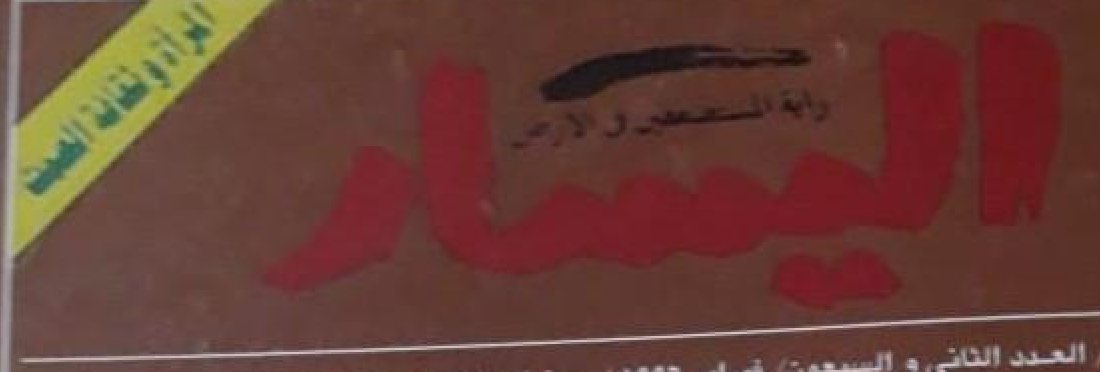


■ اليسار / العدد الثانى و السبعون/ فبراير ١٩٩٦ / رمضان ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



د. كمال الجنزورى يحاور المعارضة!

استمرار سياسة عسكرة المحافظات

السودان: كفاح مسلح لإسقاط النظام عام ١٩٩٦!

الصراع على العرش فى السعودية

أسباب «إقالة» حكومة عاطف صدقى

آل جور: المعونات الأمريكية لمصر تتوقف

في هذا العدد

اليسار حر
شكراً للأصدقاء

كل عام وأنتم بخير.

فهذا العدد يصدر ورمضان يكاد ينتصف. وقبل أن ينتهي الشهر يحل علينا عيد الفطر المبارك. وكنا نتصور أن الركود سيراكب هذا الشهر، ولكن الاحداث السياسية الساخنة فرضت نفسها في مصر والوطن العربي والعالم، واحتاجت ملاحقتها إلى جهد كبير.

يكفي مفاجأة التغيير الوزارى، وحركة المحافظين، والرسائل الخطيرة التي حملها «آل جور»، وتطور التنسيق بين احزاب المعارضة، والاعلان عن تكوين «حزب الوسط»... لكى ندرك أن شتاء عام ١٩٩٦ أصبح أقرب إلى صيف حار سياسياً.

وفي الساحة العربية، كانت هناك الانتخابات الفلسطينية، وتولى ولي العهد مسئوليات الملك في السعودية، ومؤتمر اسمرا للمعارضة السودانية، واستمرار النزاع اليمني الاريترى، والصدام بين الجماعة والانقاذ في الجزائر.

ونفس الصورة على الساحة الدولية.

وسط هذا كله تواصلت مساهمات أصدقاء اليسار. ورغم أننا لم نحقق الهدف المعلن وهو ٥٠٠ عضو في جماعة أصدقاء اليسار، فلا شك أن نوعية المنضمين للجماعة والمتبرعين لليسار تشكل في حد ذاتها إضافة هامة تجعلنا أكثر اصراراً على مواصلة الصدور والتطور.

فعندما يتبرع لليسار «محمد حسنين هيكل»، ود. محمد أبو الغار، وعادل عيد، وأسامة أنور عكاشه، ووحيد حامد، والمهندس فوزى حبشي، والمستشار عادل غنيم، ود. غالي شكرى، وأبو العلا السلاموني، وعشرات غيرهم لم استأذنهم في نشر اسمائهم.

وعندما ينضم لجماعة أصدقاء اليسار د. شكرى عياد، ود. حسام عيسى، وصنع الله ابراهيم، ود. رؤوف عباس، ود. يونان لبيب رزق، وفؤاد التهامي، ود. أمينة رشيد، وبهاء طاهر، وعنايات فريد، وأمين عز الدين، والسفير وفاء حجازى، وحامد محمود، وعبد المنعم سليم، ود. مصطفى كامل السيد، وفوزية مهران، ود. عدلات عبد الوهاب، ود. عبد الجواد عمارة، ود. صفاء صادق بشاى، ود. عبد المنعم تليمه، ود. أحمد عبد الله... وعشرات غيرهم، بالاضافة لعديد من أعضاء وقيادات حزب التجمع.

عندما يحدث هذا يصبح جريمة أن تتوقف اليسار، وتصبح ثقتنا في تحقيق الهدف الذي حددناه لمواصلة الصدور شهريا بانتظام أمراً واقعيا.

ودعواتكم... وكل عام وأنتم بخير

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى
يصدر عن التجمع الوطنى
التقدمى الوحدوى فى اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL-DAWLAST TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٤ جنيها للأفراد و ٦ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ FAX,5786298

موقفنا

الحكم .. والمعارضة .. والتجارب الفاشلة

حسين عبد الرازق

لم يحظ لقاء رئيس الوزراء **كمال الجنزورى** برؤساء وممثلى الهيئات البرلمانية للأحزاب (فى مجلس الشعب والشورى) بما يستحق من اهتمام. وربما لأن أحداً لم يهتم بوضع تفاصيل - أو حتى الخطوط العريضة - لما جرى فى هذا اللقاء، وهو الأول منذ تولى د. الجنزورى لرئاسة مجلس الوزراء.

وفى حدود المعلومات التى تناثرت هنا وهناك، فاللقاء -والذى سبقه لقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية - لم يكن لقاء روتينيا للتعارف. بل اتخذ شكل حوار بين رئيس الوزراء وممثلى الحزب الوطنى (د. **يوسف والى- كمال الشاذلى-** د. **زكى أبو عامر**) وممثلى الاحزاب السياسية التى دعيت للاجتماع، عرض الجنزورى قرارات مجلس الوزراء الأخيرة والموقف الاقتصادى وطلب معرفة رأى الاحزاب فيها واقتراحاتهم بشأنها. **واتفق أيضا على تكرار هذه اللقاءات وتنوع أشكالها ومستوياتها، وطرح القضايا والقوانين التى تتجه الحكومة لإصدارها لمعرفة ملاحظات وآراء الأحزاب بشأنها.**

وبقدر ترحيب القوى السياسية بهذه المبادرة للقاء ممثلى الاحزاب وبدء نوع من الحوار معها واستطلاع آرائها - حتى وإن جرى بعد صدور قرارات مجلس الوزراء وليس قبلها - بقدر ما أثار المخاوف من أن تكون هذه المبادرة والوعد بتكرارها، توريط الاحزاب السياسية واستغلالها فى تقديم غطاء للسياسات الحكومية المرفوضة جماهيريا ولتمرير «أخطر وأسوأ القوانين والقرارات والاجراءات المعادية للشعب».

وتعود هذه المخاوف لأربعة أسباب واقعية وحقيقية.

** **أولها : سلسلة التجارب الفاشلة والمجهضة للحوار مع الحكم**. لقد تنوعت وتعددت بصورة تجعل التوصل إلى الاستنتاج بأن **السلطة تستخدم الحوار كمزامرة** .. هو **الأقرب إلى المنطق العلمى والحقيقة الثابتة.**

لقد بدأ الرئيس عهده بعقد **المؤتمر الاقتصادى** عام ١٩٨٠، وبمجرد انتهاء المؤتمر اندفع الحكم فى سياسات اقتصادية واجتماعية تتناقض تماما مع أهم الاتجاهات التى برزت خلال هذا المؤتمر.

وفى عام ١٩٨٦ وجه حزب الرئيس الدعوة لإجراء حوار بين الاحزاب السياسية حول **قضية الدعم**. وشاركت الاحزاب بمنتهى الجدية والمسئولية فى هذا الحوار، رغم أن الحكومة امتنعت عمدا عن وضع الارقام والبيانات الاساسية حول هذا الموضوع أمام الأحزاب السياسية. وسرعان ما توقف هذا الحوار. وأعلن **حزب التجمع الانسحاب من هذا والحوار الشكلى الذى دعا إليه الحزب الوطنى حول قضية الدعم ومقاطعته لاجتماعات اللجنة التى شكلت لهذا الغرض والتى أريد لها أن تكون ستارا للقرارات اتخذتها الحكومة من قبل».** وذلك فى اشارة لقرار الحكومة غير المعلن بالغاء الدعم

وبدعوة من الأمين العام للحزب الوطنى



خالد محيي الدين

ضياء الدين داود

«د. يوسف والى» شاركت جميع الاحزاب ورؤساء تحرير الصحف الحزبية فى حوار مفتوح . تم الاتفاق خلال جلستين عقدت أولاهما على عشاء عمل بدعوة من د. يوسف والى . وثانيتهما على عشاء فى منزل المهندس ابراهيم شكرى . على بدء النقاش بموضوع الاصلاح السياسي والديمقراطى . وفى القلب منه الغاء حالة الطوارئ. وقبل اللقاء الثالث الذى كان مقررا للدخول فى تفاصيل الموضوع . صدر قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بحالة الطوارئ لمدة سنتين . وهكذا أصبح استمرار الحوار بلا معنى.

وفى عام ١٩٩١ شاركت الاحزاب السياسية فى حوار حول تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض . ووصل الحوار إلى نهايته وإلى حل وسط اتفقت عليه كل الاحزاب . ووقعت المفاجأة عند إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشعب . فاذا بالحكومة تسقط أحد نقاط الاتفاق . ثم يقوم نواب ينتمون إلى «حزب الرئيس» بإدخال تعديلات على مشروع الحكومة تضرب عرض الحائط بمصالح المستأجرين وبالاتفاق مع الاحزاب . وليصدر واحد من أسوأ القوانين التى تهز الاستقرار الاجتماعى فى الريف . ويصيب فى مقتل حياة ملايين المستأجرين . وفى ظل ادعاء كاذب باتفاق كل الاحزاب حول هذا القانون.

وأخيرا تجربة «مؤتمر الحوار الوطنى» الذى دعا إليه الرئيس بعد انتخابه فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ وعقد فى الفترة من ٢٥ يونيه إلى ٧ يوليو ١٩٩٤ وتمت صياغته بحيث بنود صرف الاحزاب التى شاركت فيه وسط غابة من قيادات وأعضاء الحزب الوطنى . وأعدت التوصيات بصورة لا تعبر عما جرى من نقاش . وبما يخدم إدعاء حزب الرئيس بأن هناك اتفاقاً حول سياساته التى أدت إلى الأزمة التى يعيشها الوطن الآن.

وتستحق تجربة «مؤتمر الحوار الوطنى» باعتبارها آخر التجارب السلبية أن نتوقف أمامها قليلا . لقد مهد الحكم للمؤتمر بإصدار قرار من رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارئ لمدة ٣ سنوات . وصدر القرار قبل انتهاء العمل بحالة الطوارئ بخمسين يوما . ليقول للكافة أن الحكم مستمر فى سياسته الرافضة للاصلاح السياسى والديمقراطى.

وكان الرئيس قد وجه دعوته للحوار فى أكتوبر ١٩٩٣ استجابة لنصيحة أمريكية بضرورة تخفيف التوتر السياسى مع القوى المدنية فى المجتمع، وفى ظل الحاجة إلى تجميع القوى السياسية والديمقراطية الرافضة للارهاب المتستر بالدين والمتخوفة من خطر التيارات الداعية للدولة الدينية للسلطة . ومن الاخطار المحيطة بالوحدة الوطنية. وكان الارهاب -فى هذا الوقت -فى حالة صعود يثير مخاوف الحكم وحلفائه . ولكن نجاح الأمن فى توجيه ضربات موجعة للجماعات الارهابية فى النصف الأول من عام ١٩٩٤ أفقد فكرة الحوار بريقها بالنسبة للحكم . ومن ثم تعمد الحكم -والتى يطالب الاحزاب- التى عبر عن موافقته عليها- عرض الحائط . وكانت الاحزاب السياسية -المعارضة قد اجمعت على أربعة مطالب تضمن نجاح الحوار . وهى:

- علنية الحوار وأن يتم أمام الرأى العام وتحت رقابته.
- أن يتفق مسبقا على جدول أعماله.
- رفض استبعاد أى قوة أو تيار سياسى أو فكرى.
- أولوية مناقشة الاصلاح السياسى والديمقراطى، وبصفة خاصة قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير الحد الأدنى من ضمانات انتخابات حرة ونزيهة.

** ثانيهما: ما جرى وعاشه الشعب المصرى وشاهده العالم من تزوير وعنف وبلطجة استخدام لسلطة الدولة ولسطوة المال فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة . لقد مارس حزب الرئيس وحكومته وأجهزة الدولة التى أخضعت له تزييفا غير مسبوق فى التاريخ المصرى . يتجاوز ما جرى فى انتخابات اسماعيل صدقى الشهيرة قبل الثورة والانتخابات النبوى اسماعيل عام ١٩٧٩ علنا وعلى رؤوس الاشهاد، وما زال يدعى بيجاحة لا مثيل لها . ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة . وأن الحزب الحاكم هو حزب الأغلبية «الكاسحة».

** ثالثهما اعلان الحكم واصراره على استمرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وموقفه المعادى للديمقراطية ،ومن أى تعديل أو تغيير . وتأكيد هذا المعنى فى تصريحات رئيس الجمهورية وفى التعديل الوزارى الأخير . وحركة المحافظين.

ولا يغير من هذه الحقيقة تغيير فى الاسلوب بعد تولى د. كمال الجنزورى رئاسة مجلس الوزراء . بما فى ذلك بدء عهده بلقاء مع ممثلى الاحزاب السياسية ورؤساء تحرير الصحف الحزبية والقومية . ووعده بالتشاور مع الاحزاب قبل اصدار أى قانون أو قرار . وهو ما رحب به الجميع . دون أن يقعوا فى خطأ تصور هذا التغيير فى الشكل تغييرا فى السياسات وحقائق الموقف.

** رابعهما: ادراك الجميع أن هناك مرجعية أخرى للحكم القائم غير الشعب المصرى ومصالحه فالمرجعية الاساسية لهذا الحكم هى ما تقرره المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والولايات المتحدة

الأمريكية.

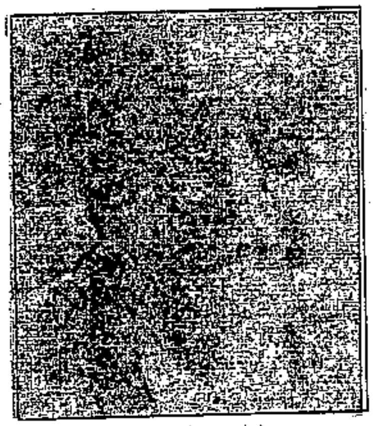
ولم يكن صدفة - كما تؤكد دوائر سياسية مطلعة- أن توقيت التغيير الوزاري جدوليتم قبل زيارة «**آل جور**» مصر ، وقبل بدء المباحثات مع صندوق النقد الدولي.

وليس سراً أن كثيراً من القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار اتخذت في ضوء الرسالة الواضحة التي نقلها «**آل جور**» من الادارة الأمريكية إلى ادارة الرئيس مبارك وأهم بنودها أن **المعونات الأمريكية لمصر في طريقها للتوقف ، خاصة اذا ما تمت التسوية السياسية في المنطقة باتفاق اسرائيل مع سوريا ولبنان ، وبالتالي تراجع أهمية الحكم في مصر للادارة الأمريكية كلاعب رئيسي في دفع عملية التسوية التي** بدأت مع كامب ديفيد ثم مدريد ، وبما يحقق المصالح الأمريكية الاسرائيلية .ومن ثم فليس أمام الحكم في مصر الا اتخاذ اجراءات حاسمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي ما زالت محجمة عن دخول السوق المصري .ومن بين هذه الاجراءات (أو الشروط) الاندفاع في تنفيذ شروط المؤسسات المالية الدولية (قانون جديد للاستثمار) تصفية القطاع العام بسرعة ، عدم التدخل في السوق أو ترك الاسعار- بما في ذلك أسعار الخدمات الاساسية والطاقة والكهرباء- تتحدد طبقا للعرض والطلب ، والغاء الدعم .. الخ.

ومن الطبيعي في ضوء هذه الاسباب أن تنظر أحزاب وقوى المعارضة بقلق وتردد إلى اي حوار مع الحكم . صحيح أن أي حزب سياسي مسئول لا يتردد في إعلان موقفه والدخول في حوارات متصلة مع الخصوم والاصدقاء ومع الحكم حول القضايا الجوهرية التي تتعلق بالوطن والمواطنين . ولكن **هناك محاذير في اجراء حوار في غرف مغلقة مع هذا الحكم.**

فمثل هذا الحوار بعيدا عن الرأي العام يستغله الحكم - عادة- في إدعاء موافقة احزاب المعارضة على سياسات وقرارات لم توافق عليها . وبالطبع تملك هذه الاحزاب أن تكذب وتصحح . ولكن ادعاءات الحكم تصل إلى الناس عبر أجهزة الاذاعة والتلفزيون والصحافة «القومية» التي تسيطر على ٩٥٪ من سوق الصحافة . بينما كلمة الحق التي ينطق بها الحزب المعارض لن تجد طريقها إلى الرأى العام الا عبر الصحافة الحزبية التي لا تمثل إلا ٥٪ من سوق الصحافة.

وتزداد خطورة هذه الحقيقة إذا وضعنا في اعتبارنا «أن أسوأ أيامنا من **الناحية الاقتصادية هي التي لم نعشها بعد**» على حد قول «د. **فوزي**



فؤاد سراج الدين



مصطفى كامل مراد



ابراهيم شكري

منصور» في يوليو ١٩٩٤.

وليس أمام أحزاب وقوى المعارضة من سبيل لتواصل تجاوبها مع وعد رئيس مجلس الوزراء بتكرار اللقاءات مع ممثلي الاحزاب وعرض وجهات نظر الحكومة واقتراحاتها عليهم قبل اتخاذها ، إلا بمبادرتها بطرح أربع قضايا على رئيس الوزراء ومطالبته بتحديد موقفه منها وهي:

- ١- **الاصلاح السياسي والديمقراطي العاجل** والذي يحقق العلانية ونزاهة الانتخابات وامكانية تداول السلطة .وبصفة خاصة موقفه من:

- قانون مباشرة الحقوق السياسية المقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب منذ عام ١٩٩٣.

- قانون الصحافة الذي أعدته نقابة الصحفيين لالغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

- تحرير الاذاعة والتلفزيون وفتحهما أمام الاحزاب والآراء والاتجاهات المختلفة.

٢- الفساد .. والذي أصبح القضية الأولى التي تشغل بال الرأي العام . ولا يمكن تحقيق أي استقرار أو تقدم دون التصدي له بمنتهى الحزم والقوة.

٣-القضايا الجماهيرية التي **تهم العمال و الفلاحين والموظفين** . مثل الموقف من تطبيق المرحلة الحاسمة في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض، وهي طرد المستأجرين والتي يحين موعدها هذا العام.. أو الموقف من البطالة ودفع إعانة تعطل لحين حل هذه المشكلة .. الربط الحقيقي بين الأجور والأسعار..

٤- اعلان **خطاب النوايا الموقع بين الحكومة وصندوق النقد الدولي** ليعرف الرأى العام حقيقة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، بعد أن أصبح بيان الحكومة السنوي قاصرا على خطوط عريضة ، بينما خطاب النوايا أو التقارير الدورية التي تقدم للمؤسسات المالية الدولية هي التي تحتوي على التفاصيل والارقام والبيانات الحقيقية.

فبدون طرح هذه القضايا **ومعرفة النوايا الحقيقية للحكم منها ، ستتحول هذه اللقاءات الي مكسب صاف للحكم . وسيتم استغلالها كمظلة لتمرير سياسات** معادية للشعب، وسيكون الخاسر هو أحزاب المعارضة والوطن والشعب.

بالجوانب

أسباب «إقالة» حكومة عاطف صدقى

في عملية اشبه بالانقلابات العسكرية التي عرفتها أمريكا اللاتينية ومن بعدها بعض البلاد العربية في الخمسينات ، نفذت صباح الثلاثاء ٢ يناير ١٩٩٦« **عملية التغيير الوزاري** فأطيح بالدكتور **عاطف صدقى** رئيس مجلس الوزراء بعد ٩ سنوات وشهر و٢٤ يوما وحل محله أحد نوابه ، الدكتور **كمال الجنزوري**.

بدأت «**مناورة**» التعديل الوزارى بتأكيد رئيس الجمهورية أن الدستور لا يتطلب استقالة الوزارة الا في حالة انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، وبالتالي فليست هناك ضرورة لاستقالة حكومة **عاطف صدقى** بعد انتخابات مجلس الشعب (٩) نوفمبر - ٦ ديسمبر ١٩٩٥).

وقال إنه لا توجد حاجة لإجراء تغيير وزاري.

بينما الحكومة تستعد لالقاء بيانها السنوي- في بداية كل فصل تشريعي - أمام مجلس الشعب ورئيس الوزراء «د. **عاطف صدقى**» في طريقه إلى عقد اجتماع يوم الثلاثاء ٢ يناير «**لجنة آل جور**» الوزارية المكلفة بالاعداد لاجتماعات المجلس الرئاسي المصري **الأمريكي «مبارك- آل جور - نائب الرئيس الأمريكي»** وقبل أن يغادر منزله بدقائق تلقى مكالمة تليفونية من رئاسة الجمهورية تبلغه بموعد عاجل مع الرئيس.

سارع د. **عاطف صدقى** إلى لقاء الرئيس . ولم تستغرق المقابلة أكثر من عشر دقائق غادر بعدها رئيس مجلس الوزراء رئاسة الجمهورية ، قائلا للصحفيين الذين سألوه عن هذه المقابلة المفاجئة.

- **لا شئ .. الحمد لله .. لا شئ.**

ولا يحتاج الأمر إلى أي معلومات خاصة أو مهارة صحفية لمعرفة ما جرى في هذا اللقاء الخاطف بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه.

لقد أقال رئيس الجمهورية الحكومة ولكن بأسلوب مهذب وبرعاية خاصة - مقارنة بالسابق ، عن طريق مفاجئة رئيس الوزراء بأن يطلب منه تقديم استقالته فوراً.

لقد مارس الرئيس حسني مبارك اسلوب الإقالة المفاجئة لأول مرة مع رئيس وزرائه - كمال حسن علي- يوم ٤ سبتمبر ١٩٨٥ . عندما اتصل رئيس الوزراء تليفونيا بالرئيس وفاجئه الرئيس أثناء الحديث أنه اتخذ قرارا باختيار رئيس جديد للوزارة . فقدم كمال حسن على استقالته نزولا على رغبة رئيس الجمهورية . الذي كان قد كلف د. على لطفى سرا قبل ذلك بيومين بعمل تصور للوزارة الجديدة!.

وتكررت نفس الخطة العسكرية مع د. على لطفى نفسه.

نشرت الصحف يومي السبت والاحد (١، ٢ نوفمبر ١٩٨٦) خبرا يقول إن مجلس الوزراء سيعقد اجتماعه العادى يوم الخميس ٦ نوفمبر . وفي يوم الثلاثاء ٤ نوفمبر **قال الرئيس للصحفيين أنه لا توجد أي نية لإجراء تعديل وزارى** .

وكتب **ابراهيم نافع** يوم الجمعة ٧ نوفمبر مقالا تحت عنوان« **حرب الاشاعات**» قال فيه بثقة «فهناك عاصفة ترابية من الشائعات تنتشر في الجو العام عن الحكومة ومشروعات **تعديل وهمية**».

وفي اليوم الاحد وفي اجتماع عقده رئيس الجمهورية مع د. **على لطفى وحضره** د. يوسف والي ود. كمال الجنزوري ، **طلب الرئيس من د. على لطفى تقديم استقالته . أى اقاله بطريقة مهذبة.**

وكان قد كلف د. عاطف صدقى قبلها بيوم (السبت ٨ نوفمبر) بالاستعداد لتشكيل الوزارة.

وشكل د. عاطف صدقى أول حكومة له يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٦ ، ليخرج بنفس السيناريو الذى دخل به تقريبا ، وليؤكد الرئيس مبارك منهجه الثابت في إقالة الحكومات وتشكيلها بصورة مفاجئة!

كان منطقيا في ظل هذه الإقالة المفاجئة وعدم اعتماد مبدأ العلانية في الحياة السياسية المصرية عامة ، وحرص الحكم على منهج السرية والغموض ورفض مبدأ تدفق المعلومات وحق المواطنين في المعرفة، أن يظل السؤال عن أسباب هذا التغيير الوزارى معلقا دون أي إجابة واضحة ، وأن لا تقنع أية تفسيرات تقدمها الأجهزة الرسمية أو أجهزة الاعلام والصحف الحكومية والرأى العام المصرى أو المراقبين العرب والأجانب.

كان أول التفسيرات التي راجت في الساعات الأولى تؤكد أن قرار التغيير كان متخذا منذ فترة وكان مقررا أن يتم تنفيذه خلال عام ١٩٩٦ . ولكن واقعة اصطدام القطارين في البدرشين صباح ٢١ ديسمبر ١٩٩٥ ومقتل ٦٣ راكبا واصابة ١٥٠ آخرين وإقالة رئيس هيئة السكك الحديدية ، بعد ان دافع وزير النقل والمواصلات سليمان متولي عن الهيئة ، ثم وقوع حادث مشابه بعد ذلك ، أدى إلى اتخاذ **الرئيس قرارا** بإقاله وزير **النقل** . وجد الرئيس من المناسب ان تتم هذه الاقالة ضمن التعديل الوزارى والذي قرر الرئيس الاسراع به ، خاصة وأنه اقتنع انه من غير المناسب ان يقدم الدكتور عاطف صدقى برنامج الحكومة في نهاية شهر يناير ثم يطلب منه الاستقالة بعد شهرين أو ثلاثة.

ولم يصمد **هذا التفسير الا لساعات قليلة** . فالتغيير لم يمس وزير النقل والمواصلات . وبالتالي انهار من أساسه.

وتردد تفسير آخر - سقط بدوره سريعا

يقول إن الرئيس قرر التضحية بحكومة د. عاطف صدقي ومعاونيه المتورطين مباشرة في عمليات التزوير الواسعة غير المسبوقة في انتخابات مجلس الشعب، ليمتص الغضب الجماهيري ضد الحكم، ويحمل الحكومة المسئولية، ويفتح صفحة جديدة مع الاحزاب والقوى السياسية، تساعد على تحقيق استقرار سياسي يحتاجه الحكم بشدة.

وأكد التعديل أن هذا التفسير لم يكن أكثر من أوهام لدى البعض، وتمنيات لدى الآخرين.

تعددت التفسيرات وتوالت لينتهي الواحد بعد الآخر خلال الساعات القليلة التي فصلت بين تسرب انباء الاقالة ظهر يوم الثلاثاء، واعلان التشكيل النهائي للوزارة الجديدة برئاسة د. كمال الجنزوري مساء الخميس ٤ يناير ١٩٩٦.

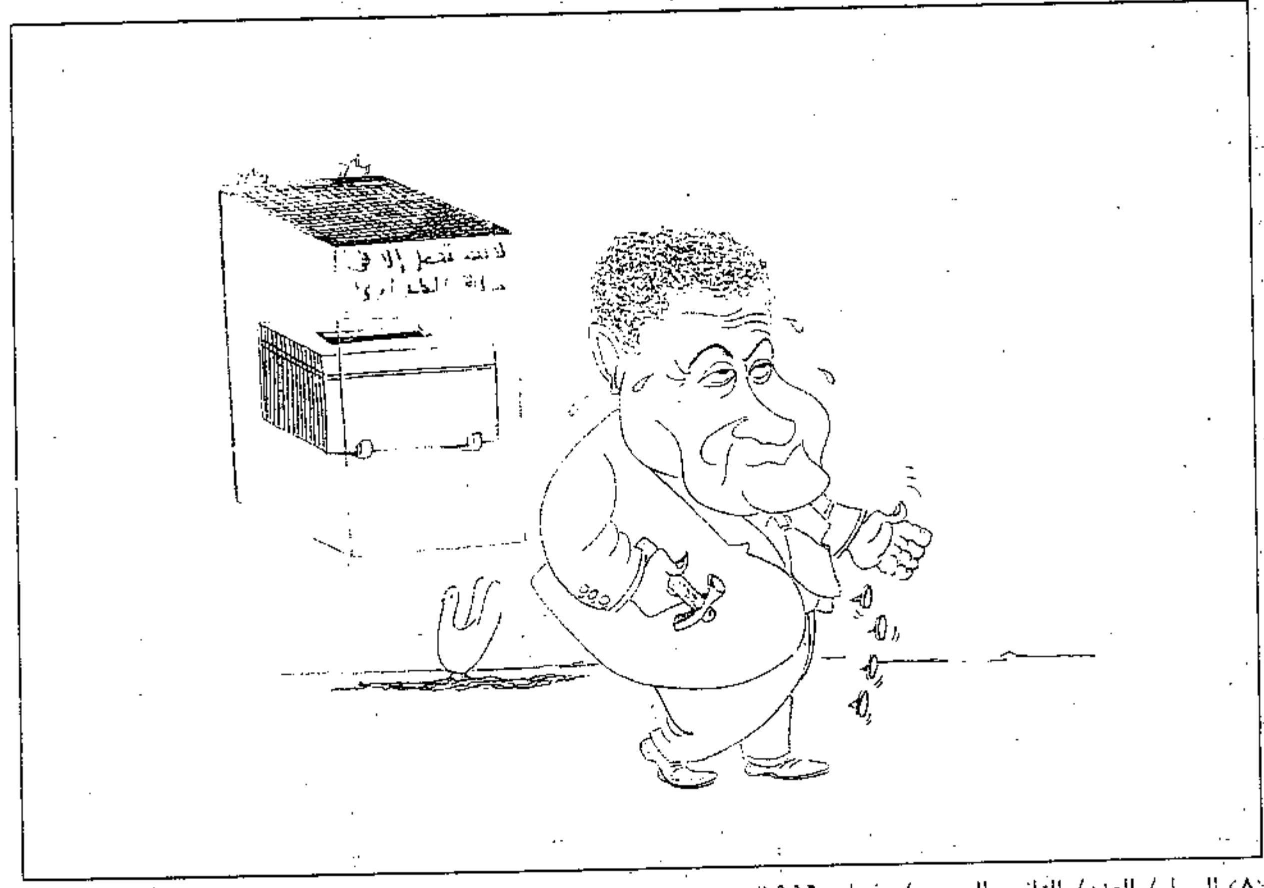
وكان طبيعيا في ظل حالة الضبابية الكاملة التي سادت الساحة السياسية والصحفية ان تنتشر الاشاعات والترشيحات.

ووصل الأمر إلى حد أن صحيفة **«الاهرام»** شبه الرسمية والواسعة الاطلاع نشرت مانشيتا رئيسيا في صفحتها الأولى **(على ٨ أعمدة)** يحمل اسماء خمسة وزراء جدد من بينهم **«حسين رمزي كاظم»** للتنمية الادارية و**«سيثوت حليم دوس»** للبيئة.

وتوقفت الاشاعات طويلا منذ خرج د. **يوسف والي** من الحكومة وتفرغه للحزب، وتولي د. **أحمد جويلي** وزارة الزراعة، وابعاد اللواء **حسن الألفي** عن وزارة الداخلية ليكون وزيرا للادارة المحلية على أن يحل محله في الداخلية اللواء **أحمد العادلي** مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة، وخروج الدكتور **أمال عثمان** وزيرة الشئون الاجتماعية والتأمينات وأقدم أعضاء الحكومة (أكثر من ١٨ عاما في الحكومة بعد اقالة د. **عيشة راتب** عقب احداث ١٨ و ١٩ يناير) والفصل بين التأمينات وتتولاها د. **فوزية عبد الستار**، والشئون الاجتماعية وتتولاها **السفيرة ميرفت التلاوي** ورشح د. **محمود الشريف** للانتقال الي وزارة الصحة، واسم د. **خيري السمرة** لنفس الوزارة، وتأكد خروج وزير الثقافة **«فاروق حسني»** على أن يحل محله د. **ممدوح البلتاجي** وزير السياحة، ويدخل د. **محمد عمارة** للوزارة وزيرا للسياحة ... وكذلك خروج **المهندس محمد ابراهيم سليمان** والمستشار **فاروق سيف النصر** وزيرا للعدل .. وهكذا.

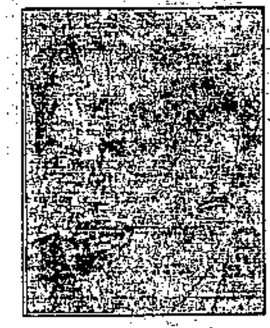
ومع صدور القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل الحكومة توقف هذا السيل من الاشاعات التي بدت في بعض اللحظات موحدة في كل مكان، وساد الاوساط السياسية والشعبية نوع من الصدمة، لسان حال الجميع يقول **«تمخض الجبل فولد فأرا»** .. ويعود السؤال من جديد .. لماذا؟.

لقد تشكلت حكومة د. **كمال الجنزوري** - خامس رئيس للوزراء في عهد الرئيس **حسني مبارك**، ووزيراً للتخطيط منذ عام ١٩٨٤ - من ٣١ وزيرا بالاضافة إلى رئيس الوزراء، منهم ٢٤ وزيرا من الحكومة السابقة و٧ وزراء جدد. وخرج ثمانية وزراء هم **د. محمد الرزاز وزير المالية**، ود. **محمد محمود وزير الاقتصاد** ود. **علي عبد الفتاح** وزير الصحة، ود. **محمد محجوب وزير** الاوقاف، ود. **ماهر مهران** وزير





د. عاطف صدقى



د. على لطفى



كمال حسن على

اقالة فى شكل استقالة

السكان ، ود. **صلاح حسب الله وزير الاسكان** ، **والمستشار احمد رضوان** وزير شئون مجلس الوزراء **والمهندس** ابراهيم **فوزى** وزير الصناعة ، **أما** الذين دخلوا الوزارة فهم: **محيى الدين الغريب** نائب **رئيس الاستثمار العربى وزير للاقتصاد والتعاون الدولى** «**ظافر البشرى**» **نائب رئيس** بنك الاستثمار القومى **ووكيل** أولة وزارة **التخطيط** وزير دولة **للتخطيط** «**المستشار طلعت حماد**» **مساعد** وزير العدل وأمين عام **المجالس القومية المتخصصة** وزيرا **لشئون مجلس الوزراء** ، ود. **اسماعيل سلام رئيس لجنة الصحة** لمجلس الشورى وأستاذ جراحة القلب بجامعة عين شمس وزيرا **للصحة** «**والمهندس سليمان رضا**» رئيس **مجلس** ادارة

سليمان متولى



شركة مصر للالومنيوم **وزيرا للصناعة** والثروة المعدنية ، ود. «**حمدى زقزوق**» رئيس لجنة الفكر الاسلامى بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وزيرا للاوقاف.

وعجز المحللون والمراقبون عن تقديم تفسير مقنع لاسباب خروج هذا الوزير ودخول ذاك الوزير ، أو معرفة معايير التغيير وهو أمر ضرورى لفهم أسباب التعديل الوزارى كله.

** وفى العالم كله فإن اختيار الوزراء يتم فى الدول الديمقراطية التى تعرف التعددية الحزبية من اطار الوعاء الحزبى . فالحزب الحاصل على الأغلبية يختارو وزراء من القيادات الحزبية البارزة ، وعلى اساس موقع كل منهم واهتمامه . فدائما هناك قيادات سياسية حزبية منشغلة بقضية محددة ، وهى التى تساهم أساسا فى صياغة برنامج الحزب ومواقفه فى هذه القضية المحددة.

ولكن الواقع فى مصر غير ذلك تماما . **فالوزراء السبعة الذين دخلوا الوزارة ليسوا اعضاء قياديين فى الحزب الوطنى ،بل ليسوا اعضاء فيه اصلا (أوأغلبهم على الأقل)** ،**وسيتم ضمهم إلى الحزب** بعد دخولهم الوزارة.. الافدح أنهم ليسوا ممارسين أو مهتمين بالسياسة . وكما يقول أحد المسئولين فإن الرئيس طلب منذ فترة ترشيح عدد من الاسماء من أساتذة الجامعات و الخبراء للعمل فى الحزب والحكومة بشرط أن لا يكون لهم أى ماض أو مواقف سياسية .. وقد تمت كل مشاورات التشكيل الوزارى بعيدة تماما عن الحزب الوطنى.

** ولا يمكن القول بأن التغيير كان معياره اختيار وجوه جديدة أكثر شبابا ، لها القدرة على العطاء والحركة.

فهناك وزير (قديم) سنه ٧٤ وآخر ٦٨ ، ورئيس الوزراء ، و١٥ وزيرا آخرين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٦٥ . وبعض الوزراء يحتل موقعه منذ ١٢ عاما ، ١٣ عاما و١٥ عاما و١٨عاما.

والوزراء السبعة الجدد ثلاثة فوق الستين و ٢ بين ٥٥ و ٦٠ ،واثنان فقط تحت الخامسة والخمسين.

** **ويصعب القول بأن معيار التغيير اعتمد على حسن السمعة أو سوئها** ،فقد بقى فى الحكومة وزراء اصاب سمعتهم رذاذ كثير وما هو أفدح من ذلك ، وخرج آخرون لم تعلق بذمهم أى اتهامات.

** **ويستحيل القول أن التغيير ناتج عن تعديل فى السياسات تتطلب بالضرورة شخصيات تؤمن بهذه السياسات الجديدة.**

فرئيس الجمهورية كان حاسما عندما سأله الصحفيون مساء يوم الثلاثاء ٢ يناير فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد تكليف د. **كمال الجنزورى** بتشكيل الوزارة الجديدة ، عما اذا كان تغيير الدكتور **عاطف صدقى** تغييرا فى السياسة المصرية.

- قال الرئيس **السياسة المصرية لا تتغير**.

- سؤال : هل هناك صياغة جديدة للاصلاح الاقتصادى؟.

- الرئيس: سياستنا لن تتغير ابدا.

- سؤال : ها هناك مزيد من الإسراع فى الخصخصة؟.

- الرئيس : أعتقد أن هذه هى أهدافنا ،وأتمنى أن يتحقق المزيد من هذه الاهداف.

والأهم من تصريحات الرئيس . أن الدستور والواقع يجعل رئيس الجمهورية هو صاحب القرار الوحيد فى مصر . ولم يحدث أن أدى تغيير وزير أو وزارة كاملة إلى حدوث أى تغيير فى سياسات الحكم . بالاضافة إلى أن وزراء مايسمى الوزارات السيادية «**الدفاع الخارجية- الداخلية- الاعلام-** » هم من اختيار الرئيس شخصيا ولا يخضعون عمليا لسلطة رئيس الوزراء».

اذن ما هى اسباب التغيير ومعاييره؟.

من الواضح أن هناك سببين اساسيين للتغيير.

الأول: **هو محاولة شد انتباه الناس والقوى السياسية بعيدا عما جرى فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٥.**



لقد أحس الحكم بتصاعد السخط ضده في ضوء التزوير الواسع والعنف الذي استخدم لضمان حصول الحزب الحاكم على الأغلبية الكاسحة التي أعلنوها هدفا لهم في هذه المعركة الانتخابية وأشارت تقارير أمنية وسياسية إلى تجاوب نسبي في الرأي العام مع أحزاب المعارضة والقوى السياسية التي شرعت في التنسيق من أجل اصلاح سياسي وديمقراطي عاجل يعيد لصندوق الانتخابات حرمته وفعاليته ، ويفتح الباب امام اجراء انتخابات مبكرة- حرة نزيهة- لمجلس الشعب.

وكان الاسراع بالتعديل الوزاري أو التغيير الوزاري أحد المخارج التي تصورها الحكم طريقا لالهاء الناس وابعادهم عن التفكير فيما جرى أو الاهتمام بمواقف وتحركات احزاب المعارضة.

وقد نجح الحكم في تحقيق هذا الهدف لمدة ٧٢ ساعة أو أسبوع ، ولكن سرعان ما عادت كارثة انتخابات ١٩٩٥ تلقي بظلالها الكثيفة على الرأي العام والاحزاب والقوى السياسية.

الثاني: أن عام ١٩٩٦ سيشهد - أو يجب أن يشهد- تنفيذ كل التعهدات التي سجلتها الحكومة في خطاب النوايا المقدم لصندوق النقد الدولي والاتفاقات الموقعة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأخر تنفيذها حتى الآن.

ومن بين هذه التعهدات .. الإسراع بالخصخصة، أي بيع وتصفية القطاع العام حتى يصبح القطاع الخاص هو الاداة الانتاجية الاولى في مصر وان ترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في خطط الدولة الاستثمارية من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ في العام ٩٦ / ١٩٩٧ . والاهم ما وعدت به الحكومة في مباحثاتها مع البنك الدولي من بيع البنوك وشركات التأمين المملوكة للقطاع العام ، ومن دراسة دخول القطاع الخاص تدريجيا مساهما أو مشتريا للهيئات الخدمية الاقتصادية مثل هيئة السكك الحديدية والبريد والنقل العام وشركات النقل البري ، وكذلك شركات الكهرباء وخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب و ،وقطاع النقل والشحن الجوي.

ومن التعهدات الاخرى .. الغاء الدعم تدريجيا عن السلع الغذائية والغاء البطاقات التموينية وتوحيد اسعار السلع الغذائية خاصة الزيت والسكر، وصولا الي تحرير اسعار رغيف العيش.

كذلك الاستمرا في رفع اسعار الطاقة بنسبة ١٥ ٪ سنويا كحد ادنى ترتفع تدريجيا لتتطابق اسعار الكهرباء والبنزين والمازوت والغاز مع اسعار الطاقة العالمية وزيادة اسعار أستهلاك المياه والعمل على مضاعفتها ثلاث مرات على الأقل خلال ٥ سنوات.

ومن ضمن التعهدات أيضا تحقيق خفض جديد في سعر الفائدة والغاء تدريجي لأذون الخزانة.

وبالاضافة إلي هذه التعهدات . فالحكومة مطالبة بإصدار قانون **العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن ، وقانون العمل الموحد** ، **وقانون جديد للاستثمار** .. الخ **وسيتم خلال هذا** العام تنفيذ اخطر مرحلة في قانون **العلاقة بين المالك والمستاجر في الأرض ،وهو طرد المستأجرين.**

في ظل هذه الظروف تحتاج الحكومة إلى رئيس أكثر جرأة وقدرة على الحسم وأسرع في اتخاذ القرار. سواء لتنفيذ هذه الاجراءات والتعهدات أو للدخول في مباحثات جديدة مع الصندوق والبنك . وتغيير رئيس الوزراء (والذي هو دائما رئيسا للمجموعة الاقتصادية منذ وزارة د. **علي لطفي)** يتطلب تغييراً في المجموعة الاقتصادية اساسا وهو ما حدث بالفعل . وتم كالعادة على أساس شخصي . فاختار رئيس الوزراء الجديد الشخصيات التي يرتاح للعمل معها . واختار ايضا وزيرا جديدا لشئون مجلس الوزراء، والذي يعد بمثابة مديرا لمكتب رئيس الوزراء. أما باقي التغييرات فهي جزئية ولكل تفسيره الخاص، والذي لا يرتبط بأي قضية عامة.

ومن الملاحظات التي اثارت الانتباه في هذا التغيير الوزاري ، والتي تكشف **الطبيعة البوليسية لهذا الحكم** ما نشر في الصحف (الأخبار ٦ يناير ١٩٩٦) من أن الاتصالات شبه المتواصلة بين د.

كمال الجنزورى واللواء **أحمد عبد الرحمن** رئيس هيئة الرقابة الادارية ومدير المخابرات الحربية السابق : **كانت للتعرف على ملفات الوزراء الجدد المرشحين للوزارة**.

وقد حدد الرئيس فى خطاب التكليف وحددت الحكومة لنفسها فى تصريحات رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء مجموعة من الاهداف ستسعى لتحقيقها خلال الفترة القادمة فى مقدمتها.

- **زيادة معدل نمو الناتج الاجمالى** ليصل إلى ثلاثة امثال معدل نمو السكان . ثم اربعة امثال الدخل ليزداد دخل الفرد إلى الضعف ثم إلى ثلاثة أمثال.

- وتحديدا **تحقيق معدل نمو ٨٪ على الأقل**.

- **توفير** فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى تبدأ بمعدل يقدر بنحو ٥٠٠ ألف فرصة فى العام المقبل ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف ، ٦٠٠ ألف ، ٧٠٠ ألف .. وهكذا).

- **رفع مستويات المعيشة وتحسين دخول المواطنين** بعد أن دفع الشعب المصرى تبعات ١٤ عاما من الاصلاح » لكى يجنى ثمار جهوده ومعاناته بدون اضافة اية أعباء جديدة عليه من أى نوع.

وتشير الدوائر ودوائر حزب المعارضة أن تحقيق هذه الاهداف - بصرف النظر عن حسن أو سوء نية الحكام - يبدو أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا فى ظل استمرار السياسات الحالية واعتماد الحكم لروشته صندوق النقد الدولى.

وفى ظل انخفاض **معدل الادخار الى ٦٪** مقارنا ب ٣٠٪ فى الدول الآسيوية التى حققت تنمية اقتصادية . **وانخفاض متوسط الدخل السنوى للفرد** من ٧٦ دولار عام ١٩٨٨ إلى ٦٦٠ عام ١٩٩٣ إلى ٦٠٠ عام ١٩٩٤ .وتراجع **معدلات النمو فى الناتج القومى الاجمالى** إلى ٤٪ أو حتى ٥ر١٪ كما يقول الاستاذ ابراهيم نافع! مطلوب رفعه إلى ٨٪) . وارتفاع العجز فى الميزان التجارى (حوالى ٨ مليار) .. الخ.

وفى ظل التزام الحكومة بتنفيذ تعهداتها لصندوق النقد الدولى والتى سترتب أعباء جديدة على المواطنين.

ورغم الحديث عن انفتاح سياسى وبعض المبادرات من رئيس الوزراء سواء بالحديث عن دور وأهمية النقد والتشاور مع الاحزاب السياسية واجتماعه مع رؤساء **الاحزاب** ورؤساء تحرير الصحف .. فمن **الواضح** أن الاصلاح السياسى غير **مطروح على برنامج الحكومة حتى الآن**.

الحول السياسى

عسكرة المحافظات

أصدر رئيس الجمهورية يوم الثلاثاء ١٦ يناير (بعد التعديل الوزارى بأسبوعين) قراراً جمهوريا بإعادة تعيين المحافظين.

وتضمن القرار بقاء ٩ محافظين فى مواقعهم ونقل ٩ محافظين إلى مواقع جديدة وتعيين ٨ محافظين جدد ، وخروج ٧ محافظين.

وتؤكد حركة المحافظين -ووظيفتهم سياسية فى الأساس حيث يمثل المحافظ رئيس الجمهورية فى محافظته -، مجموعة من الحقائق التى يلتزم بها الحكم منذ تولى الرئيس مبارك السلطة.

* أولى هذه الحقائق أن **المحافظين لا علاقة لهم بالحزب الحاكم** - حزب الرئيس- ويختارون دائما من خارجه ، ولكنهم يصبحون أعضاء فيه بمجرد اختيارهم.

* إن المصدر الرئيسى للاختيار هو **القوات المسلحة والشرطة** مما يسهل معه اطلاق وصف «**عسكرة المحليات**» بسهولة على منهج اختيار المحافظين.

. فمن بين **المحافظين الثمانية الجدد** ، **هناك خمسة من العسكريين** ثلاثة من القوات المسلحة (قنا- شمال سيناء- الشرقية) واثنين من الشرطة (سوهاج المنيا) . وهناك «١١ من العسكريين من ١٨ محافظا من القدامى.

* المصدران التاليان **هما القضاء** وأساتذة **الجامعات** . فهناك مستشاران من رجال القضاء بين المحافظين الجدد (كفر الشيخ ودمياط) وأستاذ جامعة (أسيوط) .

وتكاد تكون نسبة القضاة وأساتذة الجامعة فى التعيينات الجديدة هى نفس النسبة بين الذين استمروا من المحافظين السابقين.

وقد لفت تعيين المستشار «أحمد عبد العزيز سلطان» رئيس محكمة جنوب القاهرة محافظا لدمياط الانظار . فقد تولى بحكم موقعه الاشراف على انتخابات النقابات المهنية جميعها بعد صدور القانون ١٠٠ الشهير . وتأجلت فى ظل هذا الاشراف انتخابات العديد من النقابات التى كان بينها وبين الحكومة صدام.

* يصعب تحديد منطق أو منهج يفسر أسباب خروج سبعة محافظين وبقاء ١٨ محافظا . فيكاد يكون هناك سبب مختلف وراء خروج كل محافظ . فالبعض خرج بسبب انتخابات مجلس الشعب ، أو لوقوع صدام بينه وبين عناصر متنفذة فى الحزب الوطنى أو الأمن ، أو لما أعتبر نقصا فى الولاء.

ومن المؤكد أن أحدا لم يخرج **بسبب اتهامه بالفساد** ، بل ان **المحافظين الذين أحاطت بهم شكوك** واتهامات عديدة تتعلق بالفساد **احتفظوا بمواقعهم** ،وكأن هناك اصراراً على تحدى الرأي العام فى هذه المحافظات.

* طبقا لتصريحات الرئيس ووزير الادارة المحلية فإن حركة المحافظين الجديدة هدفها «إعطاء دفعة للعمل فى المحافظات فى المرحلة القادمة» وهى مرحلة انطلاق للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة الانتاج.

وتم التركيز خلال لقاء الرئيس بالمحافظين على القضايا التالية.

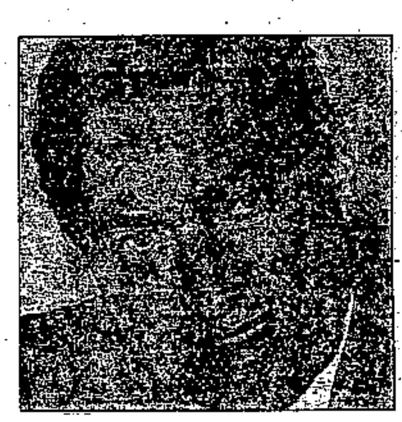
أ- أهمية دور المحافظين في تسهيل الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين وأصحاب الصناعات الصغيرة.

ب- التركيز على تنظيم الاسرة كمسئولية مباشرة للمحافظين.

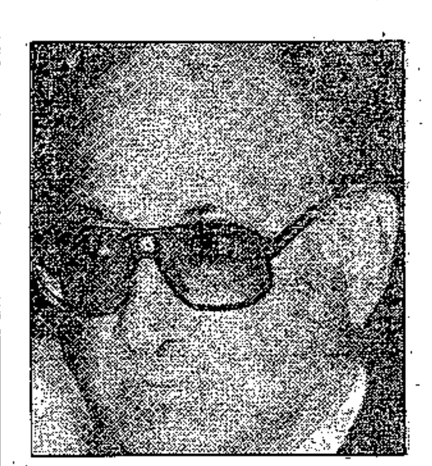
ج- قضية النظافة ، وأهمية امتدادها إلى كل المناطق وعدم اقتصارها على الشوارع الرئيسية.

د- العناية بالخدمات مثل قضايا مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة والكهرباء والطرق والإسكان.

وهي أهداف عامة تتجاهل **أهم وأعقد مشاكل الحكم المحلي، خاصة الفساد المستشرى في المحليات ، وغياب اللامركزية واقعيا وعدم وجود رقابة شعبية** حيث لا تتمتع المجالس الشعبية المحلية بأي سلطات فعلية بالاضافة إلى نظام الانتخاب بـ (القائمة المطلقة) الذي أدى إلى استيلاء الحزب الوطني على هذه المجالس).



حسني مبارك



محمود الشريف

الجو السياسي

حزب الوسط

الاخوان المسلمون .. والمجتمع المدني وتداول السلطة

في يوم الاربعاء ١٠ يناير سلم المهندس أبو العلا **ماضي** الامين العام المساعد لنقابة المهندسين - قبل فرض الحراسة عليها- إلى لجنة الاحزاب أوراق تأسيس حزب جديد تحت اسم **«حزب الوسط»** متضمنا برنامج الحزب في ٥٧ صفحة وأسماء المؤسسين (٧٤) منهم (٣٦ فنات) و (٣٨) عمال.

ولفت النظر في أسماء المؤسسين وجود عدد من قيادات الاخوان المسلمين من جيل الوسط أو الشباب ، الذين لعبوا دوراً بارزاً في النقابات المهنية التي استولى عليها الاخوان المسلمون أو تواجدوا في مجالس اداراتها ومن ابرزهم بالاضافة إلى المهندس أبو العلا(**وكيل المؤسسين**) صلاح عبد المقصود (عضو مجلس نقابة الصحفيين . **والدكتور عبد الله** زين العابدين **عضو مجلس نقابة الصيادلة ، والمهندس صبرى رضا نقيب مهندسي** بور **سعيد ، والدكتور** اسامة **حسين أمين نقابة المهندسين** بأسوان **، والدكتور أمين** اسامة رسلان **أمين نقابة مهندسي أسوان، والمهندس أشرف عبد الرحيم أمين صندوق نقابة أطباء البحيرة ،** وكذلك **الدكتور على بطيخ والدكتور أكرم الشاعر** كما ورد ضمن أسماء المؤسسين شخصيتان مسيحيتان ، الأول شخصية مسيحية معروفة د. **«رفيق حبيب بسطا»** نجل صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية ،والثاني عجايبي خليل . كما ضم عدداً من السيدات.

وقد اثار النشر عن تأسيس حزب الوسط والتقدم إلى لجنة الاحزاب بأوراق التأسيس وطلب الموافقة على قيام الحزب، اهتماما واسعا في الأوساط السياسية والصحفية . وطرح عديداً من التساؤلات عن علاقة **الحزب بالاخوان المسلمين ، وأسباب اقدام الاخوان المسلمون ومجموعة منهم على تأسيس حزب في الوقت الراهن ، وطبيعة هذا الحزب وبرنامجه المطروح علي الرأى العام وهل هو حزب ديني أم حزب مدني ، وما هو الموقف الذى ستتخذه الحكومة والاحزاب والقوى السياسية من هذا الحزب «حزب الوسط».**

وفي ضوء التصريحات التي نشرت في الصحافة على لسان المهندس **أبو العلا ماضي**وكيل المؤسسين والقيادات الاساسية للاخوان المسلمين ، خاصة المستشار **مأمون الهضيبي** المتحدث الرسمي باسم جماعة «الاخوان المسلمون» ونائب المرشد العام تتضح بعض الحقائق وان أحاطها قدر من الغموض والالتباس.

- المهندس **أبو العلا ماضي** يقول أن حزب الوسط **«حزب مدني لا ديني»** وينفي أنه تابع للاخوان المسلمين ولكننا لن نرفض طلبات إنضمام الاخوان للحزب»

ويضيف..

الاخوان المسلمون عبارة عن فكرة وتيار . لا يصح وضع من يؤمن بهذه الفكرة ويكون من بين التيار داخل قالب غير مسموح الخروج عنه لا يمكن أن تلغى شخصيات الناس .والتيار نفسه يسمح بروح المبادرة واتخاذ

القرار . وبرنامج **حزب الوسط يعبر عن فكر مؤسسيه فقط وليس فكر الاخرين . ولا يجوز أن ينسب الحزب الجديد إلى أي جهة غير مؤسسيه وهو ليس امتداداً لأى جماعة أو حزب آخر.** لغة الخطاب وطريقة الطرح داخل البرنامج تختلف عن كل ما هو قائم على الساحة . وبالتالي فإننا نعتبر الحزب تطورا فى الحركة الوطنية المصرية استلهمنا فيه تراث الأمة وحضارتها وهويتها بطريقة اكثر انسجاما مع العصر وأساليبه وأدواته ولغة الخطاب فيه .. فنحن نتحدث بخطاب مختلف من حيث العبارات والمضمون وأدبيات الصياغة متغيرة عن الادبيات الاخرى .. ولا اظن ان قادة الاخوان سيقدمون على انشاء حزب لأنهم يشعرون أنهم قيادة ومرجعية روحية ولا يمكن ان يتقوقعوا داخل اطار محلى أو اقليمى مثل الحزب».

وينفى «**أبو العلا ماضى**» أن يكون قد حصل على موافقة قادة جماعة الاخوان المسلمين قبل اعداد برنامج الحزب . ويقول «**لم يكن لديهم علم بالموضوع**» ويقول .. « أى مواطن مصرى تنطبق عليه شروط العضوية التى نص عليها قانون الاحزاب . وكل من يرضى ببرنامجنا وما قدمناه سنتقبله بغض النظر عن انتماءاته السابقة».

ويضيف «**أن هذا الحزب مسئولية القائمين عليه وليس مستوحى من أى جهة أو تنظيم آخر** . وفكرة انشاء الحزب جاءت لكى يعبر عنه تيار غير موجود وهو تيار مصرى وسط يعبر عن غالبية المصريين.

-المستشار **مأمون الهضيبى** تتعدد تصريحاته فيقول..

«ليس حزبا لشباب الاخوان ، وانما بعض منهم لم يحظر عليهم السمى مع آخرين من غير الاخوان لتشكيل حزب. هى مبادرة شخصية لم يحظر على أصحابها القيام بها ، **بل تم لهم الاذن بذلك**».

وفى تصريح آخر ينفى المستشار الهضيبى أن يكون هذا الحزب الذى انضم اليه عدد من أعضاء جماعة الاخوان ممثلا للجماعة أو معبرا عنها قائلاً «لا شأن لنا به».

ويضيف «الواضح» ان تركيبة الحزب الجديد ليست التركيبة نفسها التى يمكن اعتبارها تمثل الاخوان المسلمين فى مصر . وحينما تقر الجماعة مسألة انشاء حزب فانها ستتقدم بأوراق الحزب و لائحة مؤسسيه من الاخوان».

وتنفى **الهضيبى** أن يكون الاخوان المسلمون قد خططوا لإنشاء الحزب بهذه الطريقة واستغلاله كواجهة لهم يمارسون من ورائها العمل السياسى «**ونحن لم نحجر على شباب الاخوان الذين أبدوا الرغبة فى خوض تلك التجربة**».

- مصدر اخوانى . نقلت عنه صحيفة الحياة قوله: «ان ماضى لم يستشر أيا من قادة الجماعة فى شأن الحزب الجديد، ولم يحصل على موافقة مكتب الارشاد الذى يبت فى الموضوعات المهمة ذات التأثير على مستقبلها . ان تلك الخطوة قد تؤدى إلى تفتيت جهود الجماعة .. ماذا سيحدث اذا اقدم عدد آخر من شباب الاخوان على انشاء حزب خاص بهم .. ان قادة الاخوان يفضلون فى الوقت الحالى التركيز على تنشيط قضية لا تزال تنتظرها محكمة القضاء الادارى وطالبوا فيها بالغاء قرار مجلس قيادة الثورة الصادر عام ١٩٥٤.

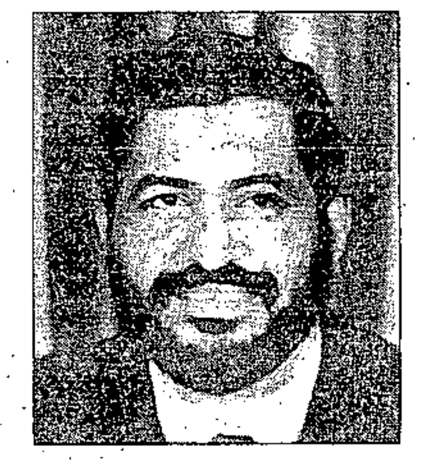
واذا كان هناك خلاف وتفسيرات متعددة متناقضة حول علاقة الحزب «الوسط» بجماعة الاخوان المسلمين ، فهناك شبه اتفاق على اسباب قيامه . فمن الواضح ان **الحملة الحكومية الأمنية والسياسية التى تعرضت لها الجماعة خلال عام ١٩٩٥ بصفة خاصة واستهدفت انهاء الاعتراف الواقعى بها والذى كان قائما لسنوات طويلة ، وادت الي فرض حصار سياسى عليها ، وتقديم عديد من قياداتها الوسيطة للمحاكمة.** فى قضيتين أمام المحكمة العسكرية أدت إلى الحكم على ٥٤ من هذه القيادات بالاشغال الشاقة من ٣ إلى ٥ سنوات . ثم اتهامها بالاتصال بالتنسيق مع الجماعات الارهابية . وأخيرا.

اسقاط جميع مرشحى التيار الاسلامى فى الانتخابات الأخيرة . وبالتالى دفعهم إلى الانسحاب من الساحة السياسية تماما. أو اللجوء للعمل السرى.. دفع بعدد من هؤلاء لرفض هذا الخيار المغلق ومحاولة الدخول فى الشرعية السياسية القائمة عن طريق تكوين حزب «الوسط» وهو الأمر الذى يعلنه صراحة المؤسسون.

يقول المهندس «أبو العلا ماضى» .. «عندما تسد فى وجوهنا كافة منافذ العمل الشرعى ويتم التضييق علينا فى النقابات ونتهم بعدم الشرعية فيصبح المطروح أمامنا خيارين لا ثالث لهما . إما دخول الاحزاب الموجودة أو خلق كيان جديد يعبر عن افكارنا وقد اختار المؤسسون بملء ارادتهم خلق كيان جديد . وكان هذا الحزب».

ويؤكد صلاح عبد المقصود . هذا المعنى قائلا «إن ظروف التضييق التى تمارس ضد نشاط الاخوان فى العمل العام اقتضت اللجوء لفكرة تشكيل حزب لا يقتصر على الاخوان فقط ، وانما يسعى إلى تجميع وتمثيل عناصر الوسطية فى محاولة لتشكيل يشبه جبهة وطنية متفتحة على كافة الاتجاهات الوطنية.

المهندس أبو العلا ماضى



المستشار مأمون الهضيبى



ولكن هل يشكل برنامج الحزب جديداً ، كما يقول مؤسسوه ؟!

فالمهندس أبو العلا ماضي يقول «نحن لم نفقد الثقة ابدا في شعار **«الاسلام هو الحل»** لأنه اعتقاد راسخ لدينا . وقد عاب علينا الكثيرون أننا لم نترجم الشعار إلى برنامج وهو ما فعلناه أخيراً».

القراءة السريعة تكشف عن وجود جديد ايجابي .. ولكنها ايضا تكشف عن بعض جوانب القصور والغموض.

- يؤكد البرنامج ان مرجعيتهم هي الاسلام ومبادئ الشريعة الاسلامية استنادا الى المادة الثانية للدستور.

- وان مهمة المشرع حين يحاول وضع الشريعة الاسلامية موضع التقنين العصرى لن **تكون مجرد صياغة الاحكام بلغة عصرية ولكنها ستكون اساس تغير الاجتهادات التى لا تصيب حركة المجتمع بالشلل و لا خطوات تطوره بالجمود ولا تعوقه عن التقدم المنشود.**

- المبادئ والأسس الثلاثة عشر التى يوردها البرنامج تحت عنوان «فى الحريات العامة وحقوق الانسان» تكاد تكون تكرارا لما أجمعت عليه الاحزاب والقوى السياسية المصرية وما اتفقت عليه فى مشروع «ميثاق الوفاق الوطنى» وقرارات مؤتمر العدالة.

- يسجل البرنامج تحت عنوان الوحدة الوطنية موقفا متفوقا من العلاقة بين المسلمين والاقباط وحق تولى المناصب العامة فى الدولة ، حين يقول «الفقه الاسلامى أكد أن الكثرة الدينية وحدها لا توجب حقا وان القلة الدينية وحدها لا تمنع من اقتضاء الحق ، وأن ادعاء اقتضاء الحق فى العمل السياسى أو فى ممارسة الحكم على أهل دين معين فى دولة متعددة الاديان ادعاء لا تسنده أصول الشريعة ، ولا يقوم له من فقهها دليل . كما أن الفقهاء أكدوا أن العبرة فى الحياة العامة والممارسة السياسية لا تكون بالكثرة الدينية وانما تكون بالصلاحية والأهلية لتحقيق مصالح الوطن».

- الموقف من الارهاب ايضا به جديد

فيعرف الارهاب بانه استخدام الاكراه المادى أو المعنوى لفرض رأى أو لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية»

ويحدد موقفا واضحا بأن « **الإرهاب مرفوض رفضا قاطعا ولا مجال للتعامل مع خارج اطار الرفض».** الا انه ينبغى النظر لهذه الظاهرة المرضية بعين الخبرة الاجتماعية بحيث يتصدى لها المجتمع بأسره بما يوفر من خبرات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ايضا ».

ويؤكد على استحالة علاج ظاهرة الارهاب «استنادا إلى الحل الأمنى فقط وانما من خلال خطة ثقافية اجتماعية سياسية اقتصادية «ومن سياق هذه المعالجة الشاملة للإرهاب بتقصى كافة جوانبه يواصل الجهاز الامنى الرسمى دوره المشروع الذى تنظمه اللوائح الحكومية بشرعيتها والمستمدة من القوانين المحكومة بدستوريتها ».

«ولابد من التفرقة بين مظاهر الاحتجاج السلمية وما بين العنف».

«كما يجب التمييز بين الارهاب والعنف المشروع فى مواجهة قوات احتلال أجنبية».

ويطرح الحزب برنامجا من ٩ نقاط لمواجهة الارهاب يستحق النقاش والحوار معه.

- ينطلق البرنامج فى رؤيته الاقتصادية والاجتماعية وتناوله لمشاكل البطالة والفساد والصحة والتنمية .. الخ من أرضية رأسمالية واضحة . ولكنها اكثر انسانية من السياسات الرأسمالية المتوحشة للحكم . وأكثر استقلالاً من سياسات التبعية والاندماج التى تطبق فى ظل الارتباط بوصفة الصندوق الدولى والبنك الدولى للتعمير.

يؤكد على نمط التنمية المستقلة وتبنى الاساليب الانتاجية كثيفة العمل ، ويرى أن القطاع العام له دوره -على الأقل فى الوقت الحالى- فى التنمية ، وأن الخصخصة ليست هدفا فى ذاتها وانما هى عنصر فى المجهود المبذول لزيادة الانتاج ، ويقدم رؤية تفصيلية لموضوع القطاع العام.

- هناك تقدم ايضا فى طرحه لقضية المرأة فى الباب الوارد تحت عنوان «الاسرة والمرأة».

فمع تأكيده على أن «رعاية الاسرة هى أولى المهمات الاساسية للمرأة لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيه».. يؤكد ان المرأة تتساوى مع الرجل فى الحقوق والالتزامات المدنية والسياسية تساويا كاملا . ولذا كان من حقها أن تتولى كافة المناصب وأن تكون ناخبة ومنتخبة أو عضواً بالمجالس النيابية ، وأن تقوم بكافة الأعمال والوظائف العامة والمهنية ، كما أن عليها عين الالتزام بالمشاركة فى العمل والاهتمام بالعمل العام بكافة جوانبه وشتى صوره».

- هناك بعض العبارات التى تم صياغتها بطريقة غامضة وملتبسة ومتعددة المعانى.. مثل الادعاء بأن الدعاوى العلمانية تسعى لفصل الدين عن الحياة ، ليهرب البرنامج من تحديد موقف واضح مما تطالب به القوى الديمقراطية من فصل الدين عن السياسة ورفض الدولة الدينية والاحزاب الدينية ، وضرورة أن تقدم الدولة والاحزاب على اسس سياسية .. ومثل الحديث عن «الأمة» مرة بمعنى الوطن ومرة بمعنى الأمة العربية ومرة ثالثة بمعنى الأمة الاسلامية .. ومثل الهجوم على الحضارة الغربية عامة وما أسماه بمظاهر التغريب والفرنجة ، وكذلك مؤتمرات السكان ، والمرأة والطفل .. الخ.

كما ان هناك هروباً من تحديد موقف من بعض القضايا الاخرى مثل الاحوال الشخصية للمرأة . ومجانية التعليم ، وتوحيد المدرسة بحيث يكون هناك مدرسة واحدة مدنية لكل المصريين .. الخ.

وبالطبع فهذه القراءة السريعة للبرنامج لا تغنى عن قراءة متأنية فى ضوء مجموعة اساسية من المحددات تساعد على حكم أدق وأشمل.

ويظل المغزى الاساسى لتكوين هذا الحزب وبرنامجه ان الاخوان المسلمون أو قطاع منهم على الأقل يوجهون رسالة للكافة ان خيارهم هو العمل السياسى السلمى وفى اطار حزب سياسى مدنى فى الاساس ، ومن ثم فانهم طرف سياسى فاعل يسعى إلى الشرعية فى أطار قواعدها التى وضعتها الدولة المصرية ، وأنهم يسعون للانخراط فى اطارها و يعترفون بها.

انهم يطرحون تجربة شبيهة بما اقدم عليه الاخوان المسلمون فى دول عربية مثل اليمن (حزب تجمع الاصلاح) والأردن **(جبهة العمل الاسلامية) والجزائر (حماس) والكويت (حزب الحركة الدستورية).**

ورغم اهتمام القوى السياسية المصرية قاطبة بالاعلان عن السعى لتأسيس حزب الوسط ، فقد اختلفت ردود الفعل.

*البعض اعتبرها مناورة لا تعكس تغييرا فى فكر الاخوان أو مواقفهم التى تقوم على الدولة الدينية والحزب الدينى ، وانها نوع من التقية. فحزب الوسط من خلال اتخاذه لشكل حزب مدنى وطرحه افكاراً سياسية ، يستطيع الاخوان من خلاله ممارسة العمل السياسى الشرعى والدخول الى قلب الحياة السياسية والحزبية المصرية ، بينما يظل الجسم الرئيسى للاخوان المسلمين قائما باطروحاته الظلامية المعادية للعقل ومدنية الدول والتداول السلمى للسلطة.

* آخرون رحبوا بهذه الخطوة واعتبروها بداية تحول جذرى فى فكر ومواقف الاخوان المسلمين لابد من التعامل معها وتطويرها فى اتجاه حسم موقفهم لصالح المجتمع المدنى وتداول السلطة واعتماد الإرادة الشعبية مرجعية وحيدة للعمل السياسى.

* ورغم عدم اعلان الحكم لأى موقف فالجميع يتوقع أن ترفض لجنة الاحزاب قيام حزب الوسط ، وأن يتحول الأمر وقيام الحزب إلى معركة قانونية أمام محكمة الاحزاب تستمر وقتاً طويلاً.

هوامش على دفتر الحياة

التعليم مرة أخرى

د. عبد العظيم أنيس

الصديق العزيز الأستاذ الدكتور **شبل بدران** كتب منذ أسابيع قليلة في صحيفة **الأهالي** مقالا طيبا عن كتابي الذي صدر حديثا: «**التعليم في زمن الانفتاح**» وإن كان قد منحني من الثناء أكثر مما استحق بكثير، فأشكره عميقا رغم ذلك.

غير أن جملة عارضة وردت في هذا المقال قد يفهم منها أن كل نقدي لسياسة التعليم في مصر زمن الانفتاح إنما ينصرف إلى الفترة التي سبقت تعيين د. **حسين كامل بهاء الدين** وزيرا للتعليم، وليس هذا صحيحا على الإطلاق. صحيح أن معظم مقالات هذا الكتاب تتعلق بالفترة التي كان فيها د. **مصطفى كمال حلمي** أو د. **فتحي سرور** وزيرين للتعليم، لكن الجزء الأقل يتعلق بالفترة الحالية التي يعمل فيها د. **حسين كامل** بهاء الدين وزيرا للتعليم.

وليس سرا أنني أختلف مع الوزير الحالي في قضايا محددة مثل موضوع **الثانوية العامة الجديدة، ومثل موضوع تعيين العمداء في الجامعات بدلا من انتخابهم**.. الخ، وهذا وارد في مقالات منشورة بهذا الكتاب. وفي رأيي الشخصي أن فضيحة القضايا التي رفعها ألوف الطلبة أمام مجلس الدولة يطالبون فيها بمراجعة أوراق امتحانهم (وأغلبهم ثبت أنه على حق) في الثانوية العامة هذا العام ليست معزولة عن النظام الجديد الذي أدى إلى وجود امتحانين عامين في مايو وامتحانين عامين في أغسطس، وبالتالي أدى إلى الاستعجال في التصحيح والمراجعة فكان ما كان!

لكن الاختلاف الأهم مع الوزير يتعلق بمنهج إصلاح التعليم نفسه: فالتدهور الذي أصاب أحوال التعليم في مصر منذ عهد الانفتاح وثيق الصلة بتدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وبالتالي فإن الاصلاح الحقيقي للتعليم لا يمكن أن يتم بجهود وزارة التعليم وحدها، وعلى وجه الخصوص لا يمكن أن يتحقق في ظل ازدياد حدة الفقر في مصر واتساع قاعدته الاجتماعية، وبالتالي يصبح الفقر **عقبة أساسية أمام تحسن أحوال التعليم**. وقلائل في مصر هم الذين يمكن أن ينكروا أن هذا اللون من الانفتاح الذي جرى في مصر في عهدي **السادات ومبارك** قد أدى إلى ازدياد حدة مشكلة الفقر في مصر واتساع قاعدته حتى أنه طال في ظل الركود والنهب الاقتصادي أقساما واسعة من الطبقة الوسطى.

وليس هذا الكلام اختراعا شخصيا من عندياتي، لكنه خبرة كل دول العالم الثالث التي سجلتها تقارير **اليونسكو واليونسيف**. وبالتالي فليست القضية هي مجرد زيادة ميزانية التعليم في الميزانية العامة للدولة حتى تتحسن أحوال التعليم.

فالبرازيل مثلا أصدرت قانونا يلزم كل **ولاية من ولاياتها أن تخصص ٢٥٪ من ميزانيتها للتعليم، والنتيجة أن ٩٥٪ من الأطفال الذين في السن السادسة يلتحقون سنوياً بالتعليم مقارنا بنسبة ٨٠٪** منذ عشر سنوات، ومع ذلك فتلك النتيجة ليس لها مغزى كبير لأن نصف **هؤلاء الأطفال** يتسربون من التعليم الابتدائي **قبل الصف الرابع** بحثا عن عمل للمساهمة في إعالة الأسرة. ودولة **باكستان** تخصص نسبة عالية نسبيا من دخلها القومي للتعليم (حوالي ٣,٤٪) ومع ذلك ففيها ١٣ مليون طفل خارج نطاق التعليم أصلاً.

وما لنا نذهب بعيدا، فالبحث الميداني الذي أشرفت عليه هيئة **اليونسيف** في مصر عام ١٩٩٤ وشمل ثلاث محافظات (**كفر الشيخ، القاهرة، المنيا**) قد أثبت نتائج مشابهة، فقد ربطت دراسة اليونسيف النتائج المحبطة التي رصدتها في ميدان التعليم الابتدائي بحقيقة أن فترة **الثمانينات كانت هي أيضا حقبة الركود الاقتصادي والتضخم الجامح** (وهي أيضا حقبة التكيف الهيكلي الذي فرضه علينا صندوق النقد الدولي) الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر في مصر مما انعكس على كم ونوع التعليم الابتدائي. وقد اختتم تقرير اليونسيف بالجملة الدالة التالية:

«**وبمعنى آخر فإن ترك هدف تعميم التعليم الابتدائي وإكساب أطفالنا مهارات حقيقية للسياسات الراهنة وقوى السوق ينطوي على خطر أكيد على التنمية البشرية في مصر، وبالتالي على قضية مستقبل التنمية بأكملها**»!.

وعلى أي حال ففي كتابي هذا «**التعليم في زمن الانفتاح**» مقال عنوانه «التعليم مرة أخرى.. خلاف في المنهج» سبق نشره في مجلة «**اليسار**» أشرح فيه اختلاف الرؤية بيني وبين وزير التعليم الحالي في قضايا التعليم، هذا رغم ما أكنه له من تقدير ومودة، ورغم إدراكي أنه يعمل ليل نهار في داخل وزارته بأمل تحسين أحوال المدارس، لكني سجلت في مقالي هذا أننا رغم كل شيء بالتدريج نعود **إلى التعليم الطبقي في مصر** وأسفت أن يتم هذا على يد الدكتور **حسين كامل بهاء الدين**. كما أنني لم أتوقع خيرا كثيرا من اعتماد الوزير في تنفيذ سياساته على الجهاز البيروقراطي للتعليم في ديوان الوزارة أو المحافظات، وهو جهاز يضرب الفساد في كل أطنابه، وبالتالي فإن الاعتماد على مثل هذا الجهاز في الإصلاح هو كالبناء على الماء!.

لقد أردت أن أكتب هذه الكلمة وضعا للأمور في نصابها وحتى لا يتوهم أحد من

عبد الرازق حسن .. وداعا

يقرأون كتابي ، وقرأوا مقال الصديق العزيز الدكتور **شبل بدران** أن سياسات الوزير الحالي للتعليم معفاة من النقد في هذا الكتاب ، وهو أمر غير صحيح.

في هدوء رحل عن دنيانا عالم الاقتصاد والمفكر والمناضل الاشتراكي د. **عبد الرازق حسن** . ولم يعلم بنبأ وفاته غير أقلية من أصدقائه . ولم يشارك في تشييع جنازته حتى مثواه الأخير أكثر من عشرين أو ثلاثين من الأقرباء والأصدقاء.

ولقد نعاه في «الأهالي» الأستاذ الدكتور **ابراهيم سعد الدين** والأستاذ الدكتور **محمود عبد الفضيل** ، أحدهما تحدث عنه في سنواته الأولى كمعيد بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة ، والثاني تحدث عنه وعن كتاباته في شيخوخته عندما كان عضوا في مجلس ادارة بنك مصر ومستشارا في الجامعة العربية.

لكن هناك فترة هامة من حياة د. **عبد الرازق حسن** لم يعاصرها الصديقان وعاصرتها أنا بطبيعة تواجدي معه في سنوات الدراسة للدكتوراة ، في بريطانيا. لقد سافر **عبد الرازق حسن** في بعثة للدكتوراة في بريطانيا عام ١٩٤٦ في أول مجموعة أرسلت للدراسة في الخارج بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان زميله في السفر آنذاك شقيقي المرحوم الدكتور **محمد أنيس** . ولقد كانت السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٠ هي سنوات نضال طويل ومجيد للحركة اليسارية في مصر ، انتهت باعتقال العديد من اليساريين في مايو ١٩٤٨ عندما أعلنت الأحكام العرفية في مصر بمناسبة دخول الجيش المصري أرض فلسطين . وكنت واحدا من المعتقلين ، في تلك الفترة من سنوات ١٩٤٨- ١٩٥٠ وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ ألغت الأحكام العرفية وأفرجت عن المعتقلين وكنت واحدا من المفرج عنهم وعدت إلى الجامعة في أوائل ١٩٥٠ ، وفي صيف ١٩٥٠ قررت أن أسافر إلى انجلترا للانتهاء من الحصول على الدكتوراه في الرياضيات من جامعة لندن . وكان شقيقي محمد قد عاد في يونيو ١٩٥٠ بعد حصوله على الدكتوراه في التاريخ من جامعة برمنجهام ، وعندما علم باعتزامي السفر في أوائل سبتمبر ١٩٥٠ إلى لندن كتب إلى صديقه د. **عبد الرازق حسن** ينبئه بذلك ويرجوه أن ينتظر في محطة فكتوريا وأن يدبر لي سكنا معه أو قريبا منه لأنني لا أعرف أحدا في لندن.

وبالفعل عندما نزلت من القطار في محطة فيكتوريا ومعي حقائبي الثقيلة أخذت أبحث عن **عبد الرازق حسن** الذي لا أعرفه ولا يعرفني ، وكان هو أيضا يتجول على رصيف المحطة بحثا عني إلى أن التقينا وجها لوجه وسلمنا بعد أن تعرفنا على بعضنا البعض . وأخذني في تاكسي إلى منزل مجاور للمنزل الذي يسكنه في حي هامر شميث بلندن وأفهمني أن هذا التدبير مؤقت إلى أن تخلو إحدى غرف البنسيون الذي يقيم به وعندئذ سأنتقل للإقامة معه في نفس المكان . وهذا ما حدث بالفعل.

والغريب أن **عبد الرازق حسن** كان

عبد الرازق حسن



مسجلا للدكتوراة في جامعة إدنبره في اسكتلندا ، لكنه كان يقيم فترات ليست قصيرة في لندن وقتذاك . وكان شخصية مشهورة في أوساط الطلاب المصريين في بريطانيا لأنه عمل سكرتيرا للنادي المصري فترة غير قصيرة.

ومنذ ذلك الحين توثقت علاقتي بعبد الرازق حسن ، وأصبحنا أصدقاء رغم قصر معرفتنا إذ لمست منه دفاعا مجيدا عن الاشتراكية ووعيا صحيحا بحقيقة الأوضاع المزرية في مصر في عهد فاروق.

ولقد سعيت منذ وصولي إلى تنشيط العمل السياسي بين الطلاب المصريين في بريطانيا وربطهم بمجريات الأمور في مصر ، فنجحت بعد جهد في إنشاء **اللجنة الوطنية للطلبة المصريين في بريطانيا** ، وكانت تضم من المقيمين في لندن الدكتور **فايق فريد** والدكتورة **حكمت أبو زيد** (وزيرة الشئون الاجتماعية في عهد عبد الناصر) والدكتور **محمد عبد الحليم** . كما كان الدكتور **عبد الرازق حسن** مندوبا للجنة في إدنبره ، والدكتور **عبد المنعم خريوش** مندوبا لها في شفيلد . كما كان هناك مندوبون آخرون في بلدان أخرى لا أذكر أسماءهم اليوم بعد مضي أكثر من أربعين عاما على هذه الأحداث . وكنا نتولى آنذاك إصدار نشرة عن أخبار مصر وأحوالها تدعى "**السلام والاستقلال**" على غرار النشرة التي كان يصدرها المرحوم د. **عبد المعبود الجبيلي** وزير البحث العلمي الأسبق في باريس بالفرنسية.

وكانت الأعداد الأولى ترجمة حرفية لنشرة الجبيلي ثم عدلنا عن ذلك فيما بعد وأصبحنا نضع فيها ما نراه مناسبا عن مصر من الصحف المصرية . وكنا نرسل هذه النشرة إلى الأحزاب والنقابات واتحادات الطلبة البريطانية.

وأذكر أن هذه اللجنة قامت بالعديد من الأنشطة السياسية . لكن ربما كان أهم حدثين في تاريخها هو الاجتماع الحاشد الذي دعت إليه الطلبة المصريين من كافة مدن بريطانيا **إثر حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ثم الاجتماع الحاشد الآخر الذي دعت إليه بعد قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢** . ورحيل الملك في ٢٦ يوليو . وأتذكر - والعهدة على ذاكرتي - أن **عبد الرازق حسن** جاء من ادنبره وحضر الاجتماعين وتحدث فيهما.

في الاجتماع الأول كانت مشاعر الطلاب المصريين ثائرة على ما حدث (حرق القاهرة وطرد وزارة الوفد) إلى درجة أن أحد الطلاب (د. عبد الحميد أمين) وقف وطالب بتنازل

موقف من المرحلة الناصرية

الملك فاروق عن العرش وفي الاجتماع الثاني (إثر قيام الثورة ورحيل الملك) جرت مناقشات واسعة انتهت بقرار تأييد الثورة إثر التزامها بالاصلاح الزراعي وطرد **فاروق** وأرسلت برقية إلى مجلس قيادة الثورة باسم المجتمعين أذيعت في راديو القاهرة..

وقد عدت إلى القاهرة في ٣ سبتمبر ١٩٥٢ بعد حصولي على الدكتوراة وعينت في قسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة القاهرة . كما عاد عبد الرازق حسن عام ١٩٥٣ وعين مدرسا بقسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة . والتئم شملنا نحن الثلاثة في جامعة القاهرة : محمد أنيس في قسم التاريخ كلية الآداب بجامعة القاهرة وعبد الرازق حسن بقسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة القاهرة، وكاتب هذه السطور بقسم الرياضة البحتة كلية العلوم جامعة القاهرة.

وكانت أياما سعيدة تجددت فيها صداقتنا حتى وقوع أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة . وأحسسنا - عبد الرازق وأنا - أن من واجبنا أن نتخذ موقفا يدعو إلى عودة الحياة الحزبية وعودة الجيش إلى ثكناته ، ووقعنا على بيانات بهذا المعنى وفي سبتمبر ١٩٥٤ **أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بفصل ٤٢ عضو هيئة تدريس من الجامعة ، كنت واحدا منهم كما كان عبد الرازق حسن ومحمود أمين العالم وفوزي منصور ، كما تم نقل عدد آخر إلى كليات أخرى.**

وبعد ذلك مضت سنوات عشت فيها بعيدا عن مصر إلى أن تم تأميم القناة فاستقلت من عملي بجامعة لندن وعدت إلى القاهرة وعملت محررا للشئون العربية بصحيفة المساء القاهرية . وعادت صلتي بعبد الرازق من خلال المقالات التي كان يكتبها لصحيفة المساء.

وتاريخ عبد الرازق حسن بعد ذلك معروف أشار إليه كل من الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل . ولكن ما يهمني الاشارة إليه في النهاية أن **عبد الرازق حسن قد أعتقل في مارس ١٩٥٩ وأفرج عنه في يوليو ١٩٦١ ، أي أنه قضى معنا في المعتقلات الناصرية أكثر من سنتين كان فيهما مثالا للرجولة والصلابة كما يشهد له الجميع.**

والآن وقد أصبح عبد الرازق حسن ذكرى عطرة لكل المناضلين من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكية والتنمية المستقلة يحز في قلبي كثيرا أنه ظل في المستشفى مريضا لمدة ثلاثةشهور ، ولم أعلم بذلك إلا بعد وفاته وأظن أن هذا الخاطر العاتب على تقصيري سيظل يطاردني طوال ما بقي لي من العمر.

موقف من المرحلة الناصرية

قال صديقي وزميلي في جامعة عين شمس في يوم من أيام عام ١٩٨٤ ، وكان يداوم على قراءة مقالاتي في صحيفة **«الأهالي»** بشكل منتظم: «إنك **تحيرني** بدفاعك المجيد عن المرحلة الناصرية وعن عبد الناصر في مقالاتك بصحيفة الأهالي . مع أنني أعرف من ملازمتي لك طوال هذه السنين منذ عينا نحن الاثنين معيدين بالجامعة حتى اليوم أنك لم تلق عنتا في حياتك مثل ما لقيته خلال المرحلة الناصرية . فأنت فصلت من جامعة القاهرة عام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة . وأنت اعتقلت ضمن مئات آخرين من الشيوعيين واليساريين في أول يناير ١٩٥٩ حتى إبريل ١٩٦٤ ، ولاقيت مع زملائك خلال الاعتقال ما لاقيتموه من عنت وتعذيب مسجل في كتابك **«رسائل الحب والحزن والثورة»** ، **وقدمت أنت وستون من رفاقك للمحاكمة أمام مجلس عسكري بالاسكندرية في نوفمبر ١٩٥٩ . ومع أن هذا المجلس العسكري أصدر حكما ببراءتك أنت وصديقك محمود أمين العالم إلا** أنكما بقيتما في معتقل الواحات الخارجة إلى أن أفرج عن الجميع في إبريل ١٩٦٤.

ومع ذلك فلم أقرأ دفاعا مجيدا عن عبد الناصر ومرحلته كما قرأت في مقالاتك بصحيفة الاهالي . فهل تسمح لي بتفسير هذه الفزورة؟».

قلت: ليس في الأمر فزورة ولا يحزنون ، فمعياري في الحكم على المرحلة الناصرية لا يتعلق أساسا بما حدث لي شخصيا ، وإنما بما حدث لشعب مصر خلال تلك الفترة . وأي شخص قادر على الحكم الموضوعي لابد أنه سيدرك أنه في حساب المكاسب والخسائر الايجابيات والسلبيات . **فإن المرحلة الناصرية قد حققت للشعب المصري الكثير من المكاسب الهامة التي كنا نطالب ببعضها قبل الثورة : الاصلاح** الزراعي ، القطاع العام وبناء الصناعة الوطنية على نطاق واسع لأول مرة ، **وإنهاء الاحتلال البريطاني ، تأميم قناة السويس ، التوسع في مجانية التعليم في مراحله المختلفة ، وتحسن صحة الشعب ومستوى معيشته مقارنة بما قبل الثورة، بناء السد العالي، ووقوف مصر الدولة إلى جانب نضال الشعوب العربية في نضال ضد السيطرة الاجنبية ودعم ثوراتها ، بل ودعم ثورات إفريقيا .. الخ** وربما اذا اردت تعداد كل الاعمال العظيمة التي صنعها عبد الناصر خلال حكمه أن أكتب مقالا كاملا عن هذا الموضوع.

شئ واحد وأساسي كان محل خلافي مع المرحلة الناصرية وقادتها .. **هو غياب الديمقراطية السياسية الحقيقية** . فقد كنت

جمال عبد الناصر
غياب الديمقراطية السياسية



وما زلت أعتقد أن تلك هي نقطة الضعف الاساسية في المرحلة الناصرية. وهي التي غطت على السلبيات التي وقعت آنذاك وكان هناك حرص على التستر عليها وهذه المسألة هي في رأيي المسئولة عن **التستر على الفساد داخل الجيش** آنذاك. وهو الفساد في القيادات الذي اتضحت أبعاده عند وقوع كارثة ١٩٦٧ وهي أيضا المسئولة عن **هشاشة التنظيمات الشعبية التي بناها عبد الناصر** واستلأت مع الأسف بالعناصر الانتهازية التي تلعب دورا هاما اليوم في **الردة التي صاحبت نظامي السادات ومبارك**.

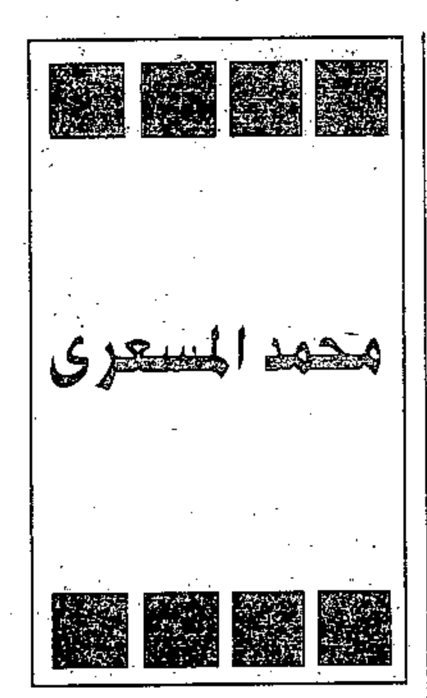
لقد أخذت هذه القضية في نظري بعدا خبريا إثر إبرام الوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨. وعندما تم القبض على في أول يناير ١٩٥٩ كان من ضمن المضبوطات بيان كنا أعددناه عن قضية الديمقراطية السياسية وأهميتها كدعامة أساسية للوحدة. وكان من الموقعين على هذا البيان **أنور عبد الملك وسعد التائه ومحمود أمين العالم وكاتب هذه السطور** وآخرون لا أذكر اليوم أسماءهم والغريب أنه خلال تحقيق النيابة معي وخلال المحاكمة أمام المجلس العسكري كان هناك حرص من الجانبين على تجنب السؤال عن هذا البيان، بينما كنت أنا حريصا على الاشارة إليه في كل مناسبة.

هذا إذن الموقف على حقيقته. أما دفاعي عن عبد الناصر وحكمه فقد وقع في **زمن الردة الشاملة، زمن نظامي السادات ومبارك**، عندما سحبت بالتدريج كل المكاسب العديدة التي حققها شعب مصر خلال حكم عبد الناصر، وعندما التحق كثيرون ممن كانوا في التنظيم الطليعي بركاب الردة وخيانة مصالح هذا الشعب من أجل الوجاهة والمال والسلطان.

أكتب هذه الكلمة لأقول إن عهد عبد الناصر لم يخل من سلبيات معظمها هو ثمرة غياب ديمقراطية سياسية حقيقية، ديمقراطية قادرة على تعبئة الجماهير في عملية ابداء الرأي واتخاذ القرار (وهذا بالمناسبة هو المطعن القاتل الذي دمر الانظمة الاشتراكية في روسيا وشرق أوروبا). بل لقد وقعت جرائم في عهد عبد الناصر مثل **إعدام خميس والبقرى في كفر الدوار بعد محاكمة غير عادلة**.

لكن الحكم العام على المرحلة الناصرية هو في رأيي ايجابي لأنه حقق للشعب العديد من المكاسب وأكسب مصر احترام العالم، ومن المهم ابراز هذا الجانب الايجابي في **زمن الردة، زمن سلب الشعب ما كسبه في المرحلة الناصرية، زمن الخضوع للاجنبي وبيع القطاع العام، زمن «السلام» الزائف مع الصهاينة**.

ولأنه سلام إذعان، فلا يمكن أن يكتب له الدوام.

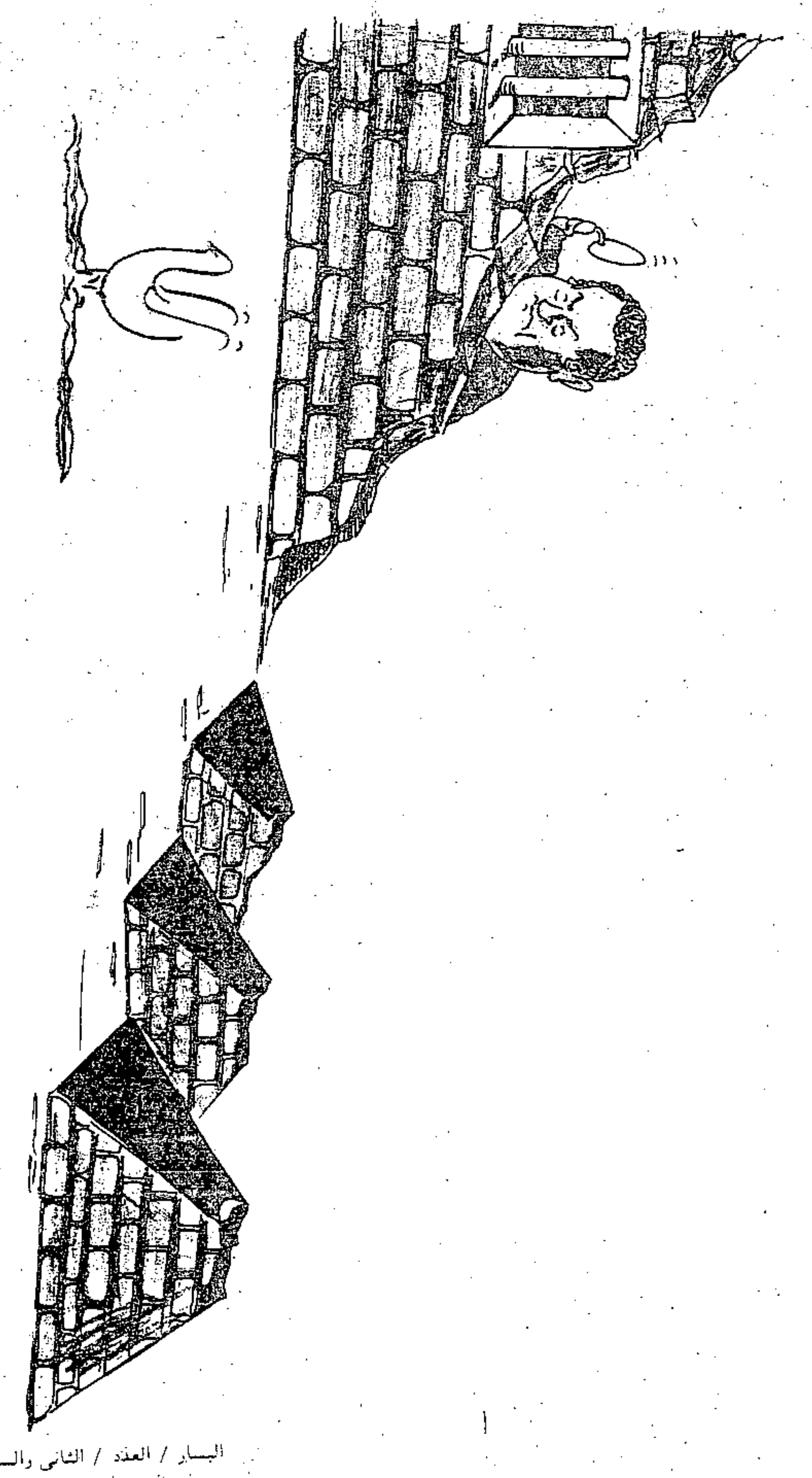


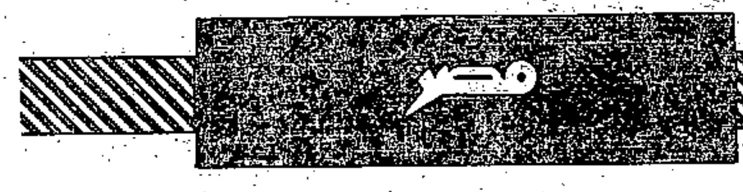
الدكتور: محمد المسعرى أستاذ الفيزيا، بجامعة الرياض، والمتحدث الرسمي باسم «جماعة الحقوق الشرعية» في السعودية ينتمي إلى أسرة عربية عريقة، ووالده واحد من كبار علماء الدين في الرياض وبسبب نشاطه في فضح الاسرة الحاكمة السعودية قبضت عليه السلطات في الرياض وعذبته في السجن تعذيبا وحشيا هو وزملاؤه. وعندما أفرج عنه استطاع الهرب إلى اليمن ومنها إلى لندن. ومنذ وصوله هناك وهو يصدر نشرة إخبارية يرسلها بالفاكس إلى اصدقائه وزملائه ومعارفه في السعودية. وفي هذه النشرة ترد الأخبار الحقيقية عما يحدث في السعودية من أنباء، تتكتمها صحف المملكة والصحف العربية التي تصدر في الخارج بتمويل سعودي. وقد جن جنون **حكام السعودية من هذا النشاط وأنذرت شركات الاسلحة البريطانية بأنها سوف تلغي عقودها مع الرياض إن لم تجد حلا لمشكلة المسعري. وهكذا أصدرت الحكومة** البريطانية قراراً بطرده إلى جزيرة نائية في البحر الكاريبي! ولعبت المخابرات **الامريكية** دورا في هذا القرار! إن منطلقات محمد المسعرى الفكرية بالطبع غير منطلقاتنا، **لكننا لا نملك إلا أن نحيي شجاعته في النضال ضد الاحتلال العسكري الامريكي للسعودية، وضد استبداد الاسرة الحاكمة والفساد الذي يملأ جنباتها من أجل مشاركة حقيقية للشعب في الحكم، ونتمنى له وللشعب السعودي النجاح في هذا النضال الذي لا نشك أنه سيكون طويلا ومريراً**.

أنور السادات - حسني مبارك

الردة الشاملة







آل جور.. المعونات الأمريكية تتوقف!!

محمود الحضري

كانت زيارة «**ألبرت جور**» نائب الرئيس الأمريكي الأخيرة لمصر ومباحثاته مع المسئولين البداية لوضع ما يسمى ببرنامج **عمل جديد للتعاون المباشر يلعب فيه** القطاع الخاص الدور الرئيسي استثمارياً، **بعيداً عن المساعدات والمعونات الأمريكية**. وحسب وصف أحد المسئولين فإن مباحثات آل جور هي النقطة الفاصلة لمعونات **كامب ديفيد**، لتبدأ أولى خطوات الشراكة المصرية الأمريكية.

وحسب نتائج تلك الزيارة فإنها تطرقت لمجالات تعاون لم تكن مدرجة على جدول التعاون بين مصر وأمريكا من قبل، خاصة في مجالات **الصناعات الاستراتيجية والعسكرية**، وكان الوفد الأمريكي **مهتماً** بالتركيز على دور **القطاع الخاص** في أي تعاون مستقبلي بين الجانبين مهما كان نوع مجال هذا التعاون.

وانتهت المباحثات بين الوفدين إلى عشرة نتائج رئيسية .. **أهمها**..

* إدخال القطاع الخاص كمشارك أول في برامج الاصلاح الاقتصادي في المرحلة الأولى القادمة.

* **خفض نسب مشاركة الحكومة في البنوك إلى ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ ومنح** نسبة الـ ٥١٪ للقطاع الخاص أيا كانت جنسيته، مع قيمة حق الادارة بالكامل. وتمسك الجانب الكرسي باخضاع البنك لرقابة البنك المركزي.

* فتح أسواق الاستثمار أمام راغبي الاستثمار في كل المجالات بما في ذلك مجالات التصنيع العسكري، وادراج ٣ مشروعات للتعاون في المرحلة المقبلة.

* الاتفاق على إيفاد وفد حكومي إلى الولايات المتحدة لعقد لقاءات متعددة مع أعضاء الكونجرس، لتوضيح استخدامات المعونة الأمريكية ومدى مساهمتها في مجالات توفير فرص العماله وزيادة الانتاجية حتى يتسنى **بحث إمكانية استمرار جزء من المعونة خلال المرحلة القادمة بشرط استمرارها لاسرائيل.**

* الاتفاق على سفر وفود للترويج وتحسين رؤية الامريكيين لدى برامج الاصلاح الاقتصادي وما تحقق من نتائج خاصة في ظل نقص المعلومات لدى الادارة الامريكية عن نتائج سياسة التحرير الاقتصادي منذ بداية عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٥.

* **تعليق حل مشاكل الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية لحين الاتفاق على أمرين:**

(١) تنفيذ برامج لتطوير الصناعات المصرية المختلفة ومنتجاتها حتى تتلاءم مع متطلبات الأسواق والمستهلكين في أمريكا، على أن يتم ذلك من خلال برنامجي الشراكة مع أوروبا وأمريكا، وابراز دور القطاع الخاص.

(٢) إرسال بعثات تجارية لبحث مجالات التجارة المصرية الأمريكية، وتحديد برامج للتبادل التجاري.

* تأكيد الحاجة إلى الإسراع في تحرير الاقتصاد وسرعة **خصخصة الشركات العامة المتبقية** بما فيها البنوك العامة، وطرح أسهم حوالي ٦٤ شركة للاكتتاب في بورصة الاوراق المالية في غضون ١٠ أشهر على الأكثر.

وربط الجانب الأمريكي بين هذه الاجراءات وادراج مصر ضمن قوائم الأسواق الأمريكية الكبيرة المساة BEMS.

* ومن نتائج الزيارة طرح افكار للتعاون في مجالات خاصة بالقوات المسلحة ومتابعة هذا التعاون على اساس طرح مبادرة تعاون مشترك على غرار مبادرة مبارك- جور -في مجال التعاون الاقتصادي التي توصلا إليها في سبتمبر ١٩٩٤.

* ربط التعاون المصري الأمريكي، واستفادة مصر من فائض المصانع العسكرية والأمريكية، والتعاون المصري الاسرائيلي في مختلف المجالات.

واحياء برامج وبنود اتفاقيات التعاون الموقعة عقب اتفاق السلام عام ١٩٧٩ والخاصة بتطبيع العلاقات.

* **طرح انتاج مصنع ٢٠٠ الحربي الخاص بانتاج العربات للبيع لاسرائيل تلبية لطلب مصر للبيع لدولة ثالثة.**

وعلى أساس التفاوض على البيع لدول أخرى في مرحلة لاحقة تختارها أمريكا . وأن يكون القطاع الخاص هو الوسيط في هذا البيع مستقبلاً.

وعلاوة على ذلك الاعداد الجيد لمذكرة من الحكومة المصرية توضح فيها كيفية الاستفادة من فائض الصناعات الحربية الأمريكية واستغلال خامات مصنع ٢٠٠ الحربي مستقبلا لاصدار القرار المناسب في ضوء ما ستحدده تلك المذكرة.

كما تم التوصل إلى استمرار الاتصالات بشأن التعرف على أنماط جديدة من خبرات القطاع الخاص الأمريكي للاستفادة منها في خدمة الاقتصاد المصري وبرامج الاصلاح الجاري تنفيذها.

وطلبت الحكومة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للجهود المبذولة من القطاع الخاص المصري مع الشركات الأمريكية للقبول بأن مصر ليست مجرد سوق تصديرية . بل شريك تجاري واستثماري . والوصول إلى درجة توازن في التبادل التجاري يحقق المصلحة للبلدين علاوة على ابراز دور مصر كبوابة للشرق الأوسط وأفريقيا ،وعدم ادراج أي دولة أخرى كبديل خاصة اسرائيل . واشترط النائب الأمريكي حصول مصر على اتفاقيات إقليمية لمساندة هذا الطلب وقدم الجانب الأمريكي مطالب أخرى تتعلق بسياسات الاصلاح . خاصة ضرورة خفض نسبة الفائدة كعامل مساعد لجذب الاستثمار وحافز من خلال جدول تدريجي . يستطيع الاقتصادي المصري والمستهلك واستيعابه خلال فترة زمنية محددة . والعمل على تطوير الصادرات لترتفع الي معدل معقول . بدلا من قيمتها الحالية التي لا تتجاوز نصف قيمة الصادرات بأسعار ١٩٧٠ . مع خصخصة البنوك المشتركة خلال ثلاث سنوات تليها البنوك العامة.

وتأتي تلك المطالب متطابقة مع مطالب المؤسسات المالية الحالية الدولية.

كما طالب الوفد الامريكي بزيادة حوافز الاستثمار وفتح مجالاته دون قيود حكومية بيروقراطية.وربطت الدوائر الاقتصادية بين هذا المطلب وقرار فتح باب الاستثمار بنظام الإخطار دون حد أقصى والذي صدر عقب زيارة آل جور.

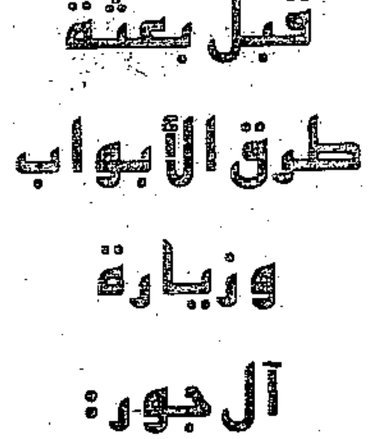
كما ربطوا ايضا بين هذه الاجراءات وتلك النتائج وما جرى من مباحثات في امريكا نهاية العام الماضي ،والتي تابعتها «بعثة طرق الابواب» التي شارك فيها ممثلون عن القطاع الخاص والحكومي وعدد من أعضاء المجلس الرئاسي المصري الأمريكي.



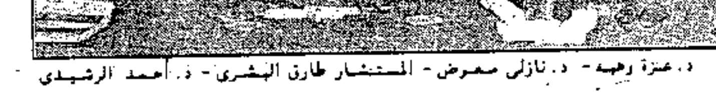
آل جور نائب الرئيس الأمريكي أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة

* الخصخصة .. وبيع البنوك .. وخفض سعر الفائدة .. شروط أمريكية جديدة.

* الربط بين التعاون وتطبيع سريع للعلاقات مع إسرائيل



قبل بعثة طوق الأبواب وزيارة آل جور:



د. عنزة وهبه - د. نازلى معوض - المستشار طارق البشرى - د. أحمد الرشيدى

الخصخصة محلك سر ..

فى ندوة مغلقة لمركز البحوث والدراسات: تجربة الإصلاح فشلت فى المكسيك.

اصلاح القطاع العام ممكن وضرورى.

هيمنة الدولة التضحية المركزية فى تاريخ الرأسمالية بدلا من الإصلاح أو الخصخصة دعوة لتكهين القطاع العام!

الخريطة مشوشة .. عدا المعارضة اليسارية.

الحركة العمالية تضع فرامل لسياسات الخصخصة



مدحت الزاهد

الدوائر الرسمية فى مصر مشغولة الآن بتقديم جرعة منشطات لسياسات الخصخصة ، بعد أن تلقت الحكومة من مؤسسات التمويل الدولى ، رسالة واحدة : **برنامج الخصخصة المصرى بطئ للغاية.**

كما تلقت نفس الرسالة بعثة " طرق الأبواب" المصرية التى زارت واشنطون أخيرا ، كما حملها **آل جور** نائب الرئيس الأمريكى الذى اختتم زيارته للقاهرة منذ أيام.

وملخص رسالة مؤسسات التمويل أن على الحكومة أن تطرح شركة للبيع كل ثلاثة أيام أو كل أسبوع كحد أقصى .. وتليها أيضا خصخصة البنوك الأربعة الكبرى ، وتخفيض قيمة الجنيه ، واتخاذ اجراءات أخرى لرفع الأسعار تهيئا لبيع المرافق الحيوية والمشروعات الاستراتيجية كهيئة البترول وقناة السويس !!

وفى هذا السياق تم تأجيل اسقاط الشريحة الثالثة من الديون المصرية حتى تستجيب الحكومة لمطالب البنك والصندوق

وردا على هذه الرسائل صدر اعلان مصرى على لسان الرئيس **حسنى مبارك** " **مصر دولة مفتوحة للاستثمار بغير حدود** " . وتم الإلغاء النهائى للقائمة السلبية التى حظرت النشاط الاستثمارى فى بعض الصناعات والمناطق الاستراتيجية ، كما أعلن د. **عاطف عبيد عن عزم الحكومة على طرح أسهم ٦٠ شركة من شركات قطاع الأعمال للبيع خلال عام ٩٦ ، بواقع شركة كل** أسبوع ..

والأهم من ذلك أن الرئيس مبارك الذى كان يعلن من قبل أنه لا مساس بحقوق العمال فى ظل سياسة الخصخصة ، عاد ليعلن فى المؤتمر الانتصادى للحزب الوطنى " **أن علينا أن ندفع ودون خجل الثمن الاجتماعى للخصخصة**"

وليس المجال هنا لتقييم هذه الخطوات الجديدة ، أو تقدير احتمالات نجاحها أو مايمكن أن تثيره من مقاومة . فقد بعثت هذه التوجهات الحيوية فى أوراق ندوة مغلقة كان **مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة** قد نظمها فى فندق شيراتون المنتزة فى أواخر شهر نوفمبر الماضى . ولأن الندوة كانت مغلقة . ولأن البلاد كانت مشغولة وقتها بانتخابات مجلس الشعب عن وهم بأنها قد تدفع إلى البلاد برياح التغيير ، فإن النشر عن الندوة ، كان قليلاً.

أهمية هذه الندوة أنها تناولت بالتقييم ومن مختلف الجوانب سياسة الخصخصة .

تعلى مدى أربعة أيام متواصلة . دار النقاش حـول دوافـع وآثار وحـدود ونتـائج هذه السياسات .. من التجارب المقارنة ، وعن البعد الاجتماعي وحركات الاحتجاج ومواقف البرلمان والأحزاب ، وعن الغطاء القانوني والدستور والتشريعات.

وقد بدأت أعمال هذه الندوة ساخنة ، عندما رفضت د. **نازلي معوض** مديرة مركز البحوث والدراسات والمشاركين في الندوة ، أن يجرى الحوار باللغة الانجليزية ، أو أن يتدخل **مستر شيبا** ممثل مؤسسة **كونراد أيناور** في توجيه الحوار.

كوارث الإصلاح

بدأ إذن د. **محمود محي الدين** حديثه باللغة العربية كما رغب المشاركون ، وقام في البداية بتفنيد بعض الدعاوى التي ارتبطت بالحملة الأيديولوجية ضد القطاع العام بتأكيد **أنه لاتوجد أي دراسة اقتصادية تؤكد ارتباط معايير كفاءة الأداء بدور القطاع الخاص بالذات** ، وهو نفس التأكيد الذي ألح عليه المعقب د. **ابراهيم العيسوي** حيث ذكر **أن كل الدراسات التطبيقية أكدت انعدام الصلة بين الكفاءة وشكل الملكية.**

وأهمية هذه التأكيدات المبكرة أنها تمثل نوعا من الرد على حملة دعائية متصلة ضد القطاع العام - لاسلبياته المرتبطة بالفساد - تستخدم فيها كل الأسلحة بما فيها سلاح الأرقام . حتى أن مسئولين كبار في الحكومة أشاروا في مناسبات سابقة إلى " تقارير دولية " تؤكد أن انتاجية الموظف والعامل المصري لاتزيد عن ١٥ دقيقة في اليوم ، وتحداهم د. **أسماعيل صبري عبد الله** على صفحات الجرائد القومية أن يشيروا إلى مصدر هذا التقرير وإلى " الجهة الدولية " التي خرج عنها ، وإلى تاريخ صدوره ، دون أن يتلقى ردا . على مدى سنوات . استمرت فيها مع ذلك الحملة.

وكانت المفارقة أن د. **محي الدين** ، قد عاد إلى القرن الماضي لنفض الغبار الذي يحيط بهذا القرن ، ووضع المناقشة في إطار علمي بعيدا عن الضجة الدعائية . فاستحضر روح **" جون ستيوارت مل"** ليستعير منه القول أنه ليس هناك حتميات فيما يتعلق بدور الحكومة والسوق والقطاع العام والخاص ، وأن حركة السياسات الاقتصادية بين آليات السوق وتدخل الدولة . مثل حركة بندول الساعة تتراوح هنا . وهناك . تبعـا للضـرورة ، وللسياق التاريخي ، وللظروف التي يواجهها كل مجتمع.

تجربة النمور

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى د. **ابراهيم العيسوى** إلى أن تجربة النمور الآسيوية ، قد اعتمدت ، عكس مايدعي دعاة الخصخصة في مصر ، **على دور محوري للدولة** . كما أشار د. **حسام عيسى** إلى أن الدول التي دخلت تجارب النمو الرأسمالي متأخرة قد أعطت وزنا أكبر لدور الدولة لأسباب تتعلق بظروف تقسيم العمل الدولي ، وأوضاع الرأسماليات المحلية ، وأنه على **العموم فإن دور الدولة كان قضية مركزية في تاريخ الرأسمالية** ، وأن اختلفت صور هيمنة الدولة: الهيمنة عبر السياسات أو الهيمنة بالتدخل المباشر.

وكان بحث د. محمود محي الدين يدور حول دراسة **مقارنة بين تجربة الخصخصة في مصر وفي جمهورية التشيك والمكسيك** . وأهمية النموذج المكسيكي أنه كان نموذجا يدرس بين قبل هيئات التمويل . ولكن النتيجة في المكسيك عام ١٩٩٤ ، ورغم مساعدات أمريكا والمجتمع الدولي ، **أنها فقدت ٥٠٪ من قيمة عملتها أمام الدولار ، وأن معدلات التضخم ارتفعت إلى ٦٠٪ وأن معدلات النمو الحقيقي انخفضت بالسالب إلى أقل من ٣٪ (-٣٪).**

وأشار د. محمود محي الدين إلى **أنه في مصر لم تنجح تجربة البيع الكامل إلا في حالة ثلاث شركات (الكوكا والبيبسي والمراجل التجارية)** ، وتم طرح أسهم شركات أخرى للبيع في البورصة . غير أن المفارقة أنه من اجمالي ١ر٢ مليار جنيه مبيعات فإن الحكومة لم تتسلم سوى ٦٤٥ مليون جنيه ، اختفى جزء منها من الحسابات تحت رقم " وأخرى" وهو مايعني اهدار مبدأ الشفافية في قضية هامة حساسة تتصل بثروة مصر القومية سواء تعلق الأمر بالبيع بالمناقصات ، أو الأسهم ، أو التصرف في حصيلة المبيعات

تغيير الهوية

من هذه الخطوط نفـذ د. **ابراهيم العيسوى** إلى جوهر القضية وهي أن الهدف من سياسة الخصخصة إعادة توزيع الفرص وتغيير هوية النظام الاجتماعي وتحقيق مسارات أخرى للتنمية.

وميز د. العيسوى بين الخصخصة ، وفق برامج هيئات التمويل ، والتي تستهدف تغيير هوية النظام الاجتماعي وميزان القوى ، وبين خصخصة بعض القطاعات في الدول الغربية المرتبطة بأزمة الكساد ، وتزايد العجز في الميزانيات العامة ، والتي تتم بهدف تحويل العجز وتخفيض الدين بالتراجع عن دولة الرفاهية.

وذكر د. العيسوى ، أنه في النموذج المصري ، خلافاً للنموذج التشيكي الذي تم فيه رد بعض الأصول لملاكها الأصليين ، إن مابين ١٠٪ و١٥٪ فقط - وفقا لدراسة قام بها مع د. **ابراهيم سعد الدين** - من أصول قطاع الدولة تحققت بالتأميم أو الحراسة وتم **تعويض أصحاب الأملاك المؤممة** ، أما ٨٥٪ من هذه الأصول فتعود إلى استثمارات بأموال الشعب وبالقروض التي تعجل أعباء سدادها..

الإصلاح الحقيقي

وأكد د. العيسوى أن مبدأ الشفافية لايزال بعيداً عن سياسة الخصخصة ، وأنه لايوجد حتى الآن تقدير صحيح معتمد لقيمة أصول القطاع العام ، كما **أن مناخ الاستثمار لم ينجح في جذب الاستثمار الأجنبي.**

وطرح د. ابراهيم الأسئلة :

هل الخصخصة قدر ، أم اختيار ؟

وهل منح القطاع العام فرصة لاصلاح حقيقي؟

وأضاف أن سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي ارتبطت بأزمة خانقة للديون ، وأن مصر الآن في أوضاع أفضل كثيرا بعد أن نجحت في تحقيق احتياطي كبير من النقد الأجنبي وصل إلى ١٧ مليار دولار بما يسمح بالفكاك من شروط الصندوق وأشار د. العيسوى إلى إمكانية تطوير القطاع العام كأحد الأدوات الفعالة في سياسات التنمية ، بشرط فصل الاعتبارات الاجتماعية عن سياسات التسعير ، ومواجهة الفساد وديمقراطية الإدارة.

التصفية هي الحل

من هذه الجلسة الأولى ننتقل إلى الجلسة الأخيرة التي قدمت صورة مختلفة تماما ، وكانت مغايرة لما جرى في افتتاح الندوة . وكان المتحدثان في هذه الندوة د. **خالد الشريف** الذي لجأ إلى سلاح الأرقام واعتمد

على بروجكتور سيهر في عرض الأرقام - وإن لم تظهر عليه مصادر الأرقام - والمهندس **محب زكي**، وكلاهما لم يطرح لا الابقاء على شكل ملكية القطاع العام وتطويره، ولاحتى خصخصته بالبيع، بل ألحا على ضرورة **التصفية**.

وبالمناسبة فإن أهمية رؤية د. **خالد الشريف** تعود إلى أن يعمل في البنك الدولي.

في بحثه عن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام لجأ د. خالد إلى سلاح الأرقام - وإن أبديت عليه ملاحظات - كما لجأ المهندس محب إلى الموديل الغربي في اقتصاديات السوق وقارن عليه الأوضاع في مصر.

أشار د. خالد إلى أن نسبة العائد على الأصول في شركات القطاع العام كانت (-١,٦) جنيه لكل جنيه مستثمر في عام ٨٧/٨٦ ثم أصبحت (-٢,٢) في عام ٩٢/٩١، ثم (١,٣) في عام ٩٤/٩٣.

وأشار إلى أن **كل مليون جنيه مستثمر في هذا القطاع تسبب في خسارة ٢٠٠ ألف جنيه** (وفي القطاع الصناعي ٣٠٪) وذكر أن **حجم الخسائر في الصناعات الغذائية بلغ ٦٦٠ مليون جنيه بينما قدر الأصول بـ ٨٤٠ مليون جنيه**، وأضاف أن في الصناعات الهندسية تزيد قيمة الخسائر عن قيمة الأصول، وأن السحب على المكشوف بالنسبة لإجمالي الأصول بلغ في السنة المالية ٩٢/٩١ ربع قيمة الأصول سنويا، وأن **الديون المعدومة في بعض الشركات بلغت خلال ٥ سنوات ١٣ مليار جنيه، وأن شركة كرونا خسرت** ٤٠ مليون جنيه بين عامي ٨٥-٩٠.

وفي سياق دفاعه عن القضية أشار د. خالد إلى الفرصة البديلة، أي ماكان يمكن أن تحققه هذه الاستثمارات في مجالات أخرى وذكر أنه في العاشر من رمضان فإن مليون جنيه استثمار تخلق ١٠٠ فرصة عمل مباشرة، وبالتالي فإن الـ ٤٠٠ مليون جنيه خسائر كرونا وحدها كان يمكن أن توفر ٤٠ ألف فرصة عمل في حين لا يعمل في كرونا سوى ٣٨٠٠ عامل فقط، وكذلك فإن شركة مصر للطيران أنفقت ١,٣ مليار جنيه في شراء طائرات بوينج، كان يمكنها أن توفر ٢٠٠ ألف وظيفة، بينما لا يعمل في مصر للطيران أكثر من ١٣ ألف فضلا عن أن الشركات الأجنبية تستطيع أن توفر لنا نفس الخدمة وربما بكفاءة أكبر.

وأضاف د. خالد أنه من بين **٣٩٧ شركة قطاع عام توجد ٢٢ شركة فقط تحقق عائدا على الأصول أكثر من ١٥٪ (نسبة الفائدة على الودائع)** وقال **أن هناك ٢٨٦ شركة، بأوضاعها الراهنة - لا يمكن خصخصتها وأن نسبة الديون لرأس المال بلغت ١٦ : ١** فالقضية بالنسبة لها قضية تصفية وبالتالي إن السؤال "لا ينبغي أن يعلق ببطء عملية الخصخصة، بل بطء عملية التصفية فالحكومة عجزت عن بيع أكثر من ٣ شركات بالكامل خلال ٣ سنوات. وأضاف أن **رواتب العاملين في جهاز الدولة بلغت ٣,٢ مليار جنيه، تزيد إلى ٣,٩ بالمبالغ الموجهة لشركات القطاع العام**. والنتيجة زيادة بند الأجور عن صادرات القطاع العام. وعن قيمة عائد البترول بالدولار مضافا إليه **دخل السياحة حيث بلغت رواتب العاملين ٥,٢ وهو ما يوازي مصادر الدخل الأربعة**.

هدية!

أما المهندس **محب زكي** فقد بدأ حديثه بأن د. خالد أزاح عنه العبء.. وسأل هل تم عرض هذه الصورة على مجلس الشعب؟

وقال أن ما تسمى بصروح الصناعة **كالحديد والصلب والألومنيوم** كانت منذ وقت انشائها صناعات متخلفة من دول متخلفة، وأن الألومنيوم يأخذ الكهرباء بربع الثمن وأن **٢٠٪ من انتاجه غير مطابق للمواصفات** ومع هذا - والحديث للمهندس محب - يقولون لا داعي للهرولة ويتركون النزيف.

وفي رأيه أن هذه المصانع ينبغي أن تقدم هدية لمن يقبلها. الاقتصاد هو الاقتصاد - قالها ثلاث - وأضاف أن هناك صناعات ينبغي تكهينها.. وسأل سيارة موديل ٢٠٠٠ أعملها موديل ٩٠ إزاي؟!

وسأل ماذا نفعل وعدد العمال الزائدين ٣٠٪ بالمصانع عاجزة عن استخدام التكنولوجيا المتطورة.. وإذا استمر الحال على ما هو عليه من يدفع الثمن؟ نحن أم الأجيال القادمة؟ القطاع العام ينبغي أن يخضع تماما لاعتبارات السوق.. لو عاش مرحبا.. wellcome لو مات فليذهب let it go

وحذر المهندس محب من النزعة المحافظة في السياسة وتناول شعار عدم المساس بالعمال الذي يلح عليه البعض، وكأنه من طقوس الصلاة، ونصح باستخدام سياسة "**نطمنهم شوية.. ونخمهم شوية**" باعتبار أن القيادة الحقيقية عليها أحيانا أن تأخذ قرارات عكس الرغبة العامة.

تناقض

في أول تعقيب بدلي به د. **علي سليمان** رئيس هذه الجلسة، لاحظ أن الأرقام التي قدمها د. **خالد الشريف**، مختلفة تماما عن الأرقام التي يعلنها د. عاطف عبيد بشأن أوضاع شركات قطاع الأعمال. ولأن الأرقام التي عرضها د. خالد كانت مذهلة، فقد أخذتها بعد انتهاء أعمال الندوة وعرضتها على د. **اسماعيل صبري عبد الله الخبير** الدولي والمصري البارز، فكان تعليقه مايلي:

أن هذه الأرقام عديمة القيمة، وأتحدى أي طرف أن يكشف عن مصدرها، ولعبة الأرقام المفبركة تستخدم لأغراض دعائية وسياسية - لا أكثر - والدليل أن الذين يستخدمون هذه الأرقام لم يتحدثوا أبدا عن احصائيات الافلاس في القطاع الخاص، ولم يعمدوا لأرقام معلنة وواضحة صادرة عن الغرف التجارية وهي في متناول كل الباحثين، وهي تكشف حقيقة ما تسمى بالفرصة البديلة.

ووصف د. اسماعيل الأرقام الخاصة بالمشروعات الاستثمارية في العاشر من رمضان بأنها عارية تماما من الصحة.. ولا أحد يعرف عنها شيئا، والحكومة لا سلطان لها عليها.. وأضاف أن مشكلة مصر للطيران هي مشكلة كل طيران إقليمي، لأنه هناك حد أمثل للتشغيل، فضلا عن أن **للفساد في هذه الشركة نفوذ خطير، وعندما تولاها وزير نظيف وكفء، وهو الوزير أحمد نوح تمت الإطاحة به، بعد تدخل حرم رئيس جمهورية سابق.**

وقال د. اسماعيل إن القطاع العام تعرض لحملة تخريب طوال الأعوام السابقة، وفي المؤتمر الاقتصادي الذي دعا اليه الرئيس مبارك عام ٨٢، طالبنا، **أنا واقتصاديو التجمع**، بأن يدار **القطاع العام** ادارة اقتصادية خالصة، وشرح أن انتاجه كان **يباع بأسعار أقل من التكلفة فيما سمي بالسعر الاجتماعي، وأن كان أحد أدوات دعم الدولة لمحدودي الدخل، وبالتالي إن كل الأرقام المتعلقة بخسارة تتعلق بمسئولية المالك، لا كفاءة الأداء**، ولكنهم لأسباب مختلفة وضعوا القطاع العام في قفص الاتهام وجرت محاولات قتله وتخريبه، باستخدام أرقام، فضلا عن الشك في صحتها، منتزعة من سياقها الاجتماعي والتاريخي في

ارتباطها بحزمة كاملة من السياسات . فضلا عن تجاهل ماصنعه الفساد .

واختتم د. **اسماعيل صبرى** تعقيبه بالتأكيد على معايير لاستخدام الأرقام، تتعلق بالمرجعية العلمية ، والكشف عن المصادر ، ودقة ونزاهة المعلومات ، واستخدام الأرقام فى سياق تاريخى اجتماعى يرتبط بأهداف السياسة العامة فى كل مرحلة.

واستكمالاً لهذه المناقشات يمكن الإشارة إلى ملاحظات وردت فى جلسات أخرى بشأن الدور المحتمل للقطاع الخاص منها ماذكرته **د. علياء المهدى** من أن قيمة أصول القطاع الخاص لاتتجاوز ١٠٪ من قيمة أصول القطاع العام ، وإلى محدودية قدرته فى توفير فرص العمل مع استمرار أزمة البطالة . ولايوجد مايلزمه باستخدام مشروعات كثيفة العمالة أو شراء مشروعات مثقلة بعمالة زائدة وذكرت د. علياء أن النجوم التى نشاهدها على شاشات التليفزيون تدعو للإصلاح والخصخصة والتكيف ليسوا كل ممثلى الرأسمالية المصرية فـ ٩٧٪ من أصول القطاع الخاص يملكها صغار المستثمرين ، وهو ينهض أساساً على الصناعات الصغيرة.

كما ذكر **د. مصطفى كامل** السيد أنه فوجئ بالمهندس **طلعت مصطفى** ،وهو واحد من أهم ممثلى الرأسمالية المصرية فى برلمان ١٩٩٠ يقترح نقل ملكية القطاع العام للعمال لا القطاع الخاص، مستعيرا تجربة يوغوسلافيا . وقال د. مصطفى **أن القطاع الخاص المصرى ليس مهتماً بشراء القطاع العام ، بل إزالة معوقات الاستثمار.**

وطرح كاتب هذه السطور أسئلة حول طبيعة الشركات التى باعوها ، وطبيعة الملاك الذين اشتروها للدلالة على السياق الذى تجرى فيه عملية الخصخصة . **وماتم بيعه يتصل إما بشركات رابحة ، تنعدم فيها فرص المخاطرة ، كالبيبسى والكوكا ، أو شركة تم تقدير أصولها بصورة متدنية للغاية كالمراجل التجارية ، وهى الشركة الوحيدة التى كانت تنتج محطات توليد كهرباء ، وكانت قابلة للتطور فى اتجاهات أخرى . والمشترى فى معظم الحالات ملياردير يمنى أو سعودى تحت غطاء مصرى ، تحيط بثروته شبهات التجارة الحرام.**

ولاحظ د. **على سليمان** فى الجلسة المخصصة لدور جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية (جماعات الضغط) أنه لم يجد فى بعض هذه الجمعيات الخاصة برجال الأعمال صناعياً واحداً، وأن معظمهم وكلاء لشركات أجنبية.

والغطاء القانونى

وكان د. **أحمد الرشيدى** قد قدم دراسة عن القوانين التى ارتبطت بسياسات الانفتاح والخصخصة والإصلاح ، من القانون ٤٣ لسنة ٧٤ (قانون الانفتاح) إلى ماتلاه من قوانين مثل قانون الإعفاءات وقانون تملك غير المصريين للعقارات والأراضى الصحراوية وقانون الاستثمار والتحكيم وسرية حسابات البنوك .. الخ

وذكر أن هذه القوانين قدمت مزايا لجذب الاستثمار كالحماية ضد التأميم والمصادرة وفرض الحراسة ، عدم الخضوع لنظام التسعير ، والاعفاءات الجمركية والضريبية، وعدم التمييز فى المعاملة . غير أن د. الرشيدى طرح السؤال : **هل كان لهذه القوانين دور فى تشجيع القطاع الخاص؟.**

وقال إنه لم يصل إلى مثل هذه النتيجة ، فلم يكن للاطار القانونى الدور المتوقع ، وفسر الأمر بعدة اعتبارات تتعلق بظروف الانتقال من عصر لعصر . والأوضاع الدولية والاقليمية وجاذبية مناخ الاستثمار ، ووضوح التشريعات . فى بعض الحالات.

والمهم أنه قد دار حول هذا الجانب مناقشات مهمة تتصل بالأوضاع الدستورية لعملية الخصخصة ، فقد أكد د. **ابراهيم العيسوى ود. حسام عيسى** عدم مشروعية سياسة الخصخصة على ضوء مواد الدستور . وذكر **د. أحمد الرشيدى** أن الدستور نص على الملكية الخاصة والتعاونية ولم يمنع التحول الليبرالي ، بينما أوضح المستشار **طارق البشرى** أن الجدل حول الدستور والدستورية لن يحسم القضية بصرف النظر عن الصراع الدائر حول تفسير نصوصه . ملمحا إلى أن حسم الصراع لن يتم فى مجال الفقه.

كما جرى نقاش حول **قانون التحكيم** ، الذى عارضه د. **حسام عيسى** باعتباره انتقاصا من السلطة الوطنية والقانون المصرى لصالح العقد بينما أشار د. **الرشيدى والمستشار البشرى** إلى بطء اجراءات التقاضى أمام المحاكم فعاد د. حسام ليدلل على أن التحكيم فى هضبة الأهرام استغرق ١٢ عاما وأن القضية ليست قضية . تخص الزمن . بل تتعلق بأولوية عقد الشركات متعددة الجنسيات . على القانون الوطنى .

الليبرالية المستحدثة

دارت فى الندوة مناقشات حول دوافع الخصخصة فأشارت د. **نازلى معوض**" إلى السبيكة الجديدة ،لليبرالية المصرية المستحدثة التى ميزت مرحلة التحول من النظام الاشتراكى العروبى إلى النظام الانفتاحى الليبرالى .. ملخصة عناصر السبيكة فى: الانفتاح فى صلة بالاقتصاد الحر ، التعددية الحزبية فى ارتباطها بخريطة جديدة ، سياسة عربية أقل تورطا فى النزاعات ، تقارب مع الغرب ، وصلح مع إسرائيل . وذكرت د. نازلى أن هذه السبيكة تنطوى على معضلة استبعاد ومعضلة استدعاء . **وفى الاستبعاد تمت ازاحة القومى والناصرى والشورى والاشتراكى ،وفى الاستدعاء ، تم استدعاء الإسلام السياسى** وعين ماقبل الثورة.



د. حسام عيسى وعدد من المشاركين فى الندوة

وذكرت أن تحالفات القوى المستدعاة كانت تحالفات اجهاضية حيث دخلت فيما بينها في صراع سلطوى شديد بلغ نقطة الانفجار في حادث المنصة، ولاحظت د. نازلي أن الليبرالية المستحدثة لازالت تعتمد على الكادر القديم (الدستور) ولم يتبلور بعد كادر جديد يناسب التطورات.

كما دارت مناقشات حول دور البرلمان والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني من سياسات الخصخصة. كان أبرز مافيها أن د. **وفاء عبد الله** قد لاحظت تناقض ماتعلنه الحكومة من سياسات، مع ماتصدره فيما بعد من تشريعات، وأن **هناك هوة حقيقية بين المعلن والمسكوت عنه في سياسات الحكومة، كما أن هناك اتجاهاً لتهميش دور البرلمان في تشريعات الخصخصة، وإصدار قرارات بقوانين في أمور لاتحتمل العجلة.**

كما اتفقت د. **وفاء** ود. **عزة وهبي** ود. **نيفين مسعد** على تميز مرحلتين في سياسات الحكومة، تميزت الأولى بشعار " لامساس" وبتأكيدات متتالية عن عدم بيع القطاع العام، وتميزت الثانية بالتحلل من وعود الأولى.

وأشارت د. **نازلي** ود. **نيفين** ود. **وفاء** ود. **عزة** في دراستهم إلى حدود المشترك بين أحزاب المعارضة في الموقف من سياسات الخصخصة وهو يتعلق بإيجاز بمطالبة الحكومة بمبادئ العلانية والشفافية والمكاشفة والمصارحة وعدم اخفاء الاتفاقات التي تبرمها مع مؤسسات التمويل، ورفض التدخل من الخارج.

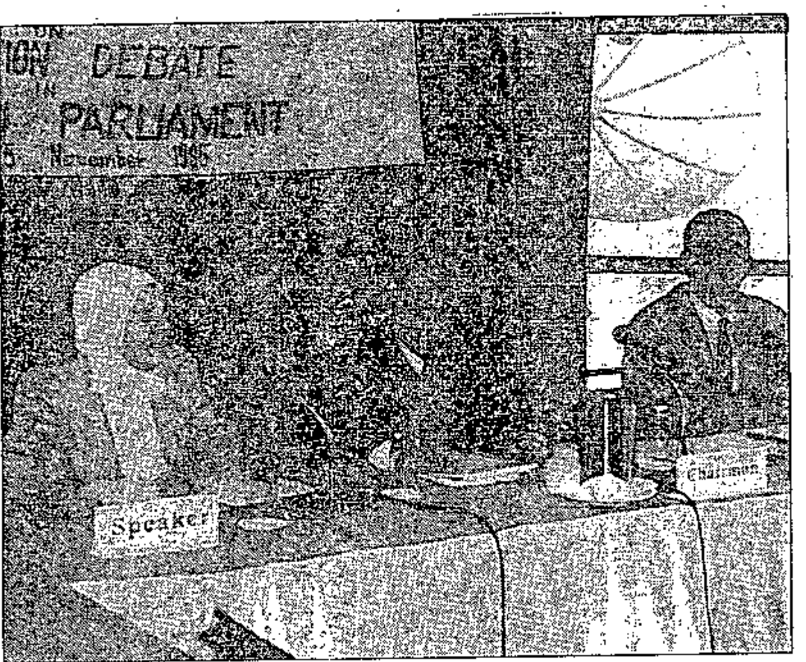
وأكد د. **مصطفى كامل السيد** ود. نيفين مسعد على رسم ملامح خريطة لمواقف القوى الحزبية من سياسات الخصخصة، بدا فيها **الوطني والوفد والتيار الإسلامي** مع هذه السياسات في وجه **معارضة التجمع والناصري** في الأساس.

ولاحظ المشاركون في أعمال الندوة اختلاط مواقف الكتل البرلمانية لمعظم الأحزاب من هذه السياسات وفسر د. مصطفى كامل السيد الأمر بطبيعة نظام القوائم في دورة ٨٤ و٨٧ التي دفعت بعض النواب لدخول أحزاب أخرى لاتعكس انتماءاتهم الحقيقية بسبب محظور الـ ٨٪.

وأشار د. **أحمد يوسف** إلى فوضى وتشوش الخريطة الحزبية بأسرها، بينما لاحظ د. **حسام عيسى** أن الأحزاب، في كل تاريخها هي مجموعة من التحالفات غير أن هناك كتلة مؤثرة تغطي الخط الأساسي.

وأشارت د. **وفاء عبد الله** إلى اتساق مواقف الهيئة البرلمانية لحزب التجمع واعتماد **خالد محي الدين** على المنهج العلمي في مناقشة بيانات الحكومة والموازنة وتقديم اقتراحات بديلة.

وتناولت د. **عزة وهبي** الأبعاد



د. علي سليمان، ود. سمعان بطرس، د. وفاء عبد الاله

الاجتماعية لسياسات الخصخصة وبين مرحلتين في السياسة الحكومية وأشارت إلى انضمام بعض المستقلين لمواقف التجمع في معارضة التوجهات التي تنطوي على آثار اجتماعية سلبية كما لاحظت د. عزة وهبي أن مسألة الانضباط الحزبي فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية، تنطوي على مرونة في مواقف النواب، خلافا لكثير من القضايا الأخرى، وذلك بسبب العلاقة التي تنشأ بين النائب والناخب أمام شاشات التليفزيون ولاحظ د. حسام عيسى أن هناك فرقاً بين الأبعاد الاجتماعية التي تتعلق بالنتائج مثل الصندوق الاجتماعي وماشابه بما لايتيح امكانية الفرز بين مواقف الأحزاب والأبعاد الاجتماعية لهذه السياسة من حيث المبدأ، والتي تنطوي معارضتها، كسياسات، لاآثار، على امكانية الفرز الحقيقي وكان د. أحمد يوسف قد أشار الى مفارقات مثيرة في الخريطة الحزبية مثل وجود ماركسي (كأحمد طه)، وأحد الضباط الأحرار (كمطري حافظ) على قوائم الوفد، وانضمام رجال من بوليس إلى جمعيات رجال الأعمال، والتكنوقراط والعمال والفلاحين للوطني، وهي كلها إشارات الي حدود التجربة الحزبية الراهنة وطبيعة القيود التي تحيط بها والتي تفرز هذا التشوش.

جماعات الضغط

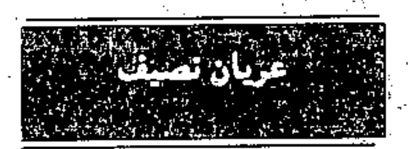
ولعل أهم ماأثير بعد ذلك، عندما جرى الحديث عن جماعات الضغط أن د. سلوى شعراوي جمعه قد أشارت الى تراوح مواقف رجال الأعمال ونقابات العمال من هذه السياسات، وميزت عدة مراحل في تطور هذه المواقف، واعتبرت أن الحركة العمالية لعبت دور الفرامل الأساسية في إبطاء عملية التحول.. وأن دوافع عملية التحول كانت داخلية في الأساس.

أما د. أماني قنديل فقد فحصت خريطة جمعيات رجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية في مواقفها من سياسات الخصخصة وأشارت الى بيان المصالحة التاريخي بين اتحاد العمال وجمعيات رجال الأعمال عام ١٨٩٩؛ وتناولت الاختلافات بين مواقف بعض جمعيات رجال الأعمال والغرفة التجارية واتحاد الصناعات.

وتناول كاتب هذه السطور دور الحركة العمالية في مقاومة الأهداف الانتقالية لسياسة الخصخصة(تخفيض الأجر المتغير، والعمالة المؤقتة) والأجور العامة التي تدور فيها المواجهة، بما يرتبط بها من تشريعات كمشروع قانون العمل الموحد، والعلامات الكبرى في هذه المواجهة وعلى الأخص انتفاضة كفر الدوار عام ٩٤ ودلالتها، ومايرتبط بكل ذلك من عمليات تصدع في القيادات النقابية التقليدية وعمليات فرز في الحركة العمالية بكل تداعياتها على أوضاع التنظيم النقابي.

بدلاً من الشوك والشراكة

السوق العربية المشتركة ضرورة تاريخية



احتشدت المنطقة العربية- في السنوات الأخيرة - بنشاط محموم بكافة صوره - الكتابات والندوات والمؤتمرات والتحركات الفعلية -في اتجاه الدعوة والدعم والتنفيذ للعديد من المشروعات والأنشطة الاقتصادية- وهى سياسية بالأساس -فى البلاد العربية.

وبذلت - وما زالت - الجهود الرسمية وشبه الرسمية في المنطقة حول «التطبيع مع اسرائيل ،السوق الشرق أوسطية، الشراكة الأوروبية / العربية ،السوق المتوسطية».. الخ هذه المصطلحات المعبرة عن واقع اقتصادى وسياسى لتوجه الحكومات العربية -بنسبة أو بأخرى- في هذه المرحلة.

ولعل أخطر ما فى هذه الدعوات ليس أشدها استفزازا للمشاعر الوطنية والقومية، بل أكثرها واقعية وموضوعية وتعقلاً، والتى تطرح توجهاتها- ومشاريعها المشبوهه - بالمنطق الأملس المسموم.. « قد تكون بعض هذه المشروعات خطيرة وضارة مثلا بمصالحنا الوطنية وتراثنا القومى .. ولكن هل نحن نملك حلولا أخرى بديلة أمام التردى الذى اجتاح المنطقة العربية وخاصة فى المجال الاقتصادى؟»!.

ويتم - بهذا المنطق ابراز الأرقام / الأوضاع التالية للواقع الاقتصادى العربى:

* **حجم الدين الخارجي**- وفقا للجداول السنوية للبنك الدولي- قد تضاعف منذ عام ١٩٨٧، حيث كان حوالي **٨٠ مليار دولار** ووصل عام ١٩٩٤ **إلى ١٥٥ مليار** ومن المتوقع ألا يقل عام ٢٠٠٠ **عن ٢٥٠ مليار دولار.**

* قيمة الفجوة الغذائية - التى تمثل ٦٠٪ من الاحتياج الفعلى العربى - قد وصلت - وفقا للاحصاءات الاقتصادية وآخرها ما قدم فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى مؤتمرها المنعقد فى ديسمبر ١٩٩٥- إلى **١٧ مليار دولار.**

ومن المنتظر أن تتضاعف على الأقل - نتيجة اتفاقيات الجات- فى عام ٢٠٠٠.

* وصل عدد العاطلين فى المنطقة العربية -وفق تقارير منظمة العمل العربية -إلى **١٢ مليون عاطل**، تتم زيادتهم بمعدل يقرب من ١٤٪ سنويا.

* **الناتج الاجمالى العربى** لم يزد كثيرا- وفقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر عام ١٩٩٣ - عن **٥٠٠ مليار دولار** ،ومعدل النمو الاقتصادى العام لم يتجاوز حدود ٣-٤٪ سنويا ،والعجز المالى السنوى فى موازنات الدول العربية يصل إلى ٥٠ مليون دولار.

* من المتوقع انخفاض سعر النفط عام ٢٠٠٠ من ١٦ إلى ٦ دولار للبرميل ، نتيجة التلاعب الأمريكى ببترول العرب بفتح منافذ استيرادية أساسية أخرى، ووفقا لما يسمى «ضريبة الكربون» التى تفرضها أوروبا على البترول العربى.

والصورة بلا شك- وخاصة مع توقع أن يصل عدد السكان فى المنطقة العربية عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٠٠ مليون -قاتمة ومحبطة.

ولكن -وهنا المغالطة المتعمدة من أنصار تيئيس الأمة العربية من أى امكانية للتنمية، ولتمرير المشروعات المشبوهه -فهذه الأرقام والأوضاع- وهى حقيقية وموثقة-هى وجه واحد من وجوه الصورة. **أما الوجه الآخر**- الوجه الحقيقى- فهو الامكانات الكبيرة التى **تحظى بها المنطقة العربية:**

* فمساحة المنطقة العربية تبلغ ١٤ مليون كيلو متر مربع(أى حوالى ١٠٪ من مساحة العالم).

* والطاقة البشرية تبلغ حوالى ٤٫٣٪ من سكان العالم.

* وقوة العمل تصل إلى ٧٥ مليون

عامل، تزيد بمعدل ٢,٥ مليون سنويا.

* وفي باطن المنطقة تكمن كميات **مهولة من المواد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي، والفوسفات والحديد.. الخ**

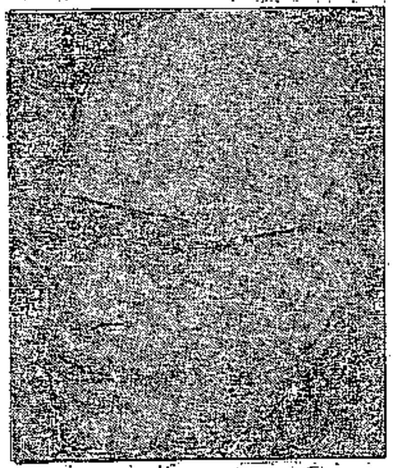
* ومساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ حوالي ١٩٨ **مليون هيكتار.**

* وتتوافر في المنطقة كميات من المياه السطحية -بخلاف المطرية والجوفية- تصل إلى أكثر من **٢٧٤ مليار متر مكعب سنويا.**

أما عن كيفية ألا يترتب على هذه الامكانات الضخمة، سوى هذا التدهور الاقتصادي الكبير، فبالاضافة إلى العوامل السياسية السلبية المباشرة في أنظمة الحكم العربية والتي تتمثل -في الاساس- في عدم العدالة في توزيع الثروة، وفي انعدام- أو محدودية- الممارسة الديمقراطية الكفيلة بالتوظيف الأمثل للانسان العربي- وهذه قضايا ليست مطروحة في هذا المقال. فإن هناك ثلاث قضايا أخرى كانت كفيلة بتحويل الامكانات العربية الكبيرة، إلى واقع متدهور اقتصاديا واجتماعيا.

أولاً: المليارات حلال لأمركيا وأوروبا حرام على العربي!!.

ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه حجم



د. عصمت عبد المجيد

العربة أم الحصان؟

الاستثمارات العربية في الوطن العربي، ١٢ مليار دولار، بلغ حجم الأموال العربية بالخارج ٦٧٠ مليار دولار كودائع مسجلة، بالاضافة إلى ما يقدره الخبراء الماليون- ومنهم د. صلاح صيام وكيل أول الوزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات - بما قيمته ٤ تريليون دولار كاستثمارات في **الغرب** أو كودائع غير مسجلة في البنوك

الأمريكية والأوروبية.

و«الاخوة» العرب مصرون على ذلك بالرغم من الخسائر الفادحة التي تلحق بأموالهم كما حدث عام ١٩٩٣ - نتيجة الانخفاض المفاجئ لسعر الاسترليني فقد بلغت خسائر الأموال العربية في انجلترا حوالي ٢٥٪ من قيمتها بما قدر بعشرات المليارات.

و«الاخوة العرب» ما زالوا مصرين على هذا الوضع بالرغم من التآمر الواضح على أموالهم والذي تمثل في أوضح صوره عام ١٩٨٧ والذي ترتب عليه خسارة للأموال العربية بالخارج قدرت بأكثر من ٨٠ **مليار دولار في يوم واحد**، نتيجة مؤامرة أمريكية. بريطانية تم من خلالها تخفيض كبير ومفاجئ ومفتعل في بورصة الأوراق المالية في **وول ستريت** لأسهم الشركات التي يملك فيها المستثمرون والحكومات العربية نسبة كبيرة.

ثانيا: القدرة الفائقة على إهدار الامكانات!!.

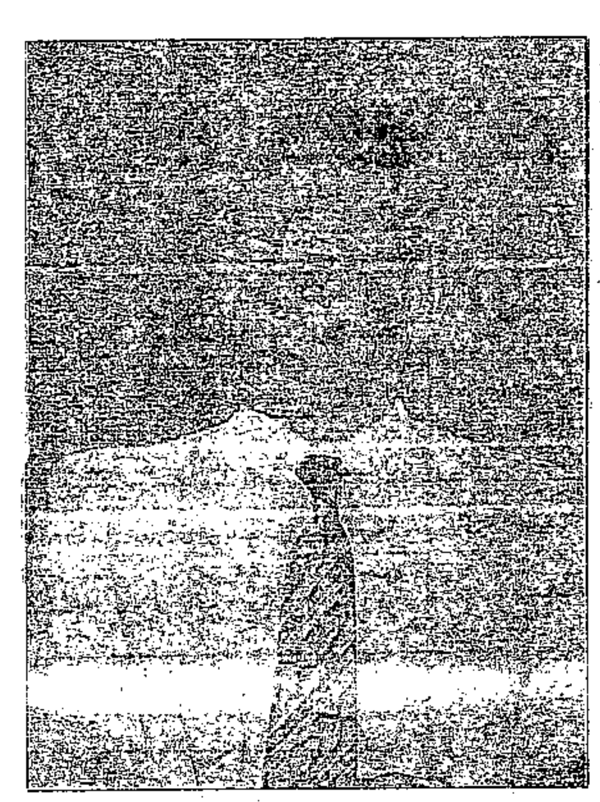
ولعل هذه القدرة الكبيرة تتمثل على أوضح- أو أسوأ- صورها في مجالي **الأراضي الزراعية والمياه فبالنسبة للأرض: لا** يزرع من الأرض القابلة للزراعة سوى حوالي ٢٨٪ فقط ولا يستغل من الأرض المزروعة مثلا. سوى ٨٪ في زراعة المحاصيل الدائمة.

وبالنسبة للمياه: فالمياه الجوفية والمطرية القادرة على توفير الري اللازم لزراعة ملايين الأفدنة، مهدرة بشكل كبير استفز حتى الخبراء الأجانب. والمياه السطحية والنهرية لا يستخدم منها في الزراعة سوى حوالي ٥٠٪. وهذه الكمية المستخدمة فعلاً يتم اهدار ما لا يقل عن ٣٠٪ منها.

ثالثا: فلتكن العربة أمام الحصان، طالما كان ذلك لمصلحة اسرائيل!!.

عبر د. عصمت عبد المجيد -الأمين العام لجامعة الدول العربية -بحق عن موقف الليبراليين تجاه ما يسمى التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني -تحت دعوى أن الاقتصاد يسبق السياسة -بأنهم كمن يضع العربة أمام الحصان!

ولكنهم للأسف لا يعتبرون هذا المنهج إلا عندما يتعلق الأمر بمصالح الصديقة «اسرائيل» وبتوجيهات «ماما أمريكا»، أما عندما تكون المسائل خاصة بالوضع العربي وبمصالحه القومية، فالوضع بالنسبة لهم يختلف تماما. معلنين رفضهم لأي تكامل أو حتى تنسيق عربي اقتصادي، قبل المصالحة



د. جودة عبد الخالق

التنمية العربية في النكبة

السياسية التي لن تتم إلا بشروطهم ،ومن هنا كانت مثل هذه الظواهر السلبية.

* فحجم التجارة المتبادلة بين الدول العربية «الشقيقة» لا يزيد عن ٦٪ لكل منها.

* وكل ٥٦ دولار مستثمر ومسجل بالخارج . يقابلها دولار واحد في المنطقة العربية.

* وحجم هجرة وانتقال العمالة العربية -بين أرجاء الوطن العربي- قد انخفض من حوالي ٥ مليون إلى ٣,٧ مليون . تحت حجج ودعاوى مختلفة.

.. ولكن للشعب العربي رأيا آخر.

في مواجهة رأي الأنظمة والحكومات المصرة على تدهور الأوضاع الاقتصادية العربية . كمبرر للتمادي في سياسات التبعية لأمريكا والتطبيع مع أسرائيل ولتمرير كافة المشروعات تبرز وتقوى رؤية الشعب العربي الرافض لهذه السياسات والمشروعات والمصر على توظيف امكاناته لتطوير أوضاعه الاقتصادية في اطار عدم وقوعه في شرك المؤامرة الأمريكية / الصهيونية التي تسعى لاحكام هيمنتها على المنطقة. فبالاضافة إلى الدور الذي تقوم به القوى السياسية- الوطنية والقومية- في المنطقة ،والذي يلاحظ أنه نسبيا قد تزايد وأخذ بعدا جماهيريا في الفترة الأخيرة . فإن الكثير من المنظمات الاقتصادية المتخصصة على المستوى القومي قد أسرعت حركتها وعلت نبرتها في اتجاه الدعوة إلى السوق العربية المشتركة والتضامن الاقتصادي العربي- بمختلف الرؤى حول أشكال ووسائل هذه السوق وهذا التضامن.

وفي هذا المجال يمكن رصد بعض النماذج التي تمت خلال عام ١٩٩٥.

* **الندوة العربية المصرفية بدمشق في** ديسمبر والتي تضمنت توصياتها -التي اعلنها د. عدنان **الهندي** الأمين العام لاتحاد المصارف العربية -ضرورة قيام موقف مصرفي عربي موحد في مواجهة السوق الشرق أوسطية وبنك التنمية الاقليمية واتفاقيات الجات.

* **الصندوق المصري للانماء الاقتصادي**: الذي يطالب رئيس مجلس ادارته- **عبد اللطيف الحمد**- باندماج البنوك العربية في مواجهة محاولات تهميش الدور الائتماني العربي.

* **الاتحاد التعاوني العربي**: حيث وصل اجتماعه -الذي عقد بجامعة الدول العربية في شهر ديسمبر بأن ٤٠ ألف جمعية تعاونية بعضوية ٤٠ مليون عضو ، قادرة -مع التنسيق التشريعي والحركي- على القيام بدور مهم في مجال التنمية العربية المشتركة.

* **منظمة العمل العربية**: التي اعلنت على لسان أمينها العام د. **بكر محمود رسول** -أن المنظمات العربية المتخصصة قادرة -من خلال وفاء الدول العربية بحصة كل منها في ميزانياتها وتقديم الدعم لها -على مواجهة التحديات . باقامة مشروعات كبيرة قومية تحل مشكلة البطالة وتسهم في التنمية العربية المشتركة.

* **الاتحاد العام للغرف التجارية العربية**: فقد قرر -في اجتماعه في شهر مايو -ضرورة إقامة منطقة تجارية عربية حرة تكون قادرة على استثمار الموارد البشرية والأولية والطبيعية العربية الهائلة وعلى تجنب الأمة العربية الخسائر المترتبة على اتفاقيات الجات.

* **منظمة العمل العربي المشترك**: التي أعلن أمينها العام د. **عبد الرحمن الخصيباني** -وهو الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية- أكثر من مرة ، عن ضرورة قيام وتنظيم الجهود والامكانات العربية المشتركة للخروج من مأزق الفجوة الغذائية العربية من خلال استصلاح واستزراع ملايين الهكتارات القابلة للزراعة، وانتاج وتسويق السلع الغذائية. وترشيد وحماية الثروة المائية.

* **الجمعية العربية للاقتصاد الزراعي**: حيث أعلن أمينها العام د. **رفعت النجار** ضرورة قيام المنظمة العربية لمواجهة كافة التحديات التي تحاول تحريق الاقتصاد العربي.

* **مؤتمر الغذاء العربي** الذي أجمعت الدراسات والبحوث المقدمة من خلال انعقاده في القاهرة في شهر يوليو على ضرورة العمل العربي المشترك من أجل الاكتفاء الذاتي الغذائي . بديلا عن الأوضاع المتردية في هذا المجال والتي أوصلتنا إلى استيراد حبوب فقط تبلغ قيمتها على ٦ مليار دولار سنويا رغم امكاناتنا الزراعية ،وإلى استيراد حوالي ٢٤ مليون طن من الأعلاف كل عام بما يمثل حوالي ٧٠٪ من تكاليف انتاج الثروة الحيوانية والداجنة.

* **مؤتمر رجال الأعمال العرب، المنعقد بالاسكندرية في شهر يوليو** والذي لم يكتف برفض الشرق أوسطية ومؤسساتها التمويلية، ولكنه تبرز ضرورة وامكانية الدعم العربي للاقتصاد العربي . من خلال :

- قيام المنطقة الحرة للتجارة العربية.
- الصناديق القومية العربية.
- تعزيز الشركات القابضة العربية.

وأخيراً: فالكل مجمع على تردي الوضع الاقتصادي العربي في هذه المرحلة ولكن الخلاف الجذري يكمن في منهج تجاوز هذا التردي وقد اتضح ذلك بجلاء في المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين . الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع في ٢١-٢٣ ديسمبر.

فالدكتور **عاطف صدقي** من خلال كلمته التي ألقيت في افتتاح المؤتمر - يوصف الوضع بدقة ويوثقه بالأرقام والاحصاءات مؤكداً تدهور الأوضاع الاقتصادية العربية ولكنه- وهو يدشر العرب في ختام كلمته للمناقشة الجادة والبناءة حول امكانات الخروج من هذا الوضع- لم يكن يفعل حقيقة -وهو في موقع من أهم مواقع المسئولية والتأثير في الوطن العربي كله- سوى استمرار وترسيخ هذا الوضع من خلال منهج الاعتماد على البنك والصندوق الدوليين ،والسعي لبعض فتات ما يسمى المعونات الامريكية ،والدعوة المتحمسة والمتفائلة بكافة المشروعات غير عربية بدءاً من الشراكة مع أوروبا حتى التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني مروراً بما يسمى السوق الشرق أوسطية.

* وعلى الخط الآخر كان يقف - ومعه الكثيرون- د. جوده **عبد الخالق** الأمين العام للمؤتمر ، متفقا مع د. عاطف وأصحاب منهجه في توصيفهم لما وصل إليه حال الاقتصاد العربي ،مختلفا معه ومعهم- جذريا- في أسلوب تجاوز هذا التردي ملخصا- بحق- للقضية في أنها قضية «التنمية العربية» بكل أبعادها ليست الاقتصادية فحسب بل والسياسية والثقافية والاستراتيجية أيضا.



د. عاطف صدقي تدهور الأوضاع العربية

خطة التنمية وقياس «إعادة تعريف التقدم»

محمود الشاذلي

توالت الأحداث بسرعة خاطفة فى الأيام الأولى من العام الجديد لتشهد حدثين بالغى الأهمية.

الحدث الأول هو التغيير الوزارى، ويستمد أهميته من أنه يتم بعد فترة تقارب العشر سنوات من بدء تولى رئيس الوزراء السابق لمنصبه، بغض النظر عن بقاء معظم الوزراء فى أماكنهم، أو أن البعض كان يرغب فى أن يرى تغييرا أكثر جذرية أو شمولا مما تم بالفعل.

والحدث الثانى، هو زيارة المستر آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة للقاهرة وحضوره أول اجتماع للمجلس الرئاسى الاقتصادى المصرى الأمريكى. ويستمد هذا الحدث أهميته من الزيادة المضطردة فى تكامل الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى والأمريكى بالذات. فنحن نرى أن حجم التجارة المصرية مع الولايات المتحدة والذى كان فى سنة ٩٢/٩١ يصل إلى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة الدولية المصرية قد وصل فى عام ٩٥/٩٤ إلى مايقارب ٣٥٪ منها.

يهدف الجانبان المصرى والأمريكى إلى زيادة الاستثمار الأمريكى - بالذات من القطاع الخاص - فى الاقتصاد المصرى فتصبح المشاركة هى الأداة التى يسهم بها الجانب الأمريكى فى دفع الاقتصاد المصرى والإسهام فى تنميته بدلا من المعونات الحكومية التى كانت هى الطابع السائد فى الماضى، ويصر الجانب الأمريكى على التعريف بأنه يهدف إلى الإسهام فى تنفيذ خطة مصرية بحتة من حيث تحديد أهدافها ورسم استراتيجيتها وسبل تنفيذها دون التدخل فى هذه الأمور.

ونحن وإن كنا نسلم بأن خطة التنمية المصرية واستراتيجية الحكومة الجديدة هى فى الواقع خطة مصرية تماما، إلا أننا **لايمكن أن نتجاهل التأثير الفلسفى والأيديولوجى الأمريكى على الفكر الذى تنبنى عليه الخطة**. ذلك بالإضافة إلى فهمنا أن تصرفات الحكومة الأمريكية تنبع بالضرورة من هدف خدمة المصالح القومية الأمريكية. وفى مقدمتها زيادة **معدل استهلاك أفراد الشعب المصرى من السلع والخدمات الأمريكية، سواء المستورد منها أو المجمع والمعلب محليا**.

ونحن هنا لانعنى بالضرورة نقدا سلبيا للخطة أو للإسهام الأمريكى فى تنفيذها، ولكننا إذا تبينا هذه الأمور بوضوح وجب علينا أن ننظر إلى المجتمع الأمريكى المعاصر ونقوم بدراسة الحوار الدائر فيه فى الوقت الحاضر حول الأولويات القومية وعلاقتها بديناميكية التنمية الاقتصادية.

تبين الإحصائيات الاقتصادية أن معدل الناتج المحلى الإجمالى للفرد الأمريكى قد تضاعف - أو يزيد - فى خلال الأربعين سنة الماضية (من منتصف الخمسينات إلى منتصف التسعينات). ومع ذلك تزداد مظاهر التشاؤم وعدم الرضا بين أفراد الشعب. فمثلا يقول **استفتاء بيزنس ويك / هاريس** بل أجرى فى مارس ١٩٩٥ أن ٧٠٪ **من الشعب شديد التشاؤم (gloomy) بخصوص المستقبل**. ويقول الدكتور بول **كنيدى** أستاذ التاريخ بجامعة **ييل** أنه منذ أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات تقوم مؤسسة جالوب بعمل استفتاء، وتسأل: هل **تعتقد أن أولادك وأحفادك سيتمتعون بحياة أفضل من حياتك فى الوقت الحاضر**؟ وكان رد الشعب الأمريكى على هذا السؤال سنويا بالإيجاب منذ بدئه حتى سنة ١٩٨٧. **ومنذ سنة ١٩٨٧ وحتى الآن تجيب غالبية الشعب الأمريكى على هذا السؤال بالنفى** علما بأن عقد الثمانينات كان يمثل أطول فترة نمو مستمرة للاقتصاد الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قياسا بالزيادة فى معدل الناتج المحلى والإجمالى.

ويكاد يجمع المفكرون ورجال السياسة فى الولايات المتحدة، سواء كانوا ليبراليين أو

محافظين على خطورة المشاكل الاجتماعية التي تجابه المجتمع ، وإن اختلفوا في تفسير أغراضها وطرق علاجها مثلا بتوقع أن تنتهي ٥٠٪ من الزيجات التي تتم حاليا بالطلاق . وبالنسبة للشباب المراهق (سن ١٣ - ١٩) **فإن الانتحار مثل الآن السبب الثاني للوفاة - يعلوه فقط الموت في حوادث السيارات** ، بينما يكون الموت قتيلا كضحية للعنف العشوائي المسلح أعلى الاحتمالات بالنسبة لشباب الأقليات من الزنوج والهسبانيين . في سنة ١٩٩٣ قام **وليام بنت** الذي كان وزيرا للتعليم في حكومة **رونالد ريجان** بدراسة التدهور الاجتماعي في الولايات المتحدة وأصدر تقريرا أسماه **"مقياس المؤشرات الثقافية"** على نمط **"مقياس المؤشرات الاقتصادية"** التي تصدره بانتظام وزارة التجارة الأمريكية . وكان هدفه هو أن يوضح بالتفصيل مدى الانحدار الاجتماعي الذي استمر بالرغم من الارتفاع المستمر لمقياس المؤشرات الاقتصادية والحقيقة المذهلة التي يظهرها تقرير مستر بنت أن كل الأمراض الاجتماعية الت دونها من طلاق وجريمة وإدمان الشباب لوسائل اللهو وخلافه كلها تضيف إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي ! فعلى سبيل المثال تكاليف التقاضي في حالات الطلاق ، ثم تكاليف التصرف في العقارات نتيجة للطلاق كلها تؤدي إلى زيادة " الناتج المحلي الإجمالي " .

يقول أحد سماسرة العقارات في شيكاغو لجريدة **شيكاغو تريبيون** أنه للأسف فإن الطلاق يعتبر جزءا كبيرا من دخلنا ، أنه يعني أن يباع منزل ، وفي حالات كثيرة يشترى منزلان .

كذلك فإن صناعة الوقاية من الجريمة تقدر بحوالي ٦٥ مليار دولار . أن نوعا واحد من أجهزة مقاومة سرقة السيارات (يسمى club) يضيف وحده ١٠٠ مليون دولار للناتج المحلي الإجمالي وأشار **مستر بنت** إلى الإحصائية الخطيرة التي تفيد بأن الشباب المراهق في المتوسط يقضي ثلاثة ساعات يوميا في مشاهدة التليفزيون وخمسة دقائق منفردا مع والده .

ولقد بدأ الكثيرون في التساؤل والتشكك في أن يكون علاج هذه المشاكل الاجتماعية التي تتزايد وتشتد حدتها هو رفع زيادة معدلات النمو بالمقياس الحالي (gdp) ، بل قد يكون العكس هو الصحيح . فقد تكونت مؤخرا منظمة تسمى منظمة " إعادة تعريف التقدم" (Redefining Progress) لتوضح مدى قصور المقياس الحالي gdp واقتراح بديل له يعبر بشكل أصدق عن مدى تقدم المجتمع نحو أهدافه المتكاملة ، وبالتالي يلقى الضوء على أوجه النشاط الاقتصادي الإيجابية ، فيتم التركيز على نموها وأوجه النشاط التي تؤثر تأثيرا سلبيا على البنية الاجتماعية لتفاديها أو الحد منها .

والنقد الموجه إلى محاولة قياس تقدم المجتمع بزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي ليس جديدا . ولكن الجديد في فكر التيار الحالي وعمل منظمة " إعادة تعريف التقدم " أنها تطرح بديلا منطقيا مقننا للنقاش يسمى **"مؤشر التقدم الحقيقي"** "Genuine Progress Indicator" أو GPI . وهناك عدة عوامل أساسية يختلف بشأنها مقياس GPI عن مقياس GDP منها :

أولا : في حين أن GDP يجمع ناتج القيمة المالية لكل نشاط اقتصادي مادام يمكن قياسه نقديا بغض النظر عما إذا كانت النتائج الاجتماعية لهذه الأنشطة إيجابية أم سلبية . فإن GPI يطرح ناتج القيمة للنشاط السيء من إجمالي الدخل القومي . فمثلا تطرح - بدلا من أن تضاف - قيمة ماينفقه المجتمع على أدوات منع الجريمة . وكذلك الخسائر المادية أو العلاج لضحايا الجرائم . كما يطرح من الدخل القومي أيضا قيمة مايستهلك من الموارد الطبيعية غير المتجددة وماصرف على إصلاح ماأفسده النشاط الاقتصادي للبيئة من تلوث .

ثانيا : تضاف قيمة الأعمال المؤداه في نطاق الأسرة وفي إطار التطوع .

ثالثا : معدل توزيع الدخل . يأخذ مقياس GPI في الاعتبار مدى مشاركة كل الأفراد في أي زيادة للناتج القومي ، لأن مجرد زيادة المعدل لايعني بالضرورة أن الجميع - أو حتى الأغلبية - تشارك في ازدياد الرفاهية فمثلا **خلال عقد الثمانينات في الولايات المتحدة ، ارتفع دخل الفرد من شريحة ١٪ العليا بمقدار ٦٠٪ في حين نمى دخل الفرد من شريحة ٤٠٪ السفلى بالانخفاض .**

وفي دراسة مقارنة لمدى التقدم في الفترة من الخمسينات حتى الآن في الولايات المتحدة من منظاري ال GDP وال GPI كانت النتيجة كالآتي :

قياس ال GDP يظهر لنا أن الحياة قد تحسنت بشكل مستمر من ذلك الحين حيث تضاعف معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد بشكل مضطرد في تلك الفترة .

في حين يظهر ال GPI صورة مختلفة تماما ، حيث يستمر المنحنى في الارتفاع حتى ١٩٧٠ ثم يبدأ في الانحدار حتى يصل انحداره حتى الآن مايقارب ٤٥٪ من قيمة ارتفاعه السابق . وهذا أكثر توافقا مع الواقع .

وهناك خلل خطير آخر في مقياس GDP يجب أن ننتبه إليه . فمنذ ١٩٩١ حل GDP محل GNP كمقياس لمعدل التنمية الاقتصادية ، ونتيجة لهذا التغيير تحسب الآن أرباح الشركات الدولية من نشاطها في إحدى الدول المضيفة كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة علما بأن هذه الأرباح سوف تحول إلى الدولة الأم للشركة الدولية إن عاجلا أم آجلا . وكان نظام ال GNP يحتسب هذه الأرباح زيادة في الدخل القومي للدولة الأم . فمثلا كلما زادت أرباح شركات **كوكاكولا وبيبسي كولا** وماكدونالدز أو محطات تسويق المواد البترولية مثل موبيل وأسو وشل وغيرها في السوق المصرية ظهر ذلك كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري بينما نتيجتها في النهاية انتقال للثروة من الاقتصاد المصري إلى أمريكا وأوروبا أو غيرها من الدول الأم للشركات الدولية .

علينا إذن أن نعيد النظر في استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسرعة التي نسير بها نحو تحقيق أهدافنا القومية حيث من المرجح أن يهدينا هذا المقياس إلى طريق مخالف تماما للطريق الذي يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف . إنني آمل أن نحكم على الوزارة الجديدة من هذا المنظور ، ونحكم أيضا على الشراكة المصرية الأمريكية ، أو أي شراكة بمقدار ماتضيف إلينا طبقا للمؤشر الذي قدمته ، ولعل اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع تهتم عند إعداد رد الحزب على بيان الحكومة ، بأخذ هذه المعايير في الاعتبار حتى تتحقق نقلة في المفاهيم والطموحات على نطاق واسع .

اليسار وثورة المعلومات

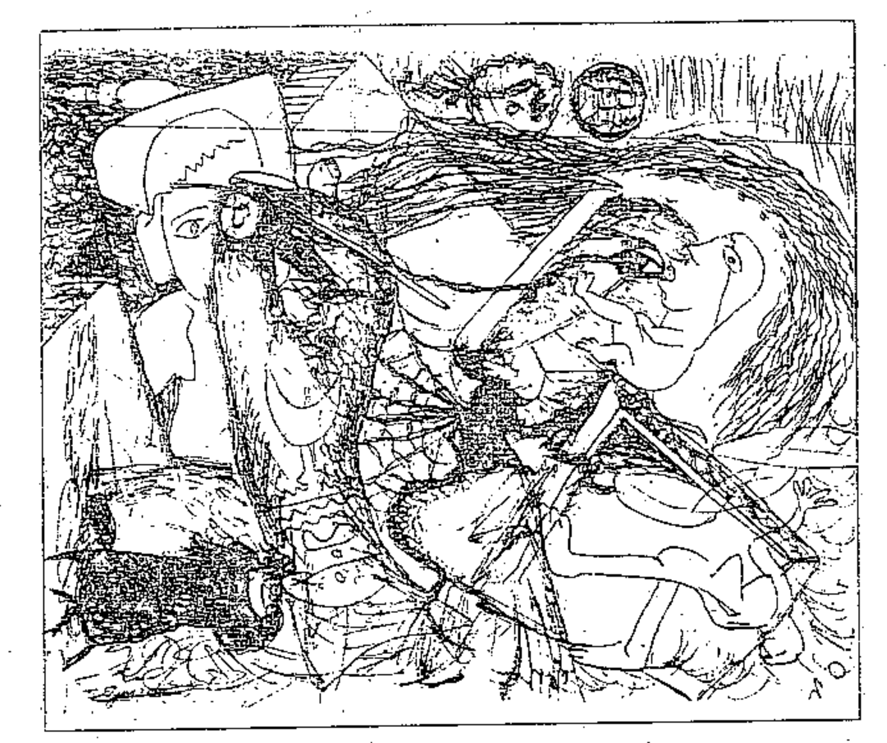
د. أحمد صالح

يمر العالم اليوم بمرحلة إعادة بناء و تكوين نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة في دول المركز والتي يتم الان تصدير قشور تطبيقاتها ومهاراتها الى دول الاطراف. وهذه الثورة جعلت الحلول التقليدية للاشكاليات الجديدة مستحيلة، وشكلت انقطاعا اساسيا مع الماضي. لدرجة التوقع في غضون سنوات قليلة ان ينجز ملايين العمال اعمالهم حتى لو كانت في الصناعات الثقيلة من منازلهم خلال الكمبيوتر وشبكات الاتصال ،ويصبح الانسان أكثر حرية. فهذه الثورة لا تلغي عقله ولا تحل محله كما يتوهم بعض المحافظين ، بل تنشط في قدراته العقلية. لأنها باختصار ثورة ثقافية **تتيح فرصا أكثر لان يكون الانسان «يساري».**

واذا كان العالم يعيش اليوم في أزمة بحث عن هوية وهو يعيد بناء بنيته فانه من الطبيعي ان تكون هناك **أزمة في اليسار وأزمة في اليمين وأخرى في الوسط** ، ومصطلح اليسار وهو يعكس الرفض لمعطيات الواقع يعكس ايضا الرغبة في تغييره باستثمار متغيرات المستقبل ،ويرجع ظهور هذا المصطلح في السياسة إلى عهد **لويس السادس عشر** في فرنسا عندما انقسم اعضاء الجمعية الوطنية إلى مؤيدين يجلسون في اليمين ومعارضين يجلسون على اليسار. فالموقف والمكان نسبي، فاليسار في جماعة أو بلد قد يكون هو اليمين في جماعة أخرى أو بلد مختلف ،وعلى ذلك فاليسار موجود طالما هناك تاريخ يكتب . فهو موقف سلوكي واعي بالفجوة بين الموقف الحالي والموقف المرغوب. وغالبا ما يسود هذا الموقف بين النخبة المثقفة في أي مجتمع من مفكرين ومبدعين وفنانين . لانهم يستشرفون دائما بقراءة المستقبل ومتغيراته.

ومستقبل العالم اليوم يعتمد على الثورة العلمية التكنولوجية في الكمبيوتر والاتصالات والتي أنتجت ما يسمى« ثورة المعلومات» . وأصبح **العلم** لأول مرة في تاريخ البشرية يضاف إلى العوامل الأساسية للانتاج مثل **الأرض والرأسمال والعمل**،وحدث تغيير في آليات الانتاج على حساب الطبقة العاملة،وتدويل سوق العمل فغير كل ذلك من خصائص الطبقة العاملة خاصة في دورها التاريخي. فلم يعد العمال يتابعون العمل ويتجمعون في مكان معين للانتاج. بل العمل هو الذي ينتقل الآن لاقامة العمال . وادى ذلك إلى تحلل المصنع الكبير ،وأصبح الهيكل التنظيمي لاتحادات العمال عديم الجدوى لقد تغيرت أساليب الحياة وأنماط التفكير وأبنية وهياكل القيم والاتصال والقوة في المجتمع. حتى أساليب الممارسة السياسية ،لدرجة توقع العلماء **اختفاء الديمقراطية بشكلها النيابي الحالي وسيادة الديمقراطية الاليكترونية التي يصوت فيها كل فرد من خلال الحاسب ليرجع العالم إلى الديمقراطية المباشرة التي ظهرت في عهد اليونان القديم.** وبتركيز شديد يمكن القول: إن الثورة العلمية والتكنولوجية في دول المركز خلعت جميع الثوابت التي تعارف عليها العالم من جذورها.

وثورة المعلومات في مصر كاحدى دول الاطراف تعني استخدام الكمبيوتر كدفتر اليكتروني لا أكثر ولا أقل **فنحن خارج عصر المعلومات وخارج التاريخ**، وتلك الجلبة التي نسمعها ونقرؤها في وسائل الاعلام خاصة الصحف عن ثورة المعلومات وعلوم الغد والمستقبل، مجرد هرولة كل واحد يستعرض معلوماته في هذا الموضوع ، يركب موجة تسويق تلك المسميات،وأصبح الموضوع تجارة في المعاهد العلمية الجامعية سواء الخاصة أو الحكومية وكل يدعى أنها تعد البلاد لدخول القرن الواحد و العشرين وثورة المعلومات وثورة الاتصالات .. الخ تلك المصطلحات الرنانة. وعندما نتعمق في مضمون ما يقدمونه ويدعون إنه علوم المستقبل نجد الموضوع لا يزيد على تعليم استخدام الحاسب في ادارة الاعمال والحسابات ،ومسك الدفاتر وتنظيم المواعيد والاتصالات ومعالجة البيانات من خلال برامج الكمبيوتر العالمية . هذا ما يسمونه في مصر بالمعلوماتية ،وهو في الحقيقة تدريب **على بعض المهارات والتطبيقات التي انبثقت من ثورة المعلومات** والتي قامت بدورها على الثورة العلمية التكنولوجية في الفيزياء، والرياضيات والكيمياء، والهندسة والوراثة وبقية قائمة العلوم ،ونكرر مرة أخرى فاستخدامات الكمبيوتر في الادارة والحاسبات والاحصاء وتكوين قواعد البيانات .. الخ كلها تطبيقات للثورة في العلوم الاساسية عند المركز . فنحن نستخدم الكمبيوتر دون انتاجه ،ونستخدم المعلومات التي انتجها المركز في العلوم الاساسية. بل يزيد على ذلك أن الكمبيوتر في مصر لا يستخدم منه الا ١٠٪ من امكانياته فقط بما فيها ممارسة العاب الكمبيوتر . فما يشاع بيننا عن ضرورة الدخول في عصر المعلومات تعني على أكثر تقدير ضرورة تعلم المهارات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية والتي حدثت في المركز وتتطلبها ثورة المعلومات حتى نستطيع التفاهم مع العالم فامتلاك اجهزة الكمبيوتر أو دخولنا في عضوية الانترنت أو شراء الاقمار الصناعية لا يعني أننا دخلنا عصر المعلومات الذي يشترط القدرة على ابداع واكتساب وتوظيف واستثمار المعلومات . كل ما هناك اننا نحاول التفاهم مع المركز بلغته الجديدة التي أنتجها ونحن نشتري منه ادوات ترجمتها وندعو إلى تعلم مهارات تلك اللغة حتى نذكره نذكر المركز- أننا احياء . **فالفجوة بين مجتمعنا ومجتمع المعلومات لا يمكن حسابها** . بل



أن بعض المتفائلين يقدرونها بالسنين الضوئية. وهنا يجب أن نسجل أن إسرائيل هي الدولة الأولى في العالم انفاقا واهتماما بالبحوث العلمية والمعلوماتية حيث تنفق ٣٪ من دخلها القومي تليها أمريكا التي تنفق ٢,٩٪ ثم اليابان تنفق حوالي ٢,٨٪ من دخلها القومي. لذلك دعونا نتفق أن أقصى ما نحلم به أن نتقن مهارات ثورة المعلومات التي انتجها المركز وأن نوظفها ونستثمرها خلال الفترة الطويلة لمشاكلنا.

واليسار المصري بكل طوائفه ومن منظوره التنويري يسعى لتغيير المجتمع وحل مشاكله يواجه اشكاليات جديدة تتطلب حلولاً قائمة على اتقان استخدام مهارات ثورة المعلومات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية في الحقول الاساسية عند اصحابها في المركز ومن الاشكاليات الجديدة التي تواجه اليسار المصري وتتطلب حلولاً قائمة على مهارات ثورة المعلومات:

١- مواقفنا السلفي المتقدم من العلم والحداثة، ففي الوقت الذي نستخدم فيه ثمار العلم من كمبيوتر وطائرات وسيارات نرفض المبادئ المنطقية التي يؤسس عليها العلم. ولقد بات واضحا أن المستقبل منتظر، فالثورة الحضارية التي تجتاح العالم الآن تتم أصلا داخل الانسان، فهي تتطلب تأهيلاً ثقافياً جديداً تماما، وهي مهمة اليسار.

٢- الكشف عن جوانب التراث التي يطمسها التيار المتأسلم في قراءته الاليكترونية للتراث مستغلا تطبيقات ثورة المعلومات والنشر والمال. لذلك يجب ابراز الجوانب التقدمية في التراث والتأكيد على تاريخيته وترشيد تراثنا مستثمرين في ذلك مهارات وتطبيقات ثورة المعلومات.

٣- مواجهة وسائل الرقابة والحظر التي تفرضها بعض قوى المجتمع على انسياب المعلومات، في الوقت الذي يشهد العالم محطات البث الفضائي تخترق الحدود.

٤- تحقيق التوازن بين معطيات تقبل الترجمة الى رموز الكمبيوتر ومعطيات يتعذر ترجمتها مثل القيم الروحية والدينية والاخلاقية والجمالية، حتى يتم التوافق مع الرموز العلمية التي يتكلمها العالم الآن والتي اصبحت لغة كونية، ومع المحافظة على الاخلال في مستوى القيم الروحية والسلوكية.

الملكة .. سالي متى تحكم مصر؟.

من ظاهر انتشار المقالات في الصحف والمجلات بأخبار الجن والسحر والشعوذة سواء كان ذلك في صفحة الحوادث أو كظواهر غريبة في صفحة التحقيقات، وتنتشر هذه الأيام أيضا كتب السحر والشعوذة حيث تسجل أكبر المبيعات، لدرجة أن هناك من يكتب عن السحر الحلال والسحر الحرام، وتستطيع أن تشتري شرائط الكاسيت التي سجلها شيوخ الجن من أمام المسجد، وتستطيع أيضا أن تذهب إلى العيادات الجنية للعلاج بالقرآن.

وأتذكر هنا منذ حوالي عام عرض مساء الثلاثاء ١٣-١٢-١٩٩٤ في برنامج المواجهة بالقناة الثانية بالتليفزيون المصري، حالة شاب ريفي من المنوفية اسمه الشيخ **مجدي** يدعي أن هناك ٢ مليار من الجان المؤمن يسكن جسده برئاسة **الملكة سالي**، وكل واحد من الجان متخصص في علاج علة أو مرض معين مساعدة الشيخ والشلل، حيث يجلس المريض امام الشيخ مجدي شارحا مرضه فيضع الشيخ يده على مكان الألم فيخرج الجان المتخصص في العلة من جسد الشيخ عبر يده إلى مكان الألم ويتم العلاج في دقيقتين فقط لو كان المرض هو الأيدز. هذا مضمون ما قاله الشيخ مجدي في تحد واثق في التليفزيون المصري، ولم يبين البرنامج هل هذا الشيخ متهم أو مقبوض عليه أم لا؟ حيث ذكر مقدم البرنامج أنه يعرض حالة من حالات السلوكيات الخاطئة في المجتمع المصري.

ووجدت نفسي معجبا جدا بالشيخ مجدي ومتأثرا به لدرجة إنني حلمت أن الشيخ مجدي حفظه الله تقدم في الانتخابات التشريعية المصرية الأخيرة عن حزب الجان وأخذ أصوات الـ ٢ مليار جني بدون بلطجة أو عنف أو تزوير بل بكل نزاهة وأصبح أكبر وزراء مصر، والملكة سالي حفظها الله أصبحت ملكة مصر، حيث تعود مصر إلى الملكية مرة أخرى بعد تلك الانتخابات بناء على رغبة شعبية جارفة. وتتحول إلى مملكة بترولية بعد أن يضع الشيخ مجدي حفظه الله يده في أي بالوعة مقترحة، فينفجر البترول من جميع بالوعات مصر، وتتحول المجاري إلى أكبر مخزون بترولي في العالم، خاصة ونحن نملك **معظم مظاهر الدول البترولية من انتشار النقاب واللحى، والثوب الابيض، وشبشب زنوبة الذي أصبح الزي الرسمي للمصريين الآن،** والسفه والأسراف المظهري، وعدد كبير من السيارات الفاخرة الفاجرة وأصبح لدينا **ضراص وشراطين للمليونيرات فلا ينقصنا**

شئ الا مخزون بترولى، وانشاء الله سوف يوفره الشيخ مجدى حفظه الله عندما يتولى الوزارة فى مصر، ولن نحتاج وقتها إلى مجلس شورى أو شعب أو جيش أو شرطة أو وزراء أو موظفين أو عمال أو فلاحين لأن الشيخ مجدى لديه ٢ مليار من الجان المؤمن المتخصص . الذين سوف يوفرون لكل مصرى فيلا وعربية واربع زوجات وعروسة وشغالات أسيويات لزوم المظهر البترولى . وأيضا طائرة صغيرة للذهاب إلى السوق ، بمعنى آخر سوف تحل جميع مشاكل مصر، وتصبح الدولة الأولى فى العالم، فهى تملك ٢ مليار جنى متخصص فى حل جميع المشاكل ويشكلون مجلس الجان.

واستيقظت من أحلامى على سقوط مجلة كمبيوتر أجنبية من يدى كنت أقرأ فيها قبل متابعة البرنامج ، ورميت بها جانبا ، لأنه لا حاجة بنا للكمبيوتر أمام ٢ مليار جنى مؤمن متخصص ، فماذا يفعل الكمبيوتر وهو اختراع من بلاد الكفار أمام هؤلاء الجن المتخصص وكيف يواجه أكثر من ٣٠٠ خرافة مرتبطة بالجن والعفاريت يقال انها منتشرة فى مصر ، واذا حاول كل قارئ الان ان يستعرض مسميات الكائنات فوق الطبيعية التى سمع عنها فى طفولته فقط بجد صفاً طويلاً من اسماء الملائكة والشياطين والاسياد والعمار ، **السلعوة ، المزيرة ، المارد ، الامن دجر، ابو رجل مسلوخة وامثاله ، ، بغلة العشر ، ، الجن والعفاريت والقرين، جنية البحر وعروسة البحر ، ، وأم الشعور وأم الغولة ، الغول والشبح ، والصل والنداهة ، ، والقطقط ، ، وانسان الماء ، غير ارواح الموتى والمسيح الدجال والبشر الممسوسين وغيرهم كثير** فالخرافة تسيطر على عقولنا وسيناريو الجهل هو السائد بين المصريين، لا يتحرك أحد ولا يوجد فعل ايجابى للمؤسسات المنوطة بالثقافة والاعلام والتعليم والدين لتتحدى هذا التيار، ويزيد على ذلك أن تلك **المؤسسات تنافس جماعات الاسلام السياسى فى وضع العوازل الطبية على عقولنا.**

وهذا طبيعى فالخرافة والدجل والشعوذة لا تثير أحداً ولا تسبب قلقاً لأحد فى المجتمعات التى لا تحترم العلم، فالتخريف يمارسه الجميع من شركات توظيف الأموال ، ومدارس تغييب العقل ،وتفسير وتأكيد النظريات العلمية بالقرآن، والمحاولات الساذجة لأسلمة العلوم، والتمسح العلمى بالدين ، فكم من شيوخ ومفكرين وصحفيين يخدرون الناس ويغيبون العقول مثل الشيخ مجدى حفظه الله، وبعد ذلك يأتى من يستنكر أننا متخلفون، والحقيقة أننا مصممون ومصرون على التخلف، بدليل انتشار الخرافات بين المتعلمين ، فنحن جميعا نملك شخصية ذات تركيبة ثقافية واجتماعية لا تؤمن بالعلم فى أعماقها ، بل تدعى ذلك تتظاهر به الصفوة فى المناسبات، والمراد بالصفوة هنا اساتذة الجامعات والبحاث فى كافة المجالات. ويجب أن نسجل هنا أن مصر بها قاعدة علمية لا تقل عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة بل تزيد عنها فلدينا ١٤٠٠ **عالم لكل مليون نسمة يعنى حوالى ٨٥ الف عالم فى كافة التخصصات منتشرين فى حوالى ٣١٨ مؤسسة بحثية من** جامعات ومراكز بحوث وهم يمتهنون البحث العلمى كمهنة، ولكن التفكير والتخطيط العلمى كسلوك حياتى يومى يغيب عنا، وأقول عنا لأنى واحد منهم ، فالباحث أو أستاذ الجامعة، يمارس تلقين وتدريس وتنفيذ التفكير والبحث العلمى داخل المعمل أو المحاضرة فقط، وبمجرد أن يخرج وينتهى من عمله يصبح لا فرق بينه وبين الرجل العادى الذى يغيب عنه التفكير النقدى والعلمى فى أسلوب حياته اليومى داخل مؤسسته والشواهد كثيرة على ذلك لا يتسع المقام لها هنا ،ولكن أهمها تعاطف نسبة كبيرة من الصفوة عن جهل أو عناد فى الفساد مع التفكير الغيبى للجماعات الارهابية والتى تدعى أنها اسلامية ، وينعكس ذلك واضحا **فى انتخابات نوادى أعضاء هيئة التدريس ،وانتخابات النقابات المهنية المختلفة، وأيضا غياب المناقشة العلمية الموضوعية داخل اجتماعات العمل فى مؤسسات الصفوة مثل مجالس الأقسام والكليات واجتماعات اللجان الدائمة والندوات العلمية.** علاوة على ما تمتلئ به الصحف والمجلات من حوادث الفساد فى الجامعات والبحث العلمى. بل اذا فتح ملف واحد فقط وهز ملف المشروعات البحثية التى يلهث ويهرول وراءها الجميع سترى العجب ، وسوف تنتشر روائح كريهة ، تزكم الأنوف .

فاذا كان ذلك بين الصفوة العلمية فما بالك بعمق المشكلة بين سواد الناس، واذا كانت الشعوذة والدجل منتشرة فى العالم كله فهى عندنا تتم باسم الدين ،وأصبحت مجالا للسياسة والتجارة ،وهى سبب وفى نفس الوقت نتيجة للتطرف الدينى وتجارة الدين وحالة اليأس التى نعيش فيها. إننا لسنا غرقى فى أمواج اليوم كما يكتب بعض الكتاب ، لأن معنى ذلك اننا كنا نسبح وكان لنا فعل ، والحقيقة أننا ما زلنا على كهوف الشاطئ ولم نبدأ السباحة والفعل، فبداية الفعل الايجابى فى البيت والمدرسة.

البيئة والفساد

كثرت فى العالم وفى مصر المؤتمرات العلمية التى تتناول قضية تلوث البيئة وكل مؤتمر أو ندوة ركز على ابعاد معينة وفقا لتخصص المجتمعين ، لكن الأغلبية استعرضت اسباب وعلاج المحيط الحيوى للبيئة كل من وجهة نظر تخصصه . ونذر فيما اعلم دراسة مسببات ونتائج تلوث البيئة الاجتماعية .لذلك **لم يتناول باحث فى أى مؤتمر عن البيئة موضوع الفساد بمعناه الواسع كأحد أسباب تلوث البيئة فى مصر** وفى نفس الوقت أحد نتائجها ، فسلوكيات الفساد الادارى والاقتصادى والقانونى هى المسئولة عن اهدار موارد البيئة وسوء استغلالها . فالبناء على الأراضى الزراعية وتجريف الأراضى الزراعية وسوء استغلال الابار والمراعى والمحميات الطبيعية والصيد الجائر فى البحار والصرف الصحى فى البحار وعدم احترام قوانين البيئة فى صرف المصانع الخ تلك المظاهر التى تلوث البيئة وهى فى الأصل **نتيجة لسبب وفساد سلوكى وادارى** وعلى ذلك فالفساد يمكن أن يجمع تحته معظم اسباب تلوث البيئة ،وأيضا

العدد القادم

الانترنت . . والعنكبوت الاشتراكى



لجنة التنسيق بين الاحزاب

واقع الاحزاب المصرية بين سيف الجلاد ووظيفة الكاهن



كنتيجة من نتائج مهزلة الانتخابات التشريعية التي جرت أخيرا بدأت أحزاب المعارضة المصرية في اتخاذ خطوات واجراءات على طريق التنسيق المشترك، لمواجهة السياسات الحكومية الهادفة إلى تقليص الهامش الديمقراطي الضيق وللعمل بصورة جدية من أجل تحقيق اصلاح سياسي وديمقراطي عاجل.

وكانت أولى هذه الخطوات اجتماع عقده رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية في التاسع عشر من ديسمبر الماضي. واتخذ المجتمعون قرارا بتشكيل لجنة للبحث في اتخاذ موقف ازاء وقائع التزييف والتزوير التي صاحبت الانتخابات تضم كلا من **حامد محمود (الحزب الناصرى)**، **عادل حسين (العمل)**، **حسين عبد الرازق (التجمع)**، **د. نعمان جمعة (الوفد)**، **سيف الاسلام حسن البنا (الاخوان المسلمين)**، **ابراهيم بدراوى (الشيوعيون)**، **ورجب هلال حميدة (الاحرار)**.

واجتمعت اللجنة ثلاث مرات في ٢٢، ٢٥، ٣٠ ديسمبر وأصدرت ورقة عمل مقترحة اقرها رؤساء الاحزاب المجتمعون في السادس من يناير في تطور اعتبره البعض مزيداً من التصعيد بين المعارضة والحكومة، حيث أكدت ورقة العمل على أن جوهر العملية الديمقراطية وهو تداول السلطة عبر صناديق الانتخاب قد انتهى بالفعل، وعلى الحكومة ضرورة تحقيق اصلاح سياسي وديمقراطي عاجل يؤدى إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة مبكرة وقيام مجلس شعب يعكس ارادة المواطنين. وأكدت الورقة أيضا على اتخاذ موقف موحد تجاه وقائع التزوير أو أي عدوان على أي حزب سياسي باعتباره عدوانا على الأحزاب جميعا. ووضعت الورقة برنامج عمل عاجلاً للعمل المشترك يقوم على مجموعة من المحاور التي تشمل **التحرك القانوني والتشريعي، والتحرك الحزبي داخل مجلس الشعب والتحرك الإعلامي والسياسي المشترك والتحرك في الشارع ومع الرأي العام والحوار بين الاحزاب والقوى السياسية.**

أبو العز الحريرى
الالتزام بموقف الحزب



ثم اجتمعت لجنة التنسيق في الثامن من يناير لمتابعة تنفيذ قرارات رؤساء الاحزاب لتقرر انعقاد المؤتمر الجماهيري الأول في مدينة طنطا في الحادي عشر من يناير والثاني في الرابع عشر في محافظة الشرقية. في خطوة يعدها زعماء المعارضة نقلا للعمل من داخل المقار الحزبية إلى ممارسة الحركة الديمقراطية مع الجماهير.

وفي مواجهة التفاؤل الشديد الذي عبرت عنه صحيفة «الوفد» التي اعتبرت أن وحدة المعارضة ضرورة لاجهاض مخططات الحكومة، وأنه مرة أخرى تثبت المعارضة المصرية وحدتها وقوتها أمام التسلط الحكومي والتعنت الرسمي. وأن اتفاق زعماء المعارضة على اعتبار أي عدوان على أي حزب عدوانا على كل الأحزاب يؤكد وحدة العمل السياسي المعارض ومواجهة ضرب أي حزب تحت أي مسمى أو غطاء- في مواجهة هذا التفاؤل المفرط- **يطرح الواقع الحزبي والسياسي في مصر الكثير من الشكوك حول أهمية وجدوى ودلالات ومستقبل مثل هذا العمل** المشترك.

فبداية هناك فارق بين مقتضيات الضرورة ومدى انطباق شروط تحقق هذه المقتضيات.

فهناك اتفاق بالتأكيد على ضرورة النضال من أجل قيام اشكال متنوعة من الاعمال الجبهوية المؤقتة **والتعاون والتنسيق تضم أوسع قوى** ممكنة يمكن أن تشمل أعداء محتملين أو قوى تنتمي استراتيجيا إلى الجبهة المضادة . إنما ذلك يقتضي تحقق مجموعة من الشروط.. أولها وأهمها هو **امتلاك هذه الاحزاب لقاعدة اجتماعية واضحة تؤيدها وتعبر هي عن مصالحها** مما يوفر أرضية حقيقية للالتقاء بين هذه الأحزاب على مجموعة من المطالب السياسية المحددة وهو الشئ غير المحقق في حالة مصر في اللحظة الراهنة كما يتجلى على ثلاثة محاور:

الأول : يتعلق بخبرة التنسيق السابقة بين الاحزاب لمنذ اللجنة الديمقراطية للدفاع عن الحريات التي تشكلت في أعقاب انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ كلجنة جبهوية في اطار **حزب التجمع** وضمت من خارجه عناصر ماركسية ووفدية ومستقلة والتي تحولت فيما بعد إلى لجنة جبهوية مستقلة في سبتمبر ١٩٨٢ من ممثلين لاحزاب **التجمع والعمل والاحرار** ومروراً **بائتلاف المصريين ولجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية** في ١٩٨٣ وبالمؤتمرات الجماهيرية المشتركة في الثمانينات وفي أثناء وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ . يتوقف العمل الحزبي المشترك على لحظات الصدمة الأولى في أعقاب توجيه الحكومة لضرباتها ضد الاحزاب أو ضد الديمقراطية . حيث تشحذ الهمم وتنجلي العقول ويصفو الود فجأة لتتشكل اللجان وتصدر البيانات وتنعقد المؤتمرات الجماهيرية ، ثم ينتهي كل شئ في لحظات بمجرد إحساس أحد الاطراف بأن هناك إمكانية لاحت له في الأفق للمساومة . و يظهر ذلك في كل المرات التي حاولت فيها الاحزاب التنسيق في الانتخابات حيث تطرح سؤالا ذا دلالة بالغة الأهمية مع الاستاذ **عبد الغفار شكر** :هل هي مصادفة ان كل حزب خرج عن اجماع الاحزاب في المرات الثلاث - ولنجعلها الان الاربع- فاز بزعامة المعارضة .

واقرب التجارب في التنسيق هنا هي تجربة **ميثاق الوفاق الوطني** وتجربة التنسيق في الانتخابات الماضية والتي يصفها **ضياء الدين** داود الامين العام للحزب الناصري بانها فاشلة حيث يرى **أنه ليس من المقبول على الاطلاق أن يرشح الوفد منافسين ضده وضد السيد خالد** محي الدين وفي الوقت نفسه يؤيد **حزب التجمع علنيا عبد المنعم عمارة ضد عادل حسين الأمين العام**


د.نعمان جمعه

لحزب العمل.

المحور الثاني: يتمثل في أن عملية التنسيق التي تجرى الان تحمل تغيرا حقيقيا عن الماضي ، على الرغم من أن صدمة الانتخابات هذه المرة كانت قاسية للغاية ، فبمتابعة مواقف الاحزاب من عملية التنسيق ومن التغيير الوزاري نجد تكتلين واضحين احدهما يشمل **احزاب العمل والاخوان والاحرار والناصري والشيوعيين** أكثر تشدداً في مواجهة الحكومة طبقا للضربات التي وجهت إلى الاحزاب التي تزلفه في الانتخابات ويجئ على رأسها العمل الأكثر تحمسا في لجنة التنسيق والذي دعا على لسان **ابراهيم شكري إلى الجهاد حتى اسقاط البرلمان**. وطرح هذا التكتل اقتراح أن تحل الاحزاب نفسها احتجاجا ودعا إلى مظاهر الاحتجاج المدني في الشارع ، والتكتل الثاني يشمل المنتصرين في الانتخابات (الوفد والتجمع) اللذين رفضا الاقتراحات المذكورة ورفضا انسحاب النواب من المجلس وأثارا خلافا حول مكان المؤتمر الجماهيري الأول.

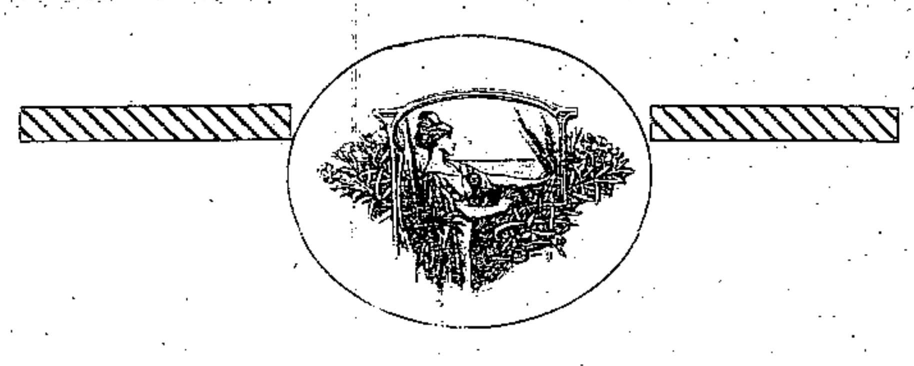
المحور الثالث: يتعلق بالتحلل الحقيقي الذي بات يهدد الاحزاب المصرية من الداخل حيث انه **بمجرد انتهاء المعركة الانتخابية اندلعت الخلافات في كل الاحزاب بلا استثناء حيث يعاني حزب العمل من خلافات حادة حول جدوى التحالف مع الاخوان** بينما نشهد جماعة الاخوان ذاتها خلافا بين تيار يرى ضرورة العمل بشكل شرعي تبلور أخيرا في مجموعة من القيادات الشابة التي تقدمت بطلب لتأسيس حزب وبين تيار أكثر راديكالية بينما **يموج الوفد باتهامات متبادلة** **بين تيارين بالاقتراب** من الحكومة أو التنافر معها . وهذا هو الحال في جميع الاحزاب حتى **في التجمع الذي يبدو أكثر** هدوءاً حيث خالف **أبو العز الحريري** المرشح الذي اسقطته الحكومة في الاسكندرية موقف حزبه المعلن برفض مقاطعة البرلمان حينما دعا إلى عدم التعامل مع البرلمان إلى وصف اعضائه بانهم لا يعبرون عن ارادة الأمة.

إن الأحزاب المصرية التي بلغت عدداً ١٤ حزبا لا تعدو ان تكون مؤسسات سياسية مجردة من السلاح بعيدة عن تمثيل قواعدها الاجتماعية، بعيدة عن التأثير الحقيقي في الجموع ، بعيدة عن الهام الجماهير بالامال والاحلام . والتعلل في هذه الحالة بالقيود السياسية التي يفرضها النظام قد لا يكون كافيا لتفسير الوضع . اذ يصطدم هذا مع حقيقة **الجماعات الاسلامية المتطرفة التي يصنفها الأمن جسديا تمتلك أكثر من ٢٠ ألف كادر بالمعتقلات فقط غير الذين يجندون يوميا،** وذلك لانهم يحملون مشروعا يتوجهون به مباشرة للناس بشكل متسق وفي ظل ايمان حقيقي ، بينما تعاني الاحزاب الشرعية من قصور في الرؤى والهياكل والاتساق يحول بينها وبين امتلاك مثل هذه الجماهيرية . **أن الصراع الحقيقي من أجل الديمقراطية يبدأ فقط حينما تتسلح الاحزاب بجماهيرها التي يجب أن تكون مهمتها الأولى والا ستبقى مطالبتها بالديمقراطية نشاطا فوقيا نخبويا عقيما.**

إن جميع الطبقات الظالمة تحتاج من أجل الحفاظ على سيادتها إلى وظيفتين اجتماعيتين هما وظيفة الجلاد ووظيفة الكاهن.

فالجلاد يترتب عليه أن يقمع احتجاج المضطهدين واستنكارهم وهو ما تقوم به الحكومة بشكل يومي وناجح للغاية : برلمان مكون من الرأسماليين انفسهم(وليس ممثليهم كما في الغرب) ،تغيير وزاري لتحقيق كفاءة أعلى في تنفيذ سياسات الصندوق ، عملية تطهير ومحاصرة متواصلة لأي صوت معارض.

أما الكاهن فيترتب عليه أن يعزي المضطهدين وأن يصور لهم آفاق التقليل من المصائب والتضحيات مع بقاء السيطرة الطبقية وأن يوفق بينهم وبين هذه السيطرة ويصرفهم عن التغيير والعمل السياسي الراديكالي ويقوض معنوياتهم ويحطم همهم وهي وظيفة تؤديها احزاب المعارضة باقتدار.



المرأة وثقافة الصمت

جيهان أبو زيد

ربما هو عنوان التمتت فيه بعض الجاذبية لقضية قد تكون آلامها -في الوهلة الأولى- أبرز من حقائقها وأسبابها - رغم المعاناة -أقسى من نتائجها.

قضية غير شيقة عرضت بشكل شيق من خلال كتاب متوسط الصفحات يحمل غلافه الخارجي عنوان **(المعاناة الصامتة)** والذي هو ثمرة جهود فريق عمل خاص بمجلس السكان الدولي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف. وما يرويه هذا الكتاب لا يخص تاريخ بعض الزعماء العالميين أو السيرة الذاتية لبعض النساء العظيمات . فنادية وأحلام وماجدة وغيرهن من بطلات الأحداث التى تجرى على صفحات الكتاب لسن سوى بطلات مغمورات يلتقين جميعا عند موقف واحد فى حياتهن وذلك حينما يواجهن مشكلة ما تمس صحتهن الانجابية.

وقبل أن نستطرد فمن المهم أن ندرك التعريف الذى حدده فريق العمل لمعنى (الصحة الانجابية) ذلك المصطلح الذى انتشر وكثر استخدامه فى السنوات الأخيرة. والذى يبدو أنه أكثر شمولا من مصطلح **(أمراض النساء)** حيث رأوا بأنه قدرة المرأة على أن تعيش خلال سنوات الانجاب وما بعدها وهى على حريتها فى الاختيار فى مسألة الانجاب وبضمان حمل ناجح وهى بمنأى عن أمراض النساء ومخاطرها).

وهذا التعريف يقدم منظوراً كليا لموضوع الصحة ويشتمل على ثلاثة أوجه مترابطة هى:

الصحة البدنية: وتغطى مفهوم الحمل الناجح والخلو من أمراض النساء ومخاطرها.

-**الرفاهية الاجتماعية**: وتغطى حرية الاختيار فى موضوع الانجاب وتتضمن وضع المرأة وسلطة اتخاذ القرار فى إطار الهياكل الاجتماعية السائدة فى المجتمع

الصحة النفسية

وتغطى مفهوم الكرامة والسعادة النفسية.

وقد أجريت الدراسة على قريتين بمحافظة الجيزة(**قرية كومب- كفر باطيم**) حيث اتضح بأن هذا الجانب من اعتلال الصحة يعتبر ذا أولوية رئيسية فى هاتين القريتين. وقد كشفت التجربة الميدانية لهذه الدراسة مدى تأثير الظروف الاجتماعية على الصحة الانجابية للمرأة والأمراض المرتبطة بها التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع استراتيجيات فعالة للعلاج.

وأوصت الدراسة المتعمقة لحالات البحث بأن هناك عدداً من المتغيرات مثل **النظام الغذائى وعبء العمل (خاصة الجسمانى) والعادات الصحية الشخصية والنشاط الجنسى تتأثر بشدة بالقيم والممارسات الاجتماعية**.

وفى إطار محاولة الدراسة الاجابة عن السؤال القضية وهو لماذا تكون بعض النساء أكثر تعرضا لمخاطر الأمراض المتعلقة بالصحة الانجابية ؟حددت عدة مفاهيم:

ثقافة الصمت الخاصة بالمرأة

ويسود هذا المفهوم عن ثقافة الصمت فى العالم النامى بصفة خاصة، حيث تخفى المرأة ما تعانية من اعتلال حتى أن الألم والمنغصات النابعين من دورها فى الانجاب والجنس يسلم بها على أنها جوهر أنوثتها وفى مجتمعنا يعتبر الحمل وما يترتب عليه من نتائج حدثا بيولوجيا لا يضارعه فى الأهمية أى حدث آخر وفى هذا الجزء من العالم تتعلم الفتيات منذ نعومة أظافرهن أن يتحملن التعب والمعاناة الجسدية المرتبطة بالوظيفة الانجابية . أى الحيض والحمل والولادة.

حيث أن هذه المعاناة وثيقة الصلة بالخصوبة التى هى الرمز السائد الذى تنال المرأة من خلاله مكانتها الاقتصادية الاجتماعية داخل الأسرة بل داخل المجتمع ككل.

ترتيب الأولويات:

فى خلال المراحل المبكرة لعملية التنشئة الاجتماعية للنساء تتم برمجة النساء لأداء أدوار أو القيام بأعمال معينة . ومن بين هذه الأدوار يبرز دوران أساسيان يعتبران بمثابة جوهر وجودهن وهما **دورهن كزوجات ودورهن كأمهات** ، ولهذا فان أية مشكلة تنشأ عن هذين الدورين اللذين أجازهما المجتمع تأتى دائما فى المرتبة الأولى.

ومن النادر أن تجد النساء الريفيات ذوات الموارد المحدودة الفرصة لأن يفكرن فى مشاكلهن الصحية على وجه التخصيص ، إلا اذا ارتبطت هذه المشاكل بصورة مباشرة بهذين الدورين . وتشير بعض دراسات الحالة وبكل وضوح إلى أن **المرأة تضع معظم احتياجاتها الشخصية بما فى ذلك ما تتناوله من طعام بعد احتياجات أطفالها وزوجها ، بل وأفراد الأسرة الآخرين فى بعض الأحيان.**

وضع المرأة

فى تدرج السلطة بالأسرة

إن عبء العمل الشاق الذى تقوم به السيدات لا يسمح لهن بالتماس المساعدة الطبية عندما يدركن الحاجة إليها . فمنذ الزواج الذى يتم عادة فى سن مبكرة تتعلم الفتيات أن يمتثلن لأوامر الحماة. وإذا ما أصابهن المرض فإنهن لن يدركن هذا ولن يعترفن به الا بعد وقت طويل . كما فعلت **هند** التى تبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما ولديها **أطفال ستة** ومنزل واسع . وحظيرة وعائلة **الزوج وشقيقته** ، **وتقوم هند بخدمة كل هؤلاء** . منذ أن كانت فى الثانية **عشر حين تزوجت** وبصعوبة شديدة تمكنت الباحثة من معرفة شكوى هند التى تمتد لعام تقريبا منذ أن تعرضت للاجهاض عمداً بواسطة حقن اشترتها من الصيدلية.

وأضافت هند بانها تعانى عناء شديداً من العمل المرهق ومن عدم وجود أى شئ يجلب لها المتعة والسعادة فى حياتها ومن عدم تقدير **الآخرين** لما تبذله (حتى جوزى مش بيرحمنى ويزعق كل شوية رغم أنى مش بتأخر عليه حتى لو كنت تعبانه بأموت).

وحين اصطحبت الباحثةهند إلى الوحدة الصحية أتضح انها تعانى من (سقوط الرحم) من الدرجة الثانية وتحتاج إلى جراحة .. وما أن سمعت هند حتى اصفر وجهها انزعاجاً قائلة(همه مش حيسيبونى فى البيت ويمكن أروح أعمل العملية من هنا أجى آلاقى جوزى أتجوز على وعيالى بتسرحوا) وطلبت أن يبقى مرضها سراً (أحسن فيه ناس هتشمت فى).

أما **هناء** التى تبلغ من العمر ١٦ عاماً ولديها طفلة فى الشهر الخامس فإن نتائج تحليل الدم أكد اصابتها بالزهرى برغم أنها حامل فى الشهر الثانى وتعانى من آلام شديدة واحساس دائم بالتعب دفع بها إلى طلب فيتامين من الباحثة تصوراً منها أنه سوف يقضى على حالة الهزال والضعف الشديد لديهاوتصف هناء زوجها سيرة زواجها منه فى سن ١٤ عاماً بأنه(كويس ومش بيشتم ولا بيضرب زى باقى الرجالة).

ويختلف الحال قليلا مع**فاتن** التى تبلغ من العمر ٤٥ سنة ولديها من **الأبناء الذين تبقوا بعد تسع مرات حمل**



وتشكو فاتن من إحساسها بالألم الشديد عند جلوسها القرفصاء ، وقد شخص الطبيب حالتها(سقوط فى المهبل) بالاضافة إلى أن فاتن **مصابة بمرض فى قلبها**.

وبالحاح الباحثة وافقت **فاتن** بعد (موافقة زوجها) على الذهاب معها إلى القاهرة لإجراء الفحوص اللازمة بشرط العودة سريعا .وفى المستشفى كان هناك شك باصابة فاتن بنشاط غير عادى بالخلايا.ولزم إقامتها عشرة أيام وذهبت الباحثة لإقناع الزوج بترك الزوجة تتلقى العلاج فرد بعصبية (ازاى تقعد عشر أيام بعيد عن المنزل ومين يرعى العيال -كلهم متزوجين- !!!

وبعد أسبوع علمت الباحثة أن زوج فاتن ذهب إلى المستشفى واصطحبها بدعوى أن رعاية الاولاد هى واجبها الأول !!!ولم يستطع الطبيب إقناع فاتن بالبقاء . نظراً لخوفها من الطلاق.

ورفض الزوج سماع أى شرح من الطبيب وفى الأسبوع التالى توجهت الباحثة لفاتن فرد الزوج متحدياً (فاتن خرجت ..).

أما زهرة فهى فى التاسعة عشرة من عمرها متزوجة من سبع سنوات وتعيش مع زوجها وطفليها فى قرية كفر بالطبم ويعمل زوجها مزارعاً وتحكى زهرة عن ولادتها الثانية التى كادت أن تموت فيها واضطرت الداية لاستدعاء الطبيب الذى فشلت محاولاته فى إخراج الجنين وذهب إلى المستشفى وهناك وضعت زهرة بعملية قيصرية .. إلا أنها بعد الولادة كانت تشعر بشئ ما يتدلى منها . ولم تعر الأمر انتباها.

ورحبت زهرة بالباحثة لمساعدتها فى استشارة طبيب من أجل حمل جديد وبعد فحصها اتضح انه تم استئصال الرحم أثناء الولادة الثانية خشية انفجاره.

ونزل الخبر على زهرة كالصاعقة خاصة وهى تتمنى مزيداً من الأطفال لحماية زواجها وردت زهرة حين سؤالها عن قيام زوجها بالترقيع على ورقة وقت الولادة فأجابت بالنفى وقالت (مفيش حد مضى أو ختم، كل حاجة عملوها بسرعة).

وتسكن أحلام فى نفس القرية وتبدو باسمة ومرحة علي الرغم من مظاهر الشقاء والتعب التى تبدو على وجهها ويديها فهى تعمل بجد فى الحقل مع زوجها وتقوم بجمع الخضروات والبرسيم وبيعه فى السوق وتعطى حصيلة البيع للزوج.

وعبرت أحلام عن حبها لأولادها وإصرارها على مساعدتهم حتى ينتهوا من الجامعة وقد كان هذا نابعاً من عدم احساسها تجاه زوجها الذى تزوج بأخرى منذ ١٠ سنوات وهى تصغرها سناً .. وقد عبرت أحلام عن احساسها بالذل من معاملة زوجته وشعورها بالتعب الشديد قائلة(بأن العيشة كلها قرف والواحدة مش عارفة تعمل إيه ولاية أقوم من الفجر وأحضر الخضار من الغيط وأحزم البرسيم وأبيع الحزمة بخمسة قروش يعنى طوال النهار لو طلعت بجنيه من وراء جوزى يبقى كويس . وده حيكفى ايه ولا ايه) وقد شخصت حالة أحلام بأنها تعانى من أتساع عنق الرحم الذى يسبب لها هذا الاجهاض المتكرر وفى حالة حدوث حمل فإن الامر يتطلب وصولها للمستشفى لربط عنق الرحم.

وقد تشاجر زوج أحلام مع الطبيب المعالج لإقامتها بالمستشفى وتركها اطفالها عند شقيقتها وحين رفضت الخروج معه وقطع العلاج خرج غاضباً ورفض عودتها للمنزل وتركها عند شقيقتها.

أما **ياسمين** التى تبلغ من العمر ١٩ عاماً . متزوجة منذ كانت فى الحادية عشر من بائع خضروات متجول وتعيش سلفتها وأولادها الستة فى منزل مكون من ثلاث حجرات فإنها تعانى من إجهاض متكرر ووفاة الأجنة فى الشهر الثامن من الحمل وعند وصول الباحثة لاصطحاب ياسمين لاجراء الكشف قالت لهم سلفتها (هى كده ضعيفة على طول يعنى انتو هاتعملوا لها إيه).

وقد رفض زوج ياسمين أن تترك زوجته المنزل للعلاج بحجة إن (مافيش فايدة) وهو دائم التشاجر معها وطردها فى منتصف

الليل وقد وجد في رغبتها للعلاج فرصة لاثارة زوبعة أشعلتها سلفتها وطردها بمنتصف الليل أيضا.

ورغم علمه بعد ذلك وبعد الكشف على زوجته بأنها حامل فلم يذهب لاعادتها وفي منزل والد ياسمين قابلت الباحثة ياسمين وهي في غاية التعاسة لإهمال زوجها قائلة(كنت عايزة أكون في بيتي وأفرح مع جوزي وبيتي بحملي لكن ما هو ماسألش علّي ولا على بنته من ساعة ما رحت بيت أبويا).

وكانت حالة ياسمين تستلزم متابعتها شهريا بالمستشفى ثم اقامتها في الشهور الثلاث الأخيرة بها إلا أنها أهملت في المتابعة.. وينتهي حملها عند الشهر السادس وساءت حالة ياسمين وحجزت بمستشفى الحميات بعد اصابتها بنزيف حاد.

وهؤلاء بعض من كثير أكدن من خلال حالتهن الصحية على عدم وجود وعي صحي كاف فالمعلومات الصحية غالبا تتوافر من خلال توليفة القنوات الرسمية وغير الرسمية غير أن الأكثرية الغالبة من نساء عينة الدراسة لم تتعرضن على الاطلاق للقنوات الرسمية ومعظمهن لم يذهبن أبدا للمستشفى.

وهناك نتيجة مهمة توصلت إليها دراسات الحالة وهي بيان **مدى الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه المرأة لالتماس الرعاية الطبية والمداومة عليها**ففي كل حالة درست لم يكن بمقدور النساء اللاتي احتجزن بالمستشفى من أجل مزيد من الفحوصات أي فرصة للاستمرار لولا إلحاح الباحثات وتدخلهن ,وفي الحالات التي توفرت فيها مساندة الزوج (وهي قليلة) كانت النساء في وضع أفضل لمواجهة ظروفهن الصحية.

وأوضحت الدراسة ذلك **السلوك المتعالي من الأطباء تجاه المريضة البسيطة** لذلك فإن معظم الحالات كن يلتمسن مصاحبة وسيط إلى الطبيب وعادة ما يتجاهل مقدم الخدمة الصحية كل ما تذكره النساء عن تصوراتهن ومفهومهن عن الاعراض الصحية.

إن افتقار العاملين في حقل الصحة للمعلومات التي تتعلق بالظروف المعيشية للمريضات عقبة أخرى تقف في طريق توفير علاج صحي فعال حيث أن التعامل مع الظروف الحقيقية للأمراض التناسلية من منظور اجتماعي أمر بالغ الأهمية ,وفي الوقت الحاضر نادراً ما يراعي هذا المنظور في العيادات والمراكز الصحية.

إعلان

** شاب - تقدمي - صريح - يبحث بدأب عن فتاة مثقفة، متحررة جميلة أو متوسطة، مستعدة للمشاركة مناصفة أو أكثر في تأثيث منزل الزوجية. وقادرة بعد شهور قليلة على نسيان (حكاية تقدمي) وتملك مرونة تمكنها من العودة أدراج السنين إلى سيرة جدتها الأولى.

** تعلن زوجة متمردة عن بيع منزلها المكون من:

مطبخ جيد التأثيث ومعدة رجل شديد التذوق، وحجرة استقبال مودرن يضيفوها زوج مرتدي روب حريري أنيق، وحجرة نوم مكتملة بها سرير وثير يضيق ويتسع تبعاً للاستعمال. بالاضافة إلى كافة الاجهزة من كاسيت يعمل بدون كهرباء على موجة -أطع تسلم- وغسالة تغسل كل شئ إلا آثار المرارة.

حوار

- هل أجريتها لطفلتيك؟
- لا
- لماذا؟
* أريدهما أن تعيشا الحياة ويمارسا حقوقهما كاملة ولن يحدث هذا لو جرى لهما بتر.
- ولماذا تبترى حقوق الأخريات؟
- البتر يضعف الاحساس ولا يقتل الرغبة.
-لكنك بهذا تسلبيهم بسهولة للاحباط والاكتئاب والتمزق.
- هذا عملي وأكل عيشي.
- وكيف تأكلين عيش ملوث بدماء الصغيرات ودموعهن؟.
* أنا لا أذهب أليهن بل يحضرن مع أمهاتهن اللاتي يرجونني تختنيهن.
- ألا تشرحي لهن حجم الجرم الذي يطلبن؟.
* أقول لهن أن المهم التربية.
- وبعدين ؟.
* لايستجبن.
-وهل هذه الجملة كافية؟.
* لو أطلت ربما يقتنعن.

كلمات

(٢)

* تحولت اليوم إلى قاتلة.
قتلت الوقت في المساء.
قتلت صرصاراً ينبش في الجدار.
قتلت رغبة في البكاء.
قتلت الحنين إلى رؤياك.
أما من أحد يعاقبني..؟.

منى حلمي

- أشتاق إليك كل الاشتياق، ويشتاق حاضري لتراث تاريخي، وأهوى الحلم أن كلي اكتمال. وأنسى أني منعوتة بالنقص وأرسم وجهلك قدر وجهي. فلاني لم تحمل يدي كليهما في اتجاه وأعشق قبلة الوجه التي لاسيما حملت الصباح بها.

(٣)- في رمضان.

اشتريت لطفلتي فانوساً صغيراً.. وأهديتها شمعة مضيئة وعلبة ثقاب تعلمت جيدا متى تشعل عيدانها.. وفهمت مبكراً كيف تعيد إضاءة الشمعة قبل أن تنطفئ.

أرقام

يشهد عام ٨٦ . ألف حالة زواج لفتيات مصريات من أجانب بمعدل ٣٠٠ حالة يوميا تسجل في الشهر العقاري وفي الموسم - الصيف- ترتفع إلى ٥٠٠ حالة يوميا.

-في احصائية صادرة من مديرية الشئون الصحية بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩ جاء فيها: القاهرة الكبرى التي يزيد تعداد سكانها عن ١٢ مليون نسمة بها ٢٣ مستشفى عام باجمالي عدد أسرة ٨٦٤١ سريراً.

قانون بلدنا

تنص المادة ٩ من قانون الأحوال الشخصية أن للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه. إلا بعذر- كالجنون- والجزام- والبرص- سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم أوحدث بعد العقد ولم ترض به فإن تزوجته بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق..!!!

الوطن العربي

على إثر نجاح الانتخابات الفلسطينية..

هل تُعاد كتابة التاريخ فى إسرائيل؟!



بعد ٢٤ ساعة من انتهاء الانتخابات الفلسطينية (التى جرت فى يوم ٢٠ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦) ، ظهر فى التليفزيون الإسرائيلى مؤرخ مشهور هو "د. **بينى موريس**" . وأعلن أنه قرر أن يهاجر من إسرائيل . فلم يعد له خبز هنا " فى الوطن التاريخى لليهود"

لاتوجد هناك أية علاقة مباشرة بين الانتخابات الفلسطينية وبين قرار الهجرة ، وهو ليس من قوى اليمين الإسرائيلية الغاضبة من هذه الانتخابات . ولم يحدد هذا التاريخ بالذات لاعلان هجرته . إذ جاء الأمر صدفة . **فهو ببساطة لم يعد يجد الخبز . يهاجر بحثا عن العمل فى إحدى جامعات أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الجامعات الإسرائيلية ترفض استيعابه فى العمل محاضرا أو باحثا.**

هذه الجامعات نفسها لاتستطيع أن تتجاهل أبحاثه ، وكتبه تدرس فيها. لكنها لاتحتمل وجوده بين طواقم العاملين فيها. كما يبدو - قال- يعتبروننى متطرفا أو متمردا **فالمؤرخون الذين يكتبون فى تاريخ الصهيونية والصراع الإسرائيلى - العربى يتعاملون مع الموضوع كجزء من المؤسسة الحاكمة . لايستطيعون التحرر من هذا الشعور** والمؤرخون الشبان يكتبون ما يرضى رؤساءهم حتى لاتغلق الطريق أمام تقدمهم . أما أنا ، فإننى أحاول كتابة التاريخ بصدق وبموضوعية

وشاءت الصدف أن تأتى هذه التصريحات غداة يوم الانتخابات الفلسطينية ، التى جرت كما معروف بنجاح وسادها الهدوء والنظام بشكل عام وتمت بروح من الديمقراطية والحرية فلم يمنع أى شخص من ترشيح نفسه . المرشحون المعارضون فى عدة مواقع حصلوا على أكبر عدد من الأصوات مثل د. **حيدر عبد الشافى** فى دائرة غزة و**صالح تعامرى** فى بيتلحم ود. **حنان عشراوى** فى القدس و**عبد الجواد صالح** فى رام الله . عدد من مرشحى عرفات سقطوا. الجماهير الفلسطينية شاركت فى التصويت بنسبة عالية جدا (٧٥٪) ، على الرغم من دعوة " حماس" و" الجهاد الإسلامى " و" الجبهة الشعبية و" الجبهة الديمقراطية " و"الفصائل العشرة " المقيمة فى دمشق إلى **مقاطعة الانتخابات** . بل إن عدداً من رموز هذه المعارضة شاركوا فى الانتخابات . ، كمصوتين وبعضهم أيضا كمرشحين مثل **عماد الفالوجة** من" حماس" فى غزة.

والمراقبون الدوليون(١٥٠٠ مراقب) ، بزعامة الرئيس الأمريكى الأسبق **جيمى كارتر** قالوا: إنها كانت انتخابات ديمقراطية حرة بشكل عام باستثناء بعض التجاوزات . وهذه الشهادة نفسها أعطاها جيش الصحفيين الإسرائيليين الذى قام بتغطيتها ، وكأنها انتخابات إسرائيلية فقد أجمعوا على الانبهار بالجو الديمقراطى الراقى لهذه الانتخابات.

وراحت صحيفة **يديعوت أحرونوت**" .كبرى الصحف الإسرائيلية (٢١ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦) بعيدا ، حين تساءلت عن " الخبراء بالشئون العربية" ورجال السياسة وغيرهم :" الذين أنزعونا وهم يقولون أن هذه الانتخابات لم تتم . وإن تمت فلن تكون ديمقراطية . وإن كانت ديمقراطية فيتحقق فيها انتصار كبير لحركة حماس وللمعارضة" . وأنهت بقولها :" يبدو أن هؤلاء خبراء فى الماضى فقط ، ولم يتابعوا مايحدث فى عصرنا الحديث".

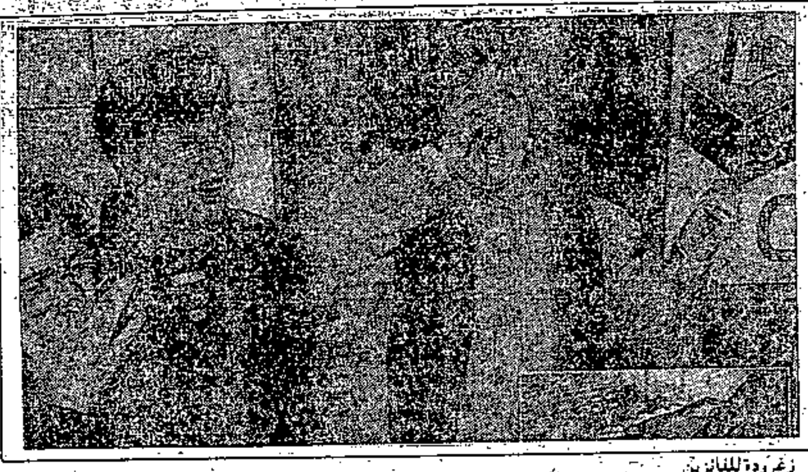
وفى الواقع إن الكثير من الإعلاميين والخبراء ورجال السياسة فى إسرائيل باتوا يشعرون بأن معلوماتهم التاريخية مشوهة فى الكثير مما يتعلق بالعالم العربى أو الأمة العربية. معلومات قديمة تعتمد على أناس صاغوها وفق اعتبارات أمنية وسياسية وأفكار مسبقة . وفى حين يكتفى هؤلاء

بالمطالبة بتغيير التوجه وبإهمال أفكار أصحاب تلك النظرة ، نجد بينهم من يدعو جهارا بإعادة النظر في التاريخ المكتوب وتعديله أو حتى إعادة كتابته . فلا يمكن لدولة عصرية أن تنجح إذا لم تعش في واقعية سياسية وصدق مع الذات.

وهنالك تيار قوي بين علماء الاجتماع وبعض المؤرخين والسياسيين يدعو اليوم إلى تجاوز الصهيونية القديمة وتحديثها بحيث تلائم العصر . هؤلاء يطلقون على نظريتهم " بوست فريونيزم " أي مابعد الصهيونية يرمون إلى حماية الصهيونية من نفسها يطلبون الانفتاح على الانتقاد والاستعداد للتغيير . فالكثير من الشعارات القديمة لم تعد تنفع اليوم ، والكثير من الأفكار سقطت ، خصوصا بالنسبة للعرب وبالنسبة للفلسطينيين بالذات.

في ندوة حول الانتخابات الفلسطينية باشتراك وزيرة الاتصالات والفنون ،شولميت ألوني ،وعضو الكنيست بيني بيغن نجل زعيم الليكود التاريخي مناحم بيجن ،قال : " **في الانتخابات نجح عرفات في أن يصبح في نظر العالم قائدا سياسيا بارعا بينما هو كان ومازال وسيبقى ارهابيا قاتلا**" .فأجابته ألوني : " أبوك قال عن الشعب الفلسطيني حيوانات تدب على أربع . وقال عن عرفات : ذلك الذي يظهر بالكوفية واللحية المرقطة وأنت تردد ماقاله والدك كالببغاء ، جاهلا أو متجاهلا ماحدث خلال الفترة سابينكما . الدنيا تتغير وأنتم تتقوقعون.

شمعون بيرس رئيس الحكومة ، يعتبر اليوم أحد قادة تيار التغيير هذا لكنه يفعل ذلك بحذر وهدوء . ويطرحه بشكل آخر ، أقرب إلى ذهن الناس وحسبهم : " **نحن نعيش اليوم في عالم من المصالح المتشابكة الشاطر ينجح وبالتالي يحيا سعيدا . ونحن لاتنقصنا شطارة . لدينا علماء وتكنولوجيا . ومن حولنا عالم كبير كان معاديا ومستعد اليوم ليكون صديقا حميما . فلماذا لانتغير نحن أيضا ونلتقي معه في وسط الطريق**" .ولذلك يشد اليوم باتجاه تقدم المفاوضات مع سورية والتوصل إلى معاهدة سلام قبل معركة الانتخابات القادمة .. وإلا ، فإذا واصل حافظ الأسد التحرك بهذه الوتيرة البطيئة ، لن يكون مفر من تقديم موعد الانتخابات " (مقررة ليوم ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦) . وسيبت بيرس في الأمر نهائيا في النصف الأول من شهر فبراير / شباط الجاري . فإذا لم يحصل التقدم المنشود ، سوف يقدم موعد الانتخابات إلى مايو / أيار القادم.



زغرودة للفائزين

فهو يطمح إلى التوصل لاتفاق مع سورية يفتح له الطريق أمام علاقات مع السعودية واليمن والجزائر ودولة الإمارات العربية وموريتانيا ،بعد أن أصبحت هناك علاقات علنية واضحة مع **المغرب وتونس وسلطنة عمان وقطر وجيبوتي** ،إضافة **إلى مصر والأردن وفلسطين** هذه العلاقات يريدها ليس فقط من أجل المصلحة التجارية - الاقتصادية - السياسية ، وحسب ، بل يحتاج إليها في عملية التوازن الداخلي . اليمين يهاجمه بشراسة على استعداده للتنازل عن الجولان . وفي الضفة الغربية هناك مائة ألف مستوطن يضيقون الخناق عليه ، منذ اتفاقات أوسلو وبشكل خاص منذ الانسحاب من المدن الفلسطينية ويصيحون ، ويرعبون الناس : " جاء الدور على القدس . فالسماح للفلسطينيين من سكانها أن يصوتوا للمجلس الفلسطيني معناه التنازل للعرب أيضا عن القدس . ويقف مع المستوطنين في هذه النقطة حوالي نصف أعضاء الكنيست الإسرائيلي من أحزاب اليمين والمتدينين (المتعصبين وغير المتعصبين) . ويحاولون تجنيد سكان مدن يهودية على حدود ٦٧ مثل **كفارسابا ونتانيا** ،وذلك بواسطة تخويفهم من" الإرهابيين الفلسطينيين" ومعروف أن قاتل اسحاق رابين ، جاء من تلك الأوساط السياسية وإذا كان اليمين قد سكت فترة ، منذ مقتل رابين (في ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٥) ، فقد **عاد إلى الشارع في مظاهراته الصاخبة التي** تذكر بمظاهراته الصاخبة ماقبل عملية القتل واختار لذلك موعدا ، يوم الانتخابات الفلسطينية بالذات.

وجاءت الانتخابات على هذا النحو لتضيف إلى أفكار بيرس تعزيزا جديدا وإلى رصيده نقاطا جديدة . ولم يخف فرحته من نتائجها ، واعتبرها أكبر تعبير عن رغبة الشعب الفلسطيني في السلام ،وعند بدء الفرز أعلن لأول مرة، أن **إسرائيل قررت السماح لجميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بالعودة للمشاركة في اجتماع الدورة القادمة** .وفي الحال خرجت المعارضة الفلسطينية تقول: " إنها دعوة إسرائيلية لانعقاد المجلس بهدف تعديل الميثاق الوطني بعد هذا يطردونهم أو يصفونهم . فجاء الرد الإسرائيلي سريعا : " المقصود دعوتهم للإقامة الدائمة في وطنهم : فنحن واثقون من قدرة **ياسر عرفات** على ضمان الأمن. وسئل بيرس إن كان القرار يشمل زعماء جبهة الرفض الفلسطيني **حبش وحواتمة وجبريل** وغيرهم.

فأجاب بلا تردد : **نعم . بالتأكيد** .

بالطبع ، بيرس معني بالأساس في تعديل **الميثاق الوطني الفلسطيني وإلغاء البنود التي تتحدث عن إبادة إسرائيل وعن الكفاح المسلح** .وحسب اتفاقية أوسلو ، ينبغي إتمام هذه المهمة بعد شهرين من الانتخابات. وهو يحتاج إلى هذا القرار لسحب البساط من تحت أقدام اليمين الذي يعايره بالعجز عن الضغط على عرفات في هذا الموضوع ، ولتعزيز موقفه في الإثبات أن نظيره الفلسطيني يفي بالتزاماته . وكان بيرس هدد بوقف المفاوضات مع الفلسطينيين وعدم البدء بمفاوضات حول الحل النهائي إذا لم يعدل الميثاق.

وتأتي هذه الصراعات ، الأيديولوجية والسياسية ، في إسرائيل كفاتحة للمعركة الانتخابية للكنيست . وقد يغطي الصراع الحزبي - السياسي فيها على الصراع الأيديولوجي بسبب الانتخابات . ولكن مما لاشك فيه أننا إزاء بداية **لانفجار الصراع الأيديولوجي أيضا .. والذي لابد أن يطال أيضا التاريخ المكتوب**.

الانتخابات الفلسطينية والخطوط الحمراء

مع خروج هذا العدد من اليسار إلى النور، تكون الانتخابات للمجلس الفلسطيني قد انتهت وأعلنت نتائجها، ومهما كانت هذه النتائج، فإن الشعب الفلسطيني يكون قد خطا خطوة هامة باتجاه واقع جديد، ابتدأت معالمه تتبلور مع دخول الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية الجزئية إلى حيز التنفيذ.

فالمجلس الفلسطيني المنتخب سيشرف على مفاوضات الحل النهائي التي ستتناول القضايا الرئيسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها القدس، والولاية الجغرافية الكاملة على الأرض، والاستيطان واللاجئين النازحين هذا بالاضافة إلى القضايا المؤجلة في مفاوضات الحل المرحلي وفي مقدمتها اطلاق سراح جميع المعتقلين والاسرى، الذين لا يزالون خلف قضبان السلطات الاسرائيلية، وقضايا أخرى مثل المياه والكهرباء وغيرها.

لقد ادت التسوية الجزئية، وما يسمى باعادة انتشار الجيش الاسرائيلي خارج المدن الفلسطينية والذي يحلو للسلطة الفلسطينية أن تطلق عليه «تحرير المدن».. إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق سميت أ، ب، ج. المنطقة (أ) وهي المدن وتقع تحت السيطرة الفلسطينية ومساحتها تقدر بحوالي ٣ر٢ ٪ من مساحة الضفة. والمنطقة (ب) وهي الريف الفلسطيني والمقصود القرى الفلسطينية، حوالي ٤٥٠ قرية، بدون اجزاء اساسية ورئيسية من اراضيها وسهولها وتقدر مساحتها بحوالي ٢٧٪ من مساحة الضفة، وهي تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية وللسيطرة الأمنية والعسكرية الاسرائيلية. ثم المنطقة (ج) أي باقي مناطق الضفة حوالي ٧٠٪ بما في ذلك جميع الشوارع الرئيسية، التي تخضع بشكل كامل لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي. علما بان المستوطنات الاسرائيلية في هذه المنطقة لا تتجاوز مساحتها الـ ١٨٪ فقط من الأراضي التي بقيت تحت السيطرة الكاملة للجيش الاسرائيلي.

حنا عميرة

رسالة القدس

هذه هي الخارطة الجديدة للضفة، التي تبلغ مساحتها خمسة آلاف كيلو متر مربع فقط لا غير، وستكون مقسمة إلى ثلاث مناطق وهو تقسيم متداخل ومجزأ. فالمنطقة (أ) على سبيل المثال مقسمة إلى سبع مناطق تفصل بينها الحواجز العسكرية الاسرائيلية والمنطقة (ب) مقسمة إلى عشرات المناطق بفعل هذه الحواجز التي تفصل الريف عن المدينة. والمنطقة (ج) تحاصرها جميعا، وقطاع غزة مفصول عن الضفة وهكذا تتوزع المدن والقرى الفلسطينية في نظام يشبه نظام الكانتونات والمعازل، كل ذلك خدمة لاشتراطات ومتطلبات الامن الاسرائيلية التي شكلت المرجعية الأولى لهذه التسوية.

ومن هنا فلا يمكن اعتبار ما تم حتى الان تحريرا لان التحرير لا يعني القبول بالحصار والتجزئة ومختلف الاشتراطات الامنية الاسرائيلية. ان ما تم حتى الان هو مجرد بداية بسيطة تنطوي على مخاطر جمة فيما لو استمر النهج التفاوضي السابق على حاله عند البدء بمفاوضات الحل النهائي.

ومن هذه المخاطر أن يجري تحويل هذه التسوية الجزئية مع بعض التحسينات الشكلية هنا وهناك إلى تسوية دائمة.. ومن هذه المخاطر أيضا أن يجري تقسيم مفاوضات الحل النهائي إلى مراحل طويلة فالمفاوضات حول موضوع النازحين من الضفة في عام ١٩٦٧ على سبيل المثال لايزال يراوح مكانه في نقطة واحدة منذ أكثر من سنتين وهي هو النازح!! ولا أحد يعلم متى ستوافق اسرائيل على عودة النازحين بالرغم من أن اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو قد نص على عودتهم بشكل واضح.

ومن هذه المخاطر أيضا تأجيل موضوع القدس إلى نهاية مواضيع الحل النهائي وهذا يعني أن المفاوضات قد تستمر إلى ما لا نهاية في الوقت الذي تفرض إسرائيل يوميا وقائع استيطانية جديدة بغية تكريس ضم هذه المدينة.

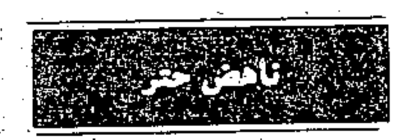
لهذا تشتد وتتصاعد المطالبة الآن، ومن خلال الحملات الانتخابية لمرشحي المعارضة وفي مقدمتهم مرشحو حزب الشعب الفلسطيني بضرورة تصويب النهج التفاوضي وتحسين الاداء، وتعزيز الوحدة الوطنية ورفع مستوى التعاون والتنسيق مع الدول العربية ودول العالم الاخرى.

ومن الاقتراحات التي قدمت بهذا الشأن للسلطة الفلسطينية ومرشحيها وجميع المرشحين للمجلس الفلسطيني أن يجري الاتفاق على خطوط حمراء حول جميع قضايا الحل النهائي، أي ما لا يمكن التنازل عنه في هذه المفاوضات، وان يجري الاعلان عن هذه الخطوط الحمراء في شكل ميثاق وطني فلسطيني يلزم الجميع، وعندما اصطدم هذا المطلب، الذي تقدم به حزب الشعب الفلسطيني، ببعض التحفظات جرى التأكيد على موضوع القدس والمطالبة باصدار ميثاق وطني يعتبر المدينة المقدسة مفتاح السلام والاتفاق على مصيرها يجب أن يكون شرطا مسبقا للاتفاق على الحل الدائم والقضايا المؤجلة الأخرى وان يوقع على هذا الميثاق ممثلو مختلف الهيئات الدينية والدنيوية وممثلو القوى السياسية والسلطة الفلسطينية؟ وان يجري التوجه بهذا الميثاق إلى رؤساء الدول العربية والاسلامية وغيرها من الدول المعنية للتوقيع عليه وربط تطبيع علاقاتها مع اسرائيل بالاستجابة للحقوق الفلسطينية في المدينة المقدسة. وبالرغم من أن احدا لم يعلن معارضته لهذا الاقتراح الا ان شيئا عمليا لم يتم حتى الآن.

لهذه الاسباب وغيرها، فان الانتخابات الفلسطينية للمجلس الفلسطيني سيكون لها اثار هامة ومصيرية على مستقبل النضال الوطني الفلسطيني. فالمجلس المنتخب هو الذي سيقرر في الكثير من الأمور والقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وهو الذي سيضطلع بمسئولية تحديد المسار القادم لهذا النضال في سبيل استرجاع جميع الحقوق التي معظمها لا يزال مؤجلا.

هل تورث "إسرائيل" مناطق الاستعمار البريطاني في المشرق العربي ؟

كونفدرالية حيفا - بغداد .. و ما بينهما ..



رسالة عمان

(١)

ويكون أن تتضح الصورة، أو تكاد :

فالكونفدرالية -التي تطبخ الآن على نار حامية - ليست ثنائية (أردنية فلسطينية) فحسب، ولا ثلاثية (اسرائيلية - أردنية - فلسطينية) فحسب، بل رباعية (اسرائيلية- فلسطينية- أردنية- عراقية!) انها، بالأحرى كونفدرالية حيفا- بغداد وما بينهما! فالامبراطورية «الاسرائيلية» لا تقوم بدون النفط العراقي .. وخط النفط العراقي المار عبر الأردن إلى فلسطين، والذى كان محروساً بالهيمنة والدبابات الانجليزية والقوى المحلية التابعة للاحتلال الانجليزى، يجرى احياؤه الآن، ولا بدّ له من أطار سياسي - امني تتكفل به، هذه المرة «اسرائيل» التى تخطط لوراثة الاستعمار البريطاني في المشرق العربي، باستخدام الوسائل نفسها (المعاهدات الاستعمارية)، والقوى المحلية نفسها، مع الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من وعد بلفور اياه. ولكن المقبول الآن، بوصفه أساسا لأيديولوجية القوى المحلية المسيطرة التى كانت، من قبل، تغطى نفسها بالأيديولوجية القومية!

وهذه - وياللأسف- ليست مجرد تخمينات تحليل سياسي معارض و«مغرض» بل مشروع جدى معلن يجرى تنفيذه في ضوء النهار، وتعرض أهدافه ومراميه وإجراءاته على شاشة التليفزيون وفي الصحافة، بوضوح ما بعده وضوح.

والمشروع المذكور يجرى تنفيذه قطعة قطعة، وتجرى عملية ملاءمة كل قطعة مع أختها، بحيث يتم تركيب القطع بعضها ببعض في الوقت المناسب:

(١) ففى أوسلو -وما بعدها - اعترفت م. ت. ف، من حيث الجوهر، بالسيادة «الاسرائيلية» على فلسطين من البحر إلى النهر، وحجمت المشروع السياسي الفلسطيني إلى كانتونات بلدية فى اطار هذه السيادة التى تمثل السقف الممنوع تجاوزه للكيان الفلسطيني المأمول فهو لا يتمتع بالوحدة الجغرافية، ولا بالاتصال الداخلي الطبيعي، ولا بالحقوق السيادية الأولية (الدفاع، العلاقات الخارجية، الاستيعاب الحر لمواطني «الكيان» المهجرين .. إلخ).

(٢) وعبر «**المعاهدة الأردنية الإسرائيلية**»، جرى الاتفاق على إقامة كونفدرالية أردنية- فلسطينية مقرها الأردن، يتم، في اطارها، توطين القسم الرئيسي من الشعب الفلسطيني في الأردن، بما في ذلك الفائض السكاني من الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ومن الفائض السكاني العربي في «إسرائيل» نفسها، بالاضافة إلى فلسطينيي سورية ولبنان. فلما كان الاتفاق «الاسرائيلي» الفلسطيني لا يحل مشكلة الشعب الفلسطيني الراغبة من حيث ضرورة تخلصه من الشتات، وتمركزه في بلد واحد ونيله الحقوق السياسية الأولية التى تؤمن استقراره : كان لابد من حل هذه المشكلة في المربع الثاني من لوحة السلام «الاسرائيلي» أي في المربع الأردني. وعلى هذا الصعيد، نلاحظ أن **المعاهدة الأردنية- الاسرائيلية** نصت صراحة على «**توطين اللاجئين والنازحين المقيمين في الأردن**»، وتضمنت سراً: العمل على تسهيل انتقال وتجميع فلسطينيي الأرض المحتلة والشتات (خاصة في سورية ولبنان) في الأردن. وفي هذا الاطار، يمكن فهم التسهيلات التى بدأ النظام الأردني في تقديمها لهجرة المزيد من الفلسطينيين إلى الأردن، بما في ذلك القرار الفجائي العجيب بمنح الجنسية الاردنية لمن يطلبها من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة وقريباً، لدى وقوع قتال مفتعل بين قرى لبنانية ما وفلسطينيي لبنان، سنجد النظام الادارى وفي حماة عاطفية وادعاء الدوافع «الانسانية» يستقبل هجرة فلسطينية جديدة من لبنان، قبل أن يقرر صرف الجنسية الاردنية لمن يطلبها من الفلسطينيين بعامة!.

وكذلك، تم ويتم - ومنذ وقت ليس قصيراً -بحث وتطبيق اجراءات وتسهيلات مختلفة - بما في ذلك طابع سياسي - للبرجوازية الفلسطينية في الاردن في إطار ما يسمى «الديمقراطية الاردنية» التى تمثل العنوان العريض لعملية تبادل المواقع والأدوار في الأردن، بحيث تحل صيغة سياسية- اجتماعية عمادها البرجوازية الفلسطينية وحلفاؤها محل الصيغة السابقة القائمة على الدولة الحيسرية والقطاع العام، كقاعدة اجتماعية سياسية للنظام السياسي الحاكم.

لقد وضعت المعاهدة الأردنية- «الاسرائيلية» الأسس الكفيلة بإقامة الوطن البديل في الأردن، ليس بالمعنى الديمغرافي

فحسب، وانما بالمعنى الاجتماعي السياسي أيضا.

(٣) واذا كانت «اسرائيل» تريد الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، فهي لا تقبل من الناحية الأمنية الاستراتيجية، قيام دولة فلسطينية حرة حتى ولو بقيادة برجوازية مرتبطة بالاستعمار، وحتى لو كانت في مدغشقر لا في الأردن.. لذا فبدت المعاهد الاردنية- الاسرائيلية، الأردن / الوطن البديل، مسبقا بقيود سياسيّة واقتصادية وأمنية وبنيوية، تجعل من الارن / الوطن العربي شبه مستعمرة «اسرائيلية» تمنع، استراتيجيا، أية مخاطر قد تنجم عن اقامة دولة فلسطينية في شرق الاردن على أمن «اسرائيل» ولذلك، وعبر عدد كبير جداً من الاتفاقات الثنائية التفصيلية في شتى المجالات جرى ويجري ربط الاردن / الوطن البديل، وأسرائيل ربطاً محكماً لا فكاك منه، من حيث **البنية التحتية (الماء، والكهرباء، والاتصالات والمواصلات والمطارات والطاقة.. الخ)** والادارية (مشروع الادارة المشتركة لأخدود وادي الاردن مثلاً) عداك عن التنسيق والتعاون الثنائي الوطيد الملزم في مجالات **الأمن والاستثمار - والتجارة- والسياحة والعلاقات الدولية في إطار** علاقات سياسية دافئة ومميزة وخاصة، بل وعاطفية.

(٤) والآن، وبعد أن أعلن بيريز، صراحة، عن مشروع إقامة الكونفدرالية الثنائية، فالثلاثية.. يعلن النظام الاردني، بمباركة أمريكية- أسرائيلية- عن مشروع **«الفدرالية العراقية»** المرتبطة كونفدرالياً بالأردن!

«الفدرالية العراقية»!

إن هذا يعني، على وجه الدقة، ليس فحسب سحب الاعتراف بالنظام العراقي ولكن- الأخطر- سحب الاعتراف بالدولة العراقية وسيادتها ووحدة أراضيها، والنظر إلى العراق، لا بوصفه دولة موحدة ذات سيادة- بل بوصفه كانتونات عرقية وطائفية ومذهبية **(كردية، تركستانية، كلدانية، مسيحية، شيعية، سنية)** لينبغي ربطها فدرالياً!

«الفدرالية العراقية» هي عنوان تقسيم العراق وتفتيته وتحطيم سيادته الوطنية وتحويله إلى كانتونات يتم إعادة تركيبها في صيغة فدرالية فضفاضة، ترتبط، كونفدرالياً، بالأردن / الوطن البديل، المرتبط، بدوره، كونفدرالياً، باسرائيل. وهكذا ترث الدولة اليهودية، مناطق الاستعمار البريطاني في المشرق العربي، مستعبدة الصيغ السياسية المحلية نفسها، ولكن مع تفتيت اجتماعي- سياسي للمنطقة هو ضروري لقيام **الامبراطورية الاسرائيلية** التي لا تتضمن تفوقها الديمغرافي والعسكري والاقتصادي إلاّ عبر تفتيت حوالي **(٢٨) مليون فلسطيني وأردني وعراقي إلى مجموعات عرقية وطائفية ومذهبية تعيش في كانتونات منفصلة، ومرتبطة، فيما بينها، بالهيمنة الاسرائيلية!**

(٢)

اسرائيل بطبيعة الحال، هي المستفيد الأكبر من هذا المشروع (الفدرالية العراقية)، بل هو، للدقة، مشروعها الذي تعلمت أخيرا أن تنفيذه غير ممكن إلا عبر القوى المحلية الحليفة.

ان تحطيم الدولة العراقية، وتحويل العراق إلى كانتونات عرقية وطائفية ومذهبية، تحت الحماية الاسرائيلية، ومن قبل تحويل الاردن إلى وطن بديل في كانتون (وربما أكثر حسب مقتضى الحال. فالاردن ليس بمنأى هو الآخر عن التقسيم وتمزيق وحدته الجغرافية) وتحجيم الوجود الفلسطيني إلى كانتونات بلدية في الضفة والقطاع، سيجعل «اسرائيل» هي الدولة الوحيدة المكتملة الشروط السياسية والاقتصادية والأمنية في كونفدرالية حيفا - بغداد، عداك عن كونها القوة العسكرية الوحيدة فيها، بجيشها الحديث المجهز وقدراتها التقنية والنووية وطاقاتها القتالية العالية مما يجعل الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو بغض النظر عن التسميات و«السيادات الكلامية» تعود «لاسرائيل» حكماً، وسيستفيد الاقتصاد الاسرائيلي والآلة الحربية «الاسرائيلية» من حصة الأسد من عائدات النفط العراقي والثروات العراقية، ومن امكانات سوق ضخمة تعد حوالي ٢٨ مليونا كما أن عمليات الهجرة الداخلية التي ستستقطب الفلسطينيين من الضفة والقطاع بل ومن أراضي الـ ٤٨ باتجاه الأردن والعراق، والانتعاش الاقتصادي «الاسرائيلي» سيتيحان المزيد من الهجرات اليهودية إلى فلسطين أولاً، فالأردن ثانياً.

(٣)

المستفيد الثاني هو النظام السياسي الاردني الذي يدرك أنه، في مشروع اعادة ترتيب المنطقة هو رابطة العقد، ومحور كونفدرالية حيفا- بغداد:

- فهو القادر، بحكم امتلاكه القرار السياسي في الأردن، على توطين الفلسطينيين في الأردن، وتسهيل هجرات فلسطينية جديدة إلى هذا البلد، وايجاد الاطار السياسي لاستيعاب هذه الهجرات، وحل المشكل السياسي -القانوني للبرجوازية الفلسطينية الصاعدة.

وهو القادر بحكم تشابك العلاقات الاردنية -الفلسطينية وتراث الضم والتدخل في فلسطين، على منافسة م. ت. ف. بصورة جدية، وافشال خططها لإنشاء كيان فلسطيني يكون مركز الثقل فلسطينياً، على المستوى الديمغرافي والسياسي والاقتصادي.

وهو القادر، بحكم كونه جاراً عربيا للعراق وصاحب ادعاء بوراثة العرش العراقي وصاحب علاقات وطيدة مع اطراف عراقية عديدة، على أن يكون محور استقطاب لتنفيذ مشروع (فدرالية العراق).

وكل هذا قد يعطي للنظام السياسي الاردني، فرصة تحسين شروطه في إطار الامبراطورية الاسرائيلية إلى وقت ما لا تعود بعده اسرائيل بحاجة إلى دوره. وهو ما لا يدور في خلد النظام السياسي الأردني الذي يظن بأنه يعمل لحسابه الخاص، مستقوياً باسرائيل ومستعداً للشراكة معها، ولكن ليس لخدمتها مجاناً أو من موقع التبعية! وهو ظن تغض اسرائيل النظر عنه، ولكن إلى حين!

(٤)

المستفيد الثالث هو البرجوازية الفلسطينية التي تنظر إلى نفسها بوصفها القوة الاقتصادية الثانية بعد اسرائيل في كونفدرالية حيفا- بغداد. وتنظر إلى أن **الكثافة الديمغرافية الفلسطينية في الأردن ،وتركز الرأسمال الفلسطيني فيه (المصارف التجارة ،الصناعة ،الأراضي ،والعقارات) بالاضافة إلى النفوذ السياسي والاعلامي والثقافي..** قد يمكنها من تأسيس قاعدة راسخة لتحسين شروطها في إطار الامبراطورية الاسرائيلية والمنطقة بعامة، خاصة وأنها ستحاول بدون كلل، الإبقاء على شبكة علاقاتها الخليجية والعربية والدولية، وستقايض م. ت. ف. على دعم ما للكيان الفلسطيني لقاء إسهامه النشط في خدمة تطورها على صعيد الكونفدرالية وعلى صعيد المنطقة.

وستقبل البرجوازية الفلسطينية ، مؤقتاً ، بأن تكون قاعدة اجتماعية للنظام الاردني ، ولكن إلى الوقت الذي يحطم فيه هذا النظام قاعدته القديمة (مؤسسات الدولة واجهزتها والقطاع العام والتحالف مع العشائر الاردنية) وتصبح معلقة في الهواء ، وعندها لن تقبل البرجوازية الفلسطينية بأن تكون مجرد قاعدة وشريك ، بل ستسعى لتأسيس نظامها الخاص.

إن المطالب السياسية التي تطرحها البرجوازية الفلسطينية الآن (المساواة السياسية والمشاركة) هي مقدمة لمشروعها الاستراتيجي لتأسيس نظامها السياسي الخاص في الأردن وفي الإطار الإسرائيلي طبعاً.

(٥)

المستفيد الرابع هو قوى المعارضة العراقية : العرقية والطائفية والمذهبية ، التي يعني تقسيم العراق ، بالنسبة إليها ، الخروج من قيد الدولة المركزية ، والحصول على حصتها المحلية من السلطة والامتيازات ، ولو في حدود الكانتون العرقي أو الطائفي ؛ فهذه القوى ، بطبيعتها الفئوية الرجعية ، تعجز عن تقديم بديل وطني يمكنها من استلام السلطة المركزية أو المشاركة فيها ، فيكون تقسيم العراق بديلاً ممتازاً لها ، يحقق اطماعها في نطاق مجموعتها العرقية أو الطائفية.

(٦)

ايران من جهة ، ودول الخليج من جهة أخرى ، ستكون مسرورة بزوال الدولة العراقية الموحدة القوية ، وانحطاط العراق إلى كانتونات / دويلات ضعيفة يزيل الخطر العراقي كلياً عن كاهل ايران والدويلات الخليجية . ولكن الخطر الايراني ، واقتراب الخطر الاسرائيلي ، سيجعلان الدول الخليجية أقل حماساً لتقسيم العراق وتحطيم وحدته السياسية ، وبصورة خاصة ، **فإن السعودية ستعارض تفتيت العراق لدواع أمنية داخلية ، كما خوفاً من تمدد الخطر الايراني ، بالاضافة إلى أن عودة النفوذ الهاشمي إلى العراق ، ليس مما يسر السعودية** . أما المعارضة الأكبر ، فستأتي حتماً من المحور السوري- اللبناني. ولذا ، فإن بيريز الأكثر حماسا لبناء الكونفدرالية من حيفا إلى بغداد يتأهل الآن للموافقة على الشروط السورية للسلام : الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران في الجولان وجنوب لبنان ، والترتيبات الأمنية المتساوية ، والاعتراف بالدور السوري في لبنان و الاكتفاء بالحد الادنى من التطبيع والسلام البارد . ولكن لقاء سكوت دمشق على مشروع كونفدرالية حيفا- بغداد- . وبكلمة أخرى ، فإن بيريز مستعد لتقديم كل التنازلات المطلوبة سورياً ، بما في ذلك كل الأراضي مقابل بعض التطبيع في سلام بارد ، كيما يضمن عدم معارضة دمشق التدخل «الاسرائيلي» الاردني في العراق.

وبيريز -الاستراتيجي النظرة - يفهم أن سورية ولبنان ليستا من مناطق النفوذ الاسرائيلي حسب سايكس بيكو. لقد كانتا من حصة فرنسا/ وبالتالي أوروبا ،وليستا حصة بريطانيا / وبالتالي اسرائيل . ولذا فهو مستعد للتفاهم مع دمشق على أساس إعادة تفسير سايكس - بيكو- ، وإعادة الالتزام بمضمونها الاساسي ، ألا وهو تقسيم الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) إلى منطقتي نفوذ :

(١) فلسطين - الاردن- العراق

(٢) سورية - لبنان.

والعرض «الاسرائيلي» يتضمن:

(١) المحافظة على التقسيم الجغرافي السياسي للهلال الخصيب كما في سايكس بيكو.

(٢) الاعتراف بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة الأولى (فلسطين / الاردن/ العراق)

(٣) الاعتراف بالوضع القائم في المنطقة الثانية (سورية / لبنان).

(٧)

والقوى المطلوب تحطيمها في سياق هذا المشروع هي:

(١) الشعب الاردني . فالاردن «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» هذا هو ترتيبه في سياق المشروع ،وتحطيم الشعب الاردني يبدأ وينتهي بتحطيم السيادة الاردنية وتفكيك أجهزة الدولة والمؤسسات العامة ، واغراق «الأقلية الاردنية» المهمشة اقتصاديا وغير المنظمة سياسياً في بحر من الأكثرية الفلسطينية الأكثر تقدما وغنى وتنظيما.

(٢) النظام العراقي: فلا تسوية مع هذا النظام في إطار هذا المشروع لأن نظام الرئيس صدام حسين ، بالرغم من كل شئ ، ما يزال القوة العراقية الوحيدة القادرة على توحيد العراق والدولة العراقية ، وحتى إشعار آخر.

(٣) المعارضة الوطنية الفلسطينية . وهي نوعان ، بقايا يسار م. ت. ف. وهي مفلسة كلياً وعاجزة عن الفعل السياسي وتكتسب وزنها اساسا من الدعم السوري. والتيار الاسلامي.

(٤) التيارات الوطنية الديمقراطية المعادية لتحطيم وحدة العراق في المعارضة العراقية.

ويفهم شمعون بيريز ، بذكائه السياسي المتقد ، أن ميزان القوى ، سيميل بشدة ضد هذه القوى ، إذا تمكن من تحييدها من الوزن المؤثر للقوة السورية وحلفائها في القاهرة والرياض . وفي هذا السياق ، قد تقدم اسرائيل عرضا مغريا لدمشق يتضمن الانسحاب الكامل حتى حدود الرابع من حزيران في الجولان وجنوب لبنان ، والموافقة على ترتيبات أمن متوازية ، والاعتراف بالدور السوري في لبنان والاكتفاء بتطبيع منقوص وسلام بارد مع دمشق ، لقاء عدم ممانعتها دمشق ، للتدخل الاسرائيلي-الأردني في العراق وترتيب كونفدرالية حيفا -بغداد.

فاذا تمكن بيريز من اقناع دمشق باعادة احياء اتفاقية سايكس - بيكو ، فإن القوى الوطنية الاردنية والفلسطينية والعراقية ، ستنكشف استراتيجيا ، وتفقد الكثير من قدرتها على المقاومة.

(٨)

ولكن ، حسابات القرايا غير حسابات السرايا.

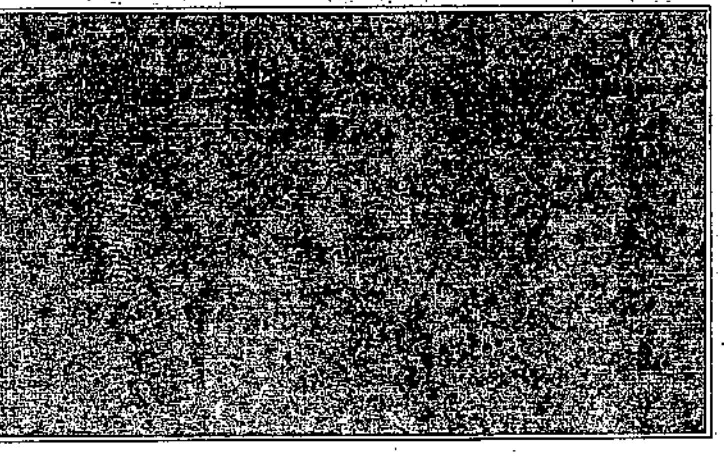
- فها نحن نشهد ، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٠ ، نهوضا وطنيا أردنيا ، يتبلور ويتخذ طابعا أكثر راديكالية ، وينفصل تدريجيا ولكن بثبات وقوة ، عن النظام الاردني ، ويسعى إلى بلورة هويته المستقلة وإلى الدفاع عن سيادته الوطنية وحقه المشروع في تقرير المصير.

- وها نحن نشهد ، أن النظام العراقي ، وبالرغم من الضربة الموجعة التي تعرض لها بفرار المدعو حسين كامل وفك الارتباط الاردني - العراقي- ، ما يزال قويا وقادراً على حشد ملايين المواطنين في استفتاء ، لا يظهر أن في العراق ديمقراطية طبعاً ، ولكنه يظهر أن في العراق نظاماً قوياً على البقاء والصمود والاستمرار.

- وها نحن نشهد أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يندفع بجسارة ، إلى تحويل مكتسبات القليلة الناجمة عن أوسلو ، إلى تيار وطني استقلالي. وبالرغم من الاتفاقيات التفريطية في أوسلو ١ ، ٢ ، فإن قوة الدفع الجماهيري لها منطقها الداخلي النضالي المفعم بحلم الدولة المستقلة.

- إن المعارضة الوطنية الفلسطينية - وخاصة تيارها الاسلامي - لها وجود حي ومؤثر في أوساط الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع.

- ان سورية التي تناور دفاعا عن مكتسباتها السياسية والاقتصادية لن تتورط على الأرجح في انكشاف خاصرتها العراقية «اسرائيلية» فما ستأخذه من تنازلات اليوم ، ستضطر إلى دفعه غدا في شروط قاسية ، بعد ان يتم عزلها عن حلفائها في الخليج ومصر ، وعن حليفها / عدوها النظام العراقي.



الملك فهد بن عبد العزيز

السعودية:

الأزمة ليست الآن... ولكن في المستقبل القريب

جاء إعلان الملك السعودي **فهد** مرسوماً يطلب فيه من ولي عهده **الأمير عبد الله** ادارة شئون البلاد إثر الأزمة الصحية التى اصابته فى أواخر شهر نوفمبر الماضى، ليفتح الباب لعاصفة من التساؤلات حول مستقبل الدولة التى تقبع فوق ربع الاحتياطى العالمى من النفط وتصدر ٨ ملايين برميل منه يومياً تدير به مصانع وسيارات العالم من اليابان لأمريكا.

المملكة العربية السعودية التى أنشأها الملك عبد العزيز آل سعود اثر سلسلة من الحروب القبلية بمساندة بريطانية عام ١٩٣٢، ومنذ ظهور النفط فيها وتصديره لأول مرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت مثاراً للألغاز والأسئلة حول الطريقة التى تدار بها ثانى أغنى دولة فى العالم ومدى تمكنهم فى النجاح على الحفاظ على استقرار عرشهم فى ظل ظروف عالمية وعربية متغيرة.

ولكن الاجابة كانت دائما :ابحث عن النفط أو الثروة واللذين سيظلان أهم اسباب تماسك الأسرة المالكة السعودية والتى يتراوح عدد أعضائها من ٥ آلاف إلى ٧ آلاف شخص وفقاً للتقارير الغربية وان كان من بينهم مئات قليلة فقط تتولى المناصب الهامة. وحفنة أقل بكثير تتنافس أو تقف فى طابور انتظار تولى العرش فى مملكة آل سعود.

الملك فهد الذى اراد أن يضفى على سلطانه نزعة اسلامية أمية تخلى عن لقبه كملك وامر ان يناديه الجميع **بخادم الحرمين الشريفين**. ولا شك أن هذا اللقب سينتقل بالوراثة لخليفته المتوقع الأمير عبد الله الذى يشغل عدة مناصب أهمها **قائد الحرس الوطنى السعودى** الذى أنشأه بنفسه عام ١٩٦٣ وعمل على تطويره وتدريباته حتى بلغ عدد افراده **٨٠ ألف من البدو الاشداء الذين** لا يدينون بالولاء الا للأسرة المالكة. ومثلما هو الحال فى العديد من الدول العربية ، فإن الحرس الوطنى كما هو الحال فى السعودية أو الجمهورى كما هو الحال فى العراق وسوريا ومصر يتم النظر إليهم بمثابة الواقى والدرع الأخير ضد أى تقلبات من داخل الجيش الرسمى والذى يرأسه عادة وزير الدفاع.. وهو فى الحالة السعودية **الأمير سلطان** الاخ الشقيق للملك فهد والذى من المتوقع أن يتولى منصب ولى عهد فى حالة وفاة الملك فهد.

ومن المعروف أن الأمير عبد الله ولى العهد الحالى هو الأخ غير الشقيق للملك فهد حيث أن **الملك عبد العزيز** المؤسس انجب ٤٠ ولداً من ٢٣ أمرأة تزوج بهم يبقى منهم حوالى ثلاثين شخصاً اصغرهم تعدى الخمسين بعام أو اثنين. وهؤلاء يتوزع معظمهم على المناصب الوزارية المهمة أو يتولون امارة المناطق المختلفة. وينافسهم كذلك احفاد عبد العزيز والذين يبرز منهم ثلاثة حتى الآن منهم اثنان من أبناء الامير سلطان هم الأمير **بندر بن سلطان** سفير السعودية فى أمريكا وخالد بن **سلطان** الذى قاد القوات السعودية فى حرب الخليج التى قادتها أمريكا.

ومن الشخصيات البارزة كذلك الأمير **فيصل بن سعود** ابن الملك الراحل فيصل الذى اغتاله ابن اخيه عام ١٩٧٥.

هذه السلسلة من الترابطات العائلية والقبلية تشير إلى كم الجمود المسيطر على نظام الحكم فى السعودية والذى لم يتغير منذ انشاء المملكة.

ويرى المطلعون على الوضع السعودى أنه حتى قبل حرب الخليج الأخيرة كانت أموال النفط الهائلة التى لا تحصى تسمح للأسرة المالكة أن تستمر في سياستها القائمة على تقديم **نظام اجتماعى يضمن لغالبية المواطنين السعوديين مستوى عالياً من الرفاهية وبالتالى تشبع البطون** وتكف **عن المطالبة باى نصيب من السلطة أو القوة** وهكذا وحتى حرب الخليج، كان المواطن السعودى يحصل على **قطعة أرض لا تقل عن ٦٢٥ متراً مربعاً لبناء منزل بقرض بدون فوائد من البنك يبلغ ٨٠ ألف دولار يسدد على ثلاثين عاماً**.. كما كان الطالب الجامعى يحصل على**مصروف شهرى قدره ٨٠٠ دولار عدا منحة تخرج** ضخمة قدرها **عشرة آلاف** دولار. كما أنشأ آل سعود المستشفيات والمدارس المتطورة وتعتبر **الدولة العربية**

الوحيدة التى تملك ٢٠٠ طائرة إسعاف جوى تنقل المرضى الذين يحتاجون لعمليات عاجلة من المناطق النائية إلى مستشفيات العاصمة الرياض أو مدينة جدة منارة السعودية . التى لا ينقصها من وجهة نظر الكثيرين منهم سوى المشروبات الكحولية وان تقوم النساء بخلع ردائها الاسود المفروض على الجميع هناك ليكفوا عن قضاء لياليهم الحمراء فى أنحاء العالم.

ولا شك أن فتح باب السفر أمام السعوديين بحرية كاملة مع ارتفاع مستوى المعيشة جاء بمثابة المتنفس لمواطنى هذه الدولة التى تدعى تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية بحذافيرها فتقطع الرؤوس والأيدى والأرجل وتقذف الزناة بالحجارة.

ولكن الأوضاع تغيرت فى أعقاب حرب الخليج التى كلفت المملكة ٥٥ **مليار دولار ورفعت دينها الخارجى إلى ٧٠ مليار دولار وعجز ميزانيتها إلى ١١ مليار** هذه الفاتورة الضخمة التى اضيف إليها كذلك مئات المليارات الأخرى لشراء اسلحة لتطوير الجيش السعودى **ورفع تعداده إلى ٢٠٠ ألف** رجل وكذلك بناء المئات من الخزانات الضخمة للنفط تحت الأرض بمساعدة أمريكية لتجنب ما حدث لآبار بترول الكويت اثناء حرب الخليج من حريق ودمار كل ذلك أدى إلى تخلى المملكة عن بعض المميزات الممنوحة للمواطن السعودى مثل **رفع سعر البنزين مؤخرا وفرض رسوم على استهلاك الماء والكهرباء ورفع أسعار الطيران الداخلى إلى ٢٠٪** هذه الاجراءات قد تعد تافهة بالمقاييس الغربية خاصة وان الامر لم يصل بعد لحد فرض ضرائب على المواطنين السعوديين أو رجال الاعمال ولكن بالمقاييس السعودية. فان هذه الاجراءات تجعل المقيمين هناك من سعوديين واجانب يشعرون أن الأوضاع تغيرت وان هناك ازمة ما تعانى منها الأسرة الحاكمة.

وارتبطت هذه الاجراءات الاقتصادية بالتقارير التى تشير إلى تزايد حجم المعارضة داخل المملكة من ناحيتين:

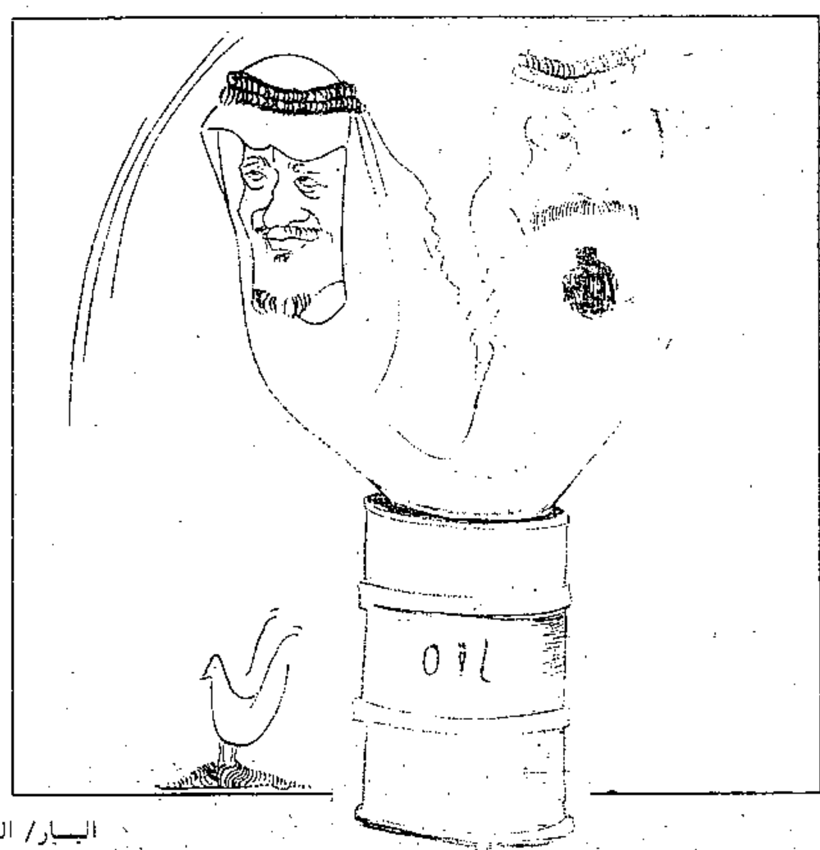
الجهة الأولى وهى الاكثرية تتمثل **فى المعارضة الدينية** التى يقودها المتطرفون السعوديون داخل المملكة والتى ظهرت على وجه التحديد أثناء حرب الخليج والاعتراض على التواجد المكثف للقوات الأمريكية تخوفا من تأثير ذلك على اخلاق المملكة الإسلامية .المتشددون كان دائما لهم وجود مؤثر فى السعودية منذ **الحركة الوهابية** والتى ايدت عبد العزيز حتى انقلب عليهم بعد اعلانه المملكة . وكل الملوك السعوديين كان مطلوباً منهم ان يضعوا فى الاعتبار ثقل التيار المتشدد القوى داخل المملكة الذى يعادى الغرب ليس لانه استعمارى فقط بل لأنه وهذا هو الأهم . يدمر الأخلاق الإسلامية وينشر رذائل الزنا وشرب الخمر والانحلال ومن هنا المنطلق فلا مانع من تأييد الأسرة الحاكمة طالما تشددت وزادت من اطلاق ايدى **قوات «الامر بالمعروف والنهى عن المنكر»** وشيوخ الدين فى قهر المواطنين وضربهم فى الشوارع بالعصى لاجبارهم على الصلاة.هؤلاء الشيوخ المعروفين بالمطوعين لا يتحدثون مع النساء اذا ارادوا توبيخهم على عدم التزام الزى الاسلامى بل يتحدثون فقط إلى الرجل المرافق للمرأة (لانه لا يجب أن تمشى امرأة وحيدة فى المملكة) ويوبخه على عدم سيطرته على «حريمه».

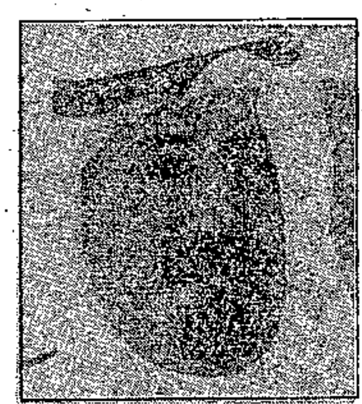
ولكن ملوك الاسرة الحاكمة كان يجب عليهم موازنة رغبتهم فى الاحتفاظ بتأييد المتشددين مع التزاماتهم مع العالم الغربى الذى يرغب فى استمرار تدفق النفط السعودى والذى يتطلب بالضرورة تنمية السعودية على الأقل لاستضافة عشرات الألوف من الخبراء والعاملين الاوربيين والامريكيين الذين يعيشون فى مستعمرات خاصة. بهم ويستخرجون النفط للسعوديين.

كما أن هناك جيلاً كاملاً من الشباب السعودى تعلم فى الجامعات الأمريكية والأوربية ويريدون أن يروا بلادهم تدار بطريقة مختلفة عن تلك التى تعود إلى العصور الوسطى وقوانين العشائر والقبائل- وهؤلاء ينضمون للمتشددين فى انتقادهم للفساد المنتشر بين افراد الاسرة المالكة السعودية وعيشتهم شديدة الرفاهية لبذخهم واسرافهم الشديد فى وقت يعانى فيه الكثيرون من جيرانهم العرب والمسلمين من أشد انواع الجوع والفقر والتخلف.

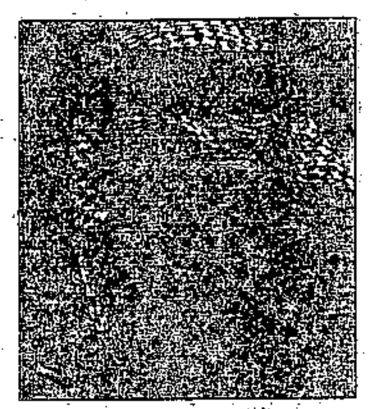
ولعل تعامل حكومة المملكة مع معارضيها تكشف مدى رفضها للاقتراب من أية اصلاحات قد تؤدى إلى تغير اسس الحكم فى السعودية.

فحين تظاهر عشرة آلاف شخص فى سبتمبر الماضى احتجاجا على اعتقال احد الشيوخ المتشددين المعروفين بانتقادهم لفساد الاسرة المالكة ، ثم اعتقال الف شخص وفض المظاهرات بالقوة . أما جبهة المعارضين المثقفين والتى تمثلها **لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة** التى يرأسها« **محمد المسعرى**» ثم اعتقاله لمدة ستة شهور وتعذيبه اثر الاعلان عن تشكيل اللجنة فى

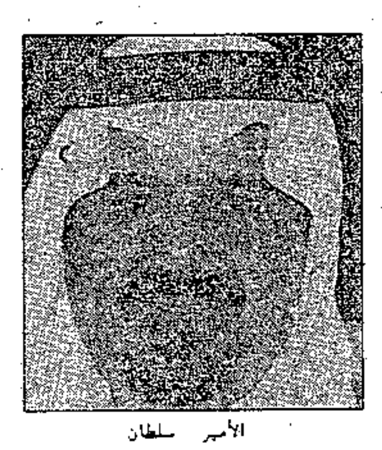




الأمير عبد الله ولى العهد



الأمير سعود الفيصل



الأمير سلطان

السعودية مما اضطره للهرب عبر اليمن إلى لندن التى اتخذت اللجنة منها مقراً لإمطار العالم بالمئات من الفاكسات والرسائل الالكترونية وخاصة لوسائل الاعلام تفضح فيها ممارسات النظام السعودى وفساد الاسرة المالكة.

السيد محمد المسعرى جرده وزير الدفاع السعودى **سلطان بن عبد العزيز** من جنسيته فى تصريح واحد وفى لحظة واحدة وقال أن من يهاجم وطنه ودينه لا يستحق أن يكون سعودياً . هكذا ولان المملكة اسمها آل سعود فهم وحدهم لهم الحق فى أن يقرروا من هو السعودى ومن هو غير السعودى . وكما هو معروف فان تجريد السعوديين من جنسيتهم لا يقتصر فقط على المعارضين السياسيين من أمثال محمد المسعرى وأسامة بن لادن الذى جرد كذلك من «سعوديته» بل كذلك بعض المطربين والمطربات والذين رأت حكومة المملكة أن سلوكهم الشخصى يخرجهم من طائفة مواطنى هذه الدولة.

والإعلان عن تولى **عبد الله** ادارة شئون المملكة حتى تتحسن صحة الملك فهد والذى لا يبدو وانها ستتحسن وان حدث ذلك فانها ستكون صحوة أخيرة لها علاقة بالنزاع القائم حالياً فى السعودية والذى قام دائما بين التجديد عن طريق المزيد من الارتباط الوثيق بامريكا والغرب ودعاة المحافظين والارتباط بالعالمين العربى والاسلامى.

الملك فهد، **ثانى اغنى رجل فى العالم بعد سلطان بروناى حيث تبلغ ثروته الشخصية ١٨ مليار دولار،** يحب امريكا حتى النخاع ويعشق كل ما هو امريكى . ولعل البعض ينسى أن فهد كان الشخص الذى مثل بلاده فى افتتاح الامم المتحدة عام ١٩٤٥ . كما درس فى أمريكا وأرسل معظم اولاده الثمانية من زوجاته الثلاث للتعلم هناك أيضا . وتذكر التقارير ان ارسال شبكة السى . إن . إن يبقى مفتوحا لا ينقطع عبر عشرات شاشات التلفزيون فى مختلف انحاء قصور الملك فهد الـ ١٢ فى المملكة وأوروبا وكذلك فى يخته الخاص الذى تبلغ قيمته ٦٠ مليون دولار وتحميه صواريخ الستينجر المضادة للطائرات وفى طائراته البوينج الـ ٧٤٧ الخاصة الفاخرة .

فى كل هذه الاماكن لا يستقى اخباره إلا من هذه الشبكة الامريكية الخطيرة . كما كان مشهوراً عنه فى فترة الشباب حبه للهو وتردده على نوادى القمار فى لبنان وأوروبا حتى حذره افراد العائلة المالكة من ان سلوكه هذا سيؤدى إلى تقليل فرصة فى الوصول الى العرش. وحينما بلغ منتصف الثلاثينات تولى وزارة التعليم ثم الداخلية حتى اغتيال فيصل عام ١٩٧٥ وتوليه ولاية العهد.

اما عبد الله ولى العهد الحالى ، ففور اعلان الملك فهد عن تكليفه له بادارة شئون البلاد . صدرت التقارير الغربية التى تثير التساؤلات حول مدى ولاء **عبد الله** للولايات المتحدة واذا ما كان سيستمر فى تطوير هذه العلاقة شديدة الخصوصية . وذكرت هذه التقارير ان عبد الله كان معارضا للتواجد الكثيف للقوات الامريكية على أرض المملكة ابان حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١.

كما عرف انه من انصار الاتجاه المتشدد داخل المملكة وانه رجل بدوى صارم يفضل ان يقضى صيف السعودية القائظ فى الصحراء يصطاد الغزلان بينما يبقى الملك فهد فى جدة العاصمة الصيفية. **ومن غير المعروف نوع التعليم الذى تلقاه الامير عبد الله وان كان قد تلقى تدريبا عسكريا جيداً كما تعلم الدين الاسلامى على ايدى علماء وهابيين** . وهو لا يصغر فهد فى العمر فكلاهما يعتقد أن عمره ٧٢ عاما وهو نفس عمر وزير الدفاع سلطان . وعلى الرغم من ذلك فان عبد الله يبدو الاكثر لياقة والاقل تأثرا بعوامل السن ، وربما لانه لم يعش حياة اخيه غير الشقيق الصاخبة ، ولم يعان من امراض السكر او التخمة الزائدة التى ادت لاصابة فهد بالازمات القلبية.

ولكن نفس هذه التقارير اكدت انه مهما بلغت درجة محافظة وتشدد عبد الله وميله نحو العالم العربى فان **الاتجاه الغالب داخل الاسرة الحاكمة هو الاعتماد التام على الولايات المتحدة الامريكية والنظر إليها على أنها الضامن الرئيسى لإستمرارهم فى الحكم ضد كل التقلبات العربية والدولية** للارتباط الوثيق بينهما من خلال النفط . وعلى هذا الاساس . فان الانتقال من **فهد** إلى **عبد الله** لن يحدث مشاكل او تغيرات هائلة وان كانت المشاكل من المتوقع حدوثها بعد مرحلة **عبد الله** . لانه لا يوجد على السطح بعد ذلك شخص واحد فقط يمكن أن يرشحه الجميع لتولى منصب الملك على رأس خزان النفط فى الجزيرة العربية.

خالد داود

الجماعة وجيش الانقاذ.. يتقاتلان
الجماعة وجيش الانقاذ يتحدان

ابراهيم الصحارى

كشفت الحروب الدائرة بين الجماعات الإسلامية فى الجزائر التى سقط فيها أخيرا أكثر من ٥٥ قتيلاً من بينهم أحد زعماء الجماعة الإسلامية المسلحة، عن اتساع التناقضات بين تلك الجماعات هناك، مما ينذر بتحول المواجهة بين هذه الجماعات والدولة إلى اقتتال داخلي بين الفصائل خاصة الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ).

ومن المعروف أن قوى الإسلام السياسي فى الجزائر تتوزع على تيارين كبيرين، الأول يمثله **جبهة الإنقاذ والجيش الإسلامي للإنقاذ**، والثاني تمثله **الجماعة الإسلامية المسلحة**، ويعمل الجيش الإسلامي داخل الإطار التنظيمي لجبهة الإنقاذ وينصاع لأوامرها فى حين أن الجماعة الإسلامية المسلحة تعارض خط الجبهة ومواقفها وأكثر من ذلك فهى **تعمل على تكفيرها وتحملها مسئولية ماحدث للتيار الإسلامي فى الجزائر**.

ومع توقع اقتراب الإفراج عن الشيخين **عباس مدنى وعلى بلحاج** وإجراء انتخابات تشريعية فإن تهديدات الجماعة الإسلامية المسلحة المتكررة تتزايد بهدر دم عناصر الإنقاذ، بخط أنها عن مصالحة بين النظام وجبهة الإنقاذ، فى وقت يرى فيه بعض المحللين السياسيين أن هذه الصفقة تقدم أفضل الطرق للسلطة الجزائرية الحاكمة لإنهاء حالة عدم الاستقرار وفى نفس الوقت الحفاظ على مصالحها ومواقعها.

والجماعة الإسلامية المسلحة تعد الأكثر راديكالية فى الجزائر، ففى مقابل الاعتدال المفترض فى الجيش الإسلامي للإنقاذ الذى يقتال فقط ممثلى النظام، تختار الجماعة الإسلامية المسلحة ضحاياها من الصحفيين والكتاب والشعراء والنسويين والمثقفين. وهى ترفع شعارات مثل لاحوار، لاهدنة، لاذمة **للمرتدين** وهى تعتبر كل من يسعى إلى إقامة حوار مع المرتدين والرجوع إلى العمل الحزبى المنشور فى مجلة الجماعة "الأنصار" جعل أمير الجماعة الإسلامية المسلحة **أبو عبد الرحمن أمين "جمال زيتونى"** على الجبهة الإسلامية متهماً إياها بـ **السباحة فى وحل الديمقراطية الوثنية" و"مباركة الانتخابات الشركية** "والتبرؤ من المجاهدين" وأعلن أن **الجماعة عقدت العزم على محاربة الذين يقاتلون فى سبيل العودة إلى الديمقراطية القذرة**".

ومن ناحية أخرى كتبت نشرة **"الرباط"** الصادرة من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى أوروبا مقالاً تحت عنوان من يقف وراء نشرة **"الأنصار"** حملت فيه على النشرة وأوضحت موقفها من الجماعة الإسلامية المسلحة وقالت "لقد **قامت هذه النشرة بتحويل الصراع من صراع ضد نظام عسكرى ديكتاتورى إلى صراع ضد طائفة من الشعب الجزائرى، وقامت بتحليل (فى ضلال) القتل على الذنوب** (مغنين، مفتشى ضرائب، مدرسين.. الخ) مما أدى إلى تراجع نسبى فى الدعم الشعبى للقضية" وأكثر من ذلك" أدخلت الجهاد الجزائرى فى صراع ضد رجال وشيوخ الجبهة الإسلامية للانقاذ، وقامت هذه النشرة بأفكارها وتوجيهها إلى تحميس الشباب للقيام بأعمال إرهابية فى فرنسا والمغرب واليمن مما نتج عنه التضييق الكامل على العاملين فى مجال شرح القضية إعلاميا ودعم المجاهدين مادياً وتنسيق مخابراتى دولى لحصار الجهاد الجزائرى".

فى الواقع إن الانقسام فى الحركة الإسلامية الجزائرية تقع جذوره فى التكوين الطبقى لاتباع كل جماعة فبينما تتناسب جبهة الإنقاذ" مع احتياجات طبقات اجتماعية معينة مثل أصحاب الأراضى التقليديين والتجار ومع أولئك الذين كانوا يوماً ما شباباً إسلامياً راديكالياً ولكنهم استقروا للآن بسبب الترقى إلى مواقع مريحة داخل مهنيى الطبقة الوسطى (الأساتذة الجامعيين، أئمة المساجد، الأطباء، المهندسين) ومع أولئك الإسلاميين الذين لجأوا لممارسة العنف المسلح يأسا من التغيير الاجتماعى عندما وجهوا باضطهاد الدولة لهم. ولكن هذا المنهج الإصلاحى لايرضى الشرائح الأخرى الذين تطلعوا إلى الحركة الإسلامية أى جماهير الطلاب والخريجين الفقراء، أو فقراء المدن الهامشيين الذين تصوروا العنف الفردى منهجا ثوريا ويتضح هذا من أنه كلما سعت جبهة الإنقاذ إلى المساومة والتهادن مع الدولة كلما تطلعت الشرائح الأخرى الأكثر فقراً ممثلة فى الجماعة الإسلامية المسلحة إلى« اتجاه آخر معتقدين أن أى تنازل عن مطلب إدخال اسلام السنوات الأولى يعد خيانة ومن هنا تنعطف **هذه الشرائح نحو مزيد من العنف المسلح** كمخرج وحيد لبؤسهم.

والذى يؤكد على صحة هذا التحليل السابق ماحدث منذ فترة من تغيير فى لهجة قيادة منطقة غرب الجزائر فى" جيش الانقاذ" فقد باتت قريبة جدا من لهجة الجماعة الإسلامية المسلحة، فقادة جيش الانقاذ فى المنطقة لم يكونوا جميعهم موافقين على الانفتاح الذى حاول مسئولون فى الجبهة الإسلامية للانقاذ انتهاجه تجاه حكم الرئيس الجزائرى زروال، والذى أدى فى نهاية المطاف إلى إعلان قادة ميدانيين فى" الجيش الإسلامى للانقاذ" والجماعة الإسلامية المسلحة" الوحدة بين الفصيلين فى غرب الجزائر وأن الوحدة تمت تحت راية الجماعة الإسلامية المسلحة فى الوقت الذى أعلن فيه عدد كبير من قادة جيش الإنقاذ التوبة واستسلموا لسلطات الأمن.

أخيرا يوجد ديالكتيك معين داخل الحركة الإسلامية على حد تحليل "كريس هارمان" فى مقالة "النبى والبروليتاريا" يتعلم الإسلاميون الذين يناضلون ضد الدولة، بعد تحمل الجزء الأكبر فى الصراع المسلح الفاشل، الطريق الصعب فى إحناء الرؤوس وبدلا من ذلك يتحولون للصراع من أجل فرض السلوك الإسلامى إما مباشرة أو من خلال الإصلاحية الإسلامية وهكذا يظهر مناضلون جدد باستمرار ينشقون ويتجهون إلى طريق الحركة المسلحة حتى يتعلم هؤلاء أيضا حدود الحركة المسلحة المنعزلة عن قاعدة

المعارضة السودانية ١٩٩٦ عام الكفاح المسلح لاسقاط النظام

أمينة النقاش

اكتسب الترتيب الذى انعقد فيه اجتماع هيئة قيادة **التجمع الوطنى الديمقراطى** السودانى المعارض - وهى أعلى سلطة فى التجمع بعد المؤتمر - فى الفترة من الثانى عشر ، حتى الخامس عشر من يناير ، فى العاصمة الأريترية **أسمرا** ،أهمية استثنائية.

فالاجتماع عقد قبل عدة أسابيع من إجراء الحكومة السودانية للانتخابات التشريعية والرئاسية التى وضعت قوانين للتحكم فى نتائجها ، ثم دعت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لمراقبتها ، فيما اعتبره المراقبون سعياً منها لإضفاء شرعية على نظامها السياسى الذى أقامته بإنقلاب عسكرى ، فرض حكماً ديكتاتوريا ، وألغى الأحزاب والنقابات ، وطارد معارضيه بشكل دعا المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، لوضع السودان فى تقرير أخير لها ، على قائمة الدول التى يحتل لاجئوها أكبر نسبة بين اللاجئين العرب الذين حصرت المنظمة عددهم **(١١٫٧ مليون لاجئ خلال العام الماضى)** فى نفس الوقت الذى يأوى فيه السودان أكبر نسبة من اللاجئين غير العرب ، لتصبح المفارقة ، أن الديمقراطية التى أطاح بها إنقلاب شمولى عقائدى ، هى نفسها الأداة التى يسعى النظام السودانى عن طريقها إلى استعادة الثقة به ، ورفع العزلة الداخلية والدولية عنه ، وأن المعارضة التى نكل بها ، هى نفسها المدعوة من قبله لخوض غمار تلك الانتخابات .

لكن المعارضة لم تشأ أن تكتفى برفض المشاركة فى الانتخابات ، التى وصفها الأمين العام لحزب الأمة د. **عمر نور الدايم** بأنها مسرحية " و" مهزلة" مشيرا إلى أن التنظيم الجديد الذى شكلته الحكومة السودانية مؤخرا باسم "**المؤتمر الوطنى**" هو الإسم الجديد لحزب"**الجبهة الإسلامية القومية**" وهو صورة مشوهة من" الاتحاد الاشتراكى " وأن الأخير كان خطوة متقدمة عليه .

وجاء اجتماع قيادات **التجمع الوطنى الديمقراطى** فى هذا الترتيب " بأسمرا" ليرد على مناورة " الانتخابات السودانية " التى تسعى لتسويق نظام معزول ، بمناورة أكثر أحكاما ، منها تسلط الضوء على أنشطة المعارضة السودانية وعلى برامجها التى اكتسبت اعترافا دوليا وإقليميا بعد اجتماع أسمرا الأول فى يونيو الماضى والذى عرف " مؤتمر القضايا المصيرية" باعتبارها بديلا موضوعيا لنظام الحكم السودانى.

تفويت الفرص

ألم يكن من الأفضل عقد هذا الاجتماع فى مكان آخر غير أسمرا فى ظل النزاع اليمنى الأريترى الحالى حول الجزر ؟

عن هذا السؤال ، أجاب "**فاروق أبو عيسى** " المتحدث الرسمى باسم التجمع والنائب الأول لأمينه العام :

-" وأين نذهب والدول العربية ترفض إقامة مؤتمرات المعارضة السودانية على أراضيها ؟ هذا فضلا عن أن كل قيادات التجمع وعلى رأسها رئيسه السيد" محمد عثمان الميرغنى" قد ناشدت الرئيسين أفورقى وعلى عبد الله صالح العمل على تتويج الجهود الإيجابية للتوصل إلى إتفاق عادل يحقق مصالح الطرفين ويعزز علاقات الإخوة والصداقة ، بما يفوت الفرصة على هواة الصيد فى الماء العكر وبما يحقق مصالح كل شعوب المنطقة ، ويحفظ أمن البحر الأحمر ،ويصون العلاقات الاستراتيجية العربية - الأفريقية ، كما سجل " الميرغنى" ارتياح التجمع للمبادرات الإيجابية لكل من مصر وأثيوبيا لنزع فتيل الأزمة."

خلال أقل من سبعة أشهر ، هى المدة الفاصلة بين إجتماع أسمرا الأول والثانى تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية داخل السودان وبعد أن أحكمت الأزمة الاقتصادية خناقها على حكم الانقاذ وعلى المواطنين تشهد السودان سلسلة من الإضرابات العمالية ، كما شهد الانتفاضة الطلابية الشهيرة ، وتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان من استعادة سيطرته على المناطق التى كان يسيطر عليها وألحق هزائم غير محدودة بالجيش النظامى ، كما تصاعد التوتر بين السودان وجيرانه ، وهو ما انتهى بتقديم أثيوبيا مؤخرا شكوى إلى مجلس الأمن ضد السودان لإيوائه ثلاثة من المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا ورفضه تسليمهم، بما يجعل احتمال فرض عقوبات دولية على الحكومة السودانية أمرا محتملا.

فى ظل هذه الأجواء، انعقد إجتماع أسمرا الثانى ليكون الهدف الأول والأخير له ، هو إزالة العقبات التى تعترض وحدة فصائل المعارضة السودانية ووضع آليات لتسريع

حركتها نحو هدفها المشترك وهو إسقاط النظام وإعادة الديمقراطية والتعددية الحزبية ووقف الحرب الأهلية

السابحون ضد التيار

وكان قبول مؤتمر "أسمرا" الأول لمبدأ **حق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة** .كترتيب حل لإنهاء الحرب الأهلية ، هو واحد من المشاكل التي اعترضت عمل المعارضة السودانية المشترك .

فالحزب الاتحادي الديمقراطي الذي تعد الوحدة أهم ثوابته تحفظ على هذا البند الذي سلط عليه خصوم التجمع الأضواء ، لنسف الانجاز الذي توصلت إليه في " اتفاق أسمرا " ولصرف الأنظار عن هدفها الرئيسي وهو إسقاط النظام باتهامها بالسعي إلى تقسيم السودان .

تلافت قيادات التجمع في اجتماعها الأخير هذا المأزق.فجددت في بيانها الختامي التزامها بأن الخيار الأول والمفضل للتجمع الوطني الديمقراطي هو وحدة السودان القائمة **على الطوع والاختيار والتي تؤسس على رابطة المواطنة وعلى العدالة والمساواة** ، بالاضافة إلى التزامها بأن يكون حق تقرير المصير مشروطا بأن يتم في مناخ من الديمقراطية وتحت إشراف دولي وإقليمي ، وبالعمل على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة السودانية بما يجعل ممارسة حق تقرير المصير دعما لخيار الوحدة. كما أكد "د. جون قرنق" رئيس الحركة الشعبية في خطابه أمام الاجتماع ، أن الحركة تنحاز دائما لوحدة السودان ، وتقاتل من أجلها حتى المخالفين لها من بين أنصارها .

وأوضح أن تقرير المصير . ماهو إلا تجسيد وتأكيد للوحدة الطوعية وقال إن الذين ينادون بالانفصال يسبحون ضد التيار . وقد أخذ الاجتماع بالإقتراح الذي ساقه " **قرنق**" وطالب فيه بتشكيل لجنة **لإعادة صياغة "مقررات أسمرا" وبالتحديد قراره حول تقرير المصير** حيث تشير الصياغة إلى أن الوحدة هي الخيار المفضل لكل أبناء السودان

وبعد خطاب "**قرنق**" وتصريحاته أثناء هذا الاجتماع ، تطورا مهما في جبهة المعارضة السودانية وداخل " التجمع" الذي يضم فصائلها فالانشقاقات التي حدثت في الحركة الشعبية ، بدعم من الحكومة السودانية ، هيمن على قيادتها العناصر الانفصالية الداعية إلى استقلال الجنوب ، وتحت وطأة إبتزاز المنشقين وسياسات الحكم السوداني الذي يقود حرب جهاد إسلامية وإبادة عرقية في الجنوب ، تزايد في خطاب "**قرنق**" وحركته ذات التوجه الوحدوي ، المطالبة بحق تقرير المصير وانفصال الجنوب ويأتي هذا الاجتماع الأخير ليزيد اللبس حول هذه القضية ، ويعيد "**جون قرنق**" والحركة الشعبية إلى مسارها الوحدوي ، الذي اضطرت للخروج عليه بفعل الضغوط الداخلية والنزوع القومي لدى شعوب المنظومة الدولية . للحق في تقرير المصير.

عام الحسم

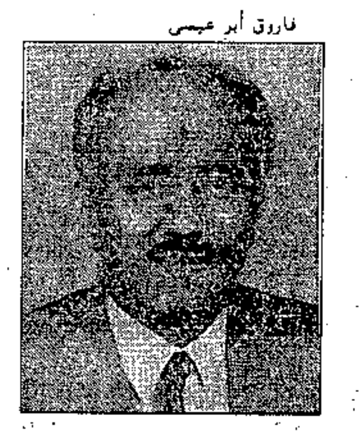
وبتمسك المعارضة السودانية في هذا الاجتماع بخيار" وحدة السودان" تكون قد أزالت من طريقها واحدة من العقبات التي تعترض طريق فاعليتها ، وفي مقدمتها سعي كل فصيل داخل التجمع لصياغة أهداف على" مقاسه" دون النظر لأثر ذلك على وحدة فصائل التجمع الأخرى . وفي هذا السياق أكدت قرارات هيئة القيادة في هذا الاجتماع أن وحدة المعارضة السودانية . هي صمام الأمان لتحويل كل البرامج إلى إنجاز ملموس . وهو مايتطلب الحفاظ عليها وسد الثغرات في وجه المتربصين بها . حتى تصبح تلك البرامج بديلا حقيقيا لكل السودانيين بمختلف توجهاتهم . سعيا لوضع برنامج زمني محدد لاسقاط النظام تتكامل فيه الجهود السياسية والعسكرية.

وفي هذا الإطار شكلت قيادة التجمع **اللجنة العسكرية السياسية العليا** ،لأجازة البرنامج الاستراتيجي لتصعيد العمل العسكري بكافة أشكاله ، ليتكامل مع النضال الذي يقوده في الجنوب الجيش الشعبي لتحرير السودان . كما طالبت المجتمع الدولي بتوقيع العقوبات اللازمة ضد نظام الجبهة الإسلامية ، وفرض حظر السلاح والبترول عليه مع كافة العقوبات التي توقف عدوانه على الشعب السوداني . كما أوصت بفرض حظر على أركان النظام السوداني يحول بينهم وبين التجول بحرية في دول العالم . كما تواصت هيئة القيادة على دعم الإذاعة السودانية التي تلعب دورا في الربط بين المعارضة والسودانيين في الداخل ، وأصبح تأثيرها مصدر إزعاج للنظام السوداني . كما اتخذت هيئة القيادة قرارا بضم المناضلة السودانية "**فاطمة أحمد إبراهيم**" كعضو مراقب إليها ، حتى يتم وضع قواعد في المؤتمر المقبل " للتجمع " لتمثيل المرأة في كل هيئاته القيادية .

وأكدت مصادر المعارضة السودانية في القاهرة أن الخطط التي وضعتها هيئة القيادة في إجتماعها بأسمرا حددت **عام ١٩٩٦ عاما لحسم قضية إسقاط النظام وأعطت أهتماما خاصا للعمل العسكري** ، فشكلت اللجنة العسكرية السياسية التي يناط بها وضع الخطط لتنشيط الجبهة الشرقية وفتح الباب أمام الانتفاضة الشعبية المسلحة والتنسيق بين الفصائل المسلحة في التجمع . التي تضم القيادة الشرعية بقيادة الفريق" **فتحي محمد علي**" وقوات التحالف بقيادة العميد" **عبد العزيز خالد** " و"**مؤتمر البجا** ،على أن تصبح الحركة الشعبية بقيادة **جون قرنق** هي المنسق لكل هذه الفصائل.

ومعنى هذه القرارات أن قيادة التجمع بعد أن نجحت في إزالة الالتباس في صياغات برامجها المعلنة . تمكنت من حشد تأييد كل القوى السياسية بأن يكون "**الكفاح المسلح** "**وسيلة لإعادة الديمقراطية والتعددية السياسية ووقف الحرب الأهلية** وهي مهمة تتطلب منها أن تفتح أبواب التجمع لكافة القوى السياسية الراغبة في الانضمام إليه والتي تقبل ببرامجه وأهدافه.


جون قرنق


فاروق أبو عيسى

حول النزاع اليمنى الاريترى

أمن قومى عربى افريقى..
أم تدويل خطر المشكلة؟!

حلمى شعراوى

يتزايد الاهتمام بدرجة ملحوظة بالنزاع الذى وقع بين اليمن وأريتريا حول مجموعة جزر «**حانش**» و«**قرز**» منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٥ . الأمر الذى يجعل بعض جزر مهجورة فى مدخل البحر الاحمر الجنوبى . نقطة ملتهبة بين مواقع الأمن القومى العربى - فى رأى البعض - أو تهديداً «للمصالح الوطنية» الاريترية من قبل العرب على الجانب الآخر.

وفى الاسبوعين الأولين من عام ١٩٩٦ تصاعد هذا الاهتمام حين حرصت الخارجية الامريكية على ابداء حيادها فى هذا النزاع . وبرز اهتمام فرنسا بدخول دائرة المتوسط بالمبعوثين بل وبالاعلان عن احتمال زيارة «**شيراك**» للسعودية بما لا يبدو بعيدا عن معالجة الأزمة . **والدوائر المصرية توفد رئيس الدبلوماسية إلى البلدين المتنازعين ورئيس المخابرات إلى أسمرة** . وبعلن عن احتمال جمع رئيسى اريتريا واليمن فى السعودية أو مصر أوخارجها بعد زيارة أمين عام منظمة الامم المتحدة للبلدين أو منظمة «الوحدة الافريقية **إلى أسمرة**» . بل ووصل مبعوث روسى إلى أسمرة مؤخرا وأعقبه وزير الصحة الاسرائيلى .

فلماذا كل هذا الاهتمام بحادث صغير بهذا الشكل حول عدة جزر لا تحمل كل هذه **الأهمية الاستراتيجية** ؟ فى عصر انتهاء الحرب الباردة بحروب الشرق الأوسط والتخطيط الامريكى الاسرائيلى لنزع أهمية قناة السويس ووجود الاساطيل والقوات الأمريكية فى المحيط الهندى . ومنطقة الخليج؟ والقوات الفرنسية فى جيبوتى وجزر القمر . والترتيبات البريطانية فى كينيا؟!

بعض الخبراء العسكريين لا يرون «جزر **حانش**» تحديدا كل هذه **الأهمية** . وقد كانت جزيرة «بريم» هى المهمة فى حرب ١٩٧٣ وليست **حانش** . فاذا تساوت أهمية الجزر عموما فى حرب ما شاملة فإن هناك جزرا اريترية مثل «**دهلك**» و«**فاطمة**» **وغيرها أيضا** . **والتطورات الداخلية** فى اليمن من خلال إبعاد بعض العسكريين تشير إلى أن التحرك **العسكرى المفاجئ كان من قبل الجانب اليمنى** . قابله تحرك اريترى سريع وغالبا ما تشير إلى ذلك معاقبة العسكريين فى اليمن ، كما يشير إليه هدوء الرئيس **على عبد الله صالح** فى معالجة الموقف والنزاع نفسه، ويعتمد **على صلة وثيقة بالرئيس «النورقى» ومخاوف اصيلة من تصعيد حزب الاصلاح «القبلى» ذى الروابط** الخارجية الخاصة- **للموقف لتوريط الحكم فى عملية يستفيد من أجوائها جماعة «الاصلاح» وحدهم.**

وعلى الجانب الاريترى ، لا يمكن تجاهل مرحلة اعداد الدستور ، والمخاوف من مزاعم الإسلامية «جهادية» من جهة وعروبية من جهة أخرى . وهنا تصبح المعالجة العربية للنزاع بهذا الانفعال الحاد تجاه الحكم الاريترى ادانة لمرجعيه بعض التيارات الداخلية فى ارتيريا .

واذا كانت الجزر فى ذاتها ليست بكل هذه الأهمية، وان الاجواء المحيطة داخل اليمن واريتريا هى الأكثر دلالة على أبعاد المعركة . فإنه لابد من البحث عن الأسباب الأخرى لهذه الاطراف المتعددة التى سعت إلى المنطقة بهذه الهمة.

ثمة منطق مباشر لحركة **اثيوبيا مثلا فى تطلعها لفيدرالية أو كونفدرالية مع اريتريا تعيدها إلى الساحل الذى تفتقده** مصالحها الكبيرة ، وثمة منطق لمصر فى احكام حصارها **للسودان بعلاقتها الوثيقة** حاليا مع اريتريا وأوغندا وحركة المعارضة السودانية التى تنقل بعض ثقلها إلى اسمرة ، وثمة منطق لفرنسا التى انتزعت من قبل

صمت العرب على وجودها الكثيف في جيبوتي ومياهها الاقليمية منذ استقلالها عام ١٩٧٦ بل ووجودها في جزر **القمر** منتزعة منها جزيرة **مايوت** لمستوطنيها ؟ وثمة منطق للروس بعلاقتهم مع الارثوذكسية الاثيوبية والماركسية في عهد تال للامبراطور الارثوذكسي . **أما السعودية** فان البحر الأحمر مثل الخليج هما حدود اهتمامها الاقليمي.

لكن يلفت النظر ان **الطرف الامريكي والاسرائيلي** هما الأكثر هدوءا . ويبدو انهما الأكثر تفهما للموقف . ولطبيعة العلاقات على المستوى الدولي والاقليمي ! **فالدبلوماسيات السابقة تتحرك جميعا بطريقة تقليدية . ووفق مصالح مباشرة قد تكون محدودة . لكن الصيغة الأمريكية الاسرائيلية تتحرك وفق رؤية بعيدة المدى لترتيباتهما للشرق الأوسط -الذي يمتد في نظر الغرب حتى الهضاب الاثيوبية والحدود الباكستانية والتونسية!** وفي هذا الاطار يعالج مبدأ الصراع كما تعالج مشكلة المياه والطاقة وتنويع مسالك البترول والغاز ... الخ . وذلك كله يمضي الآن في هدوء وتسلسل ناجح نسبيا ولا يضطرهما الموقف للدخول طرفا في صراعات لا تؤثر كثيرا على هذه الخطط.

وبالتالي . ما الذي يجعلهما يحتكان بالوطنية الاريترية حتى بالدفع الذي قد يستفز هذه القيادة الشابة المنطلقة للاستقرار لا الصراع والتوتر؟ وما حاجة «أسياس» لهذا السند الاستفزازي من اسرائيل أو الولايات المتحدة بينما الاستثمارات الكويتية - ونسبياً الخليجية عموما- تجد تسهيلات في اريتريا حتى اشاع البعض انها هي التي ذات مصلحة في احداث في التوتر مع اليمن وردعها تأديبا لها على موقفها السابق مع العراق.

واذا كان العرب لم يلحوا في «ضم» اريتريا للجامعة العربية عند استقلالها . فان «أسياس أفورقي» صرح في مبنى الجامعة العربية- ان الأمر متروك في النهاية للمؤسسات الديمقراطية في اريتريا . والآن بدلا من ان يحترم هذه «المأساة» للرأي . فانهم يلقون بالرأي العام الاريتري في أتون الدعاية الامريكية الاسرائيلية المعادية.

لم يطرح أحد حتى الآن مسألة التحام **الامن القومي العربي بالأمن القومي الافريقي** في اطار التعاون العربي الافريقي . حتى يمكن معالجة هذه الأزمة في اطار مؤسسات التعاون بدلا من تدويلها على النحو الذي يجري الآن- ومن خلال تصريحات أمين عام منظمة الوحدة الافريقية الأخيرة . فانه لا يبدو مهتما - للأسف- بالتراجع الهادئ الذي قامت به دوائر الجامعة العربية . **واحتداد الموقف بين المنظمتين جدير بمعالجة جادة وسريعة.**

ان الدوائر الامريكية والاسرائيلية ستبدو سعيدة تماما ومستفيدة لأبعد الحدود من استمرار هذا التوتر، دون قدرة أي طرف عربي على اثبات تدخلهما فيه بسبب ما يتضح من تأكيد كرامة الاستقلال على الجانب الاريتري . وموروث ثورتها من هذه الاستقلالية . فضلا عن أن الموقف في شرقي افريقيا والقرن الافريقي يبدو كله لصالح اريتريا وليس العرب اللهم الا بالمسعى المصري الخاص في المنطقة لظروف خاصة بدورها.

والعرب بقبولهم البعيد المدى للحلول الأمريكية في المنطقة أكدوا عدم قبولهم بحل الصراع عن طريق القوة . ولا حتى بالنضال التقليدي . ويقبلون ! بالدبلوماسية لأبعد الحدود . فلماذا لا يستفيدون من ذلك في وضع النزاع الاريتري اليمني في اطار دبلوماسي عربي واسع يحرك مياه التعاون العربي الافريقي؟.

وقد سبق ان قبلت مصر بالتفاوض حول طابا وهي واثقة من وحدة ترابها الوطني ،وحلت السعودية نزاعها السابق على الحدود مع قطر دون ضجة ،وتحل اليمن حاليا نزاعها مع السعودية على الحدود- بل وعلى مناطق واسعة تاريخيا -عن طريق التفاوض.

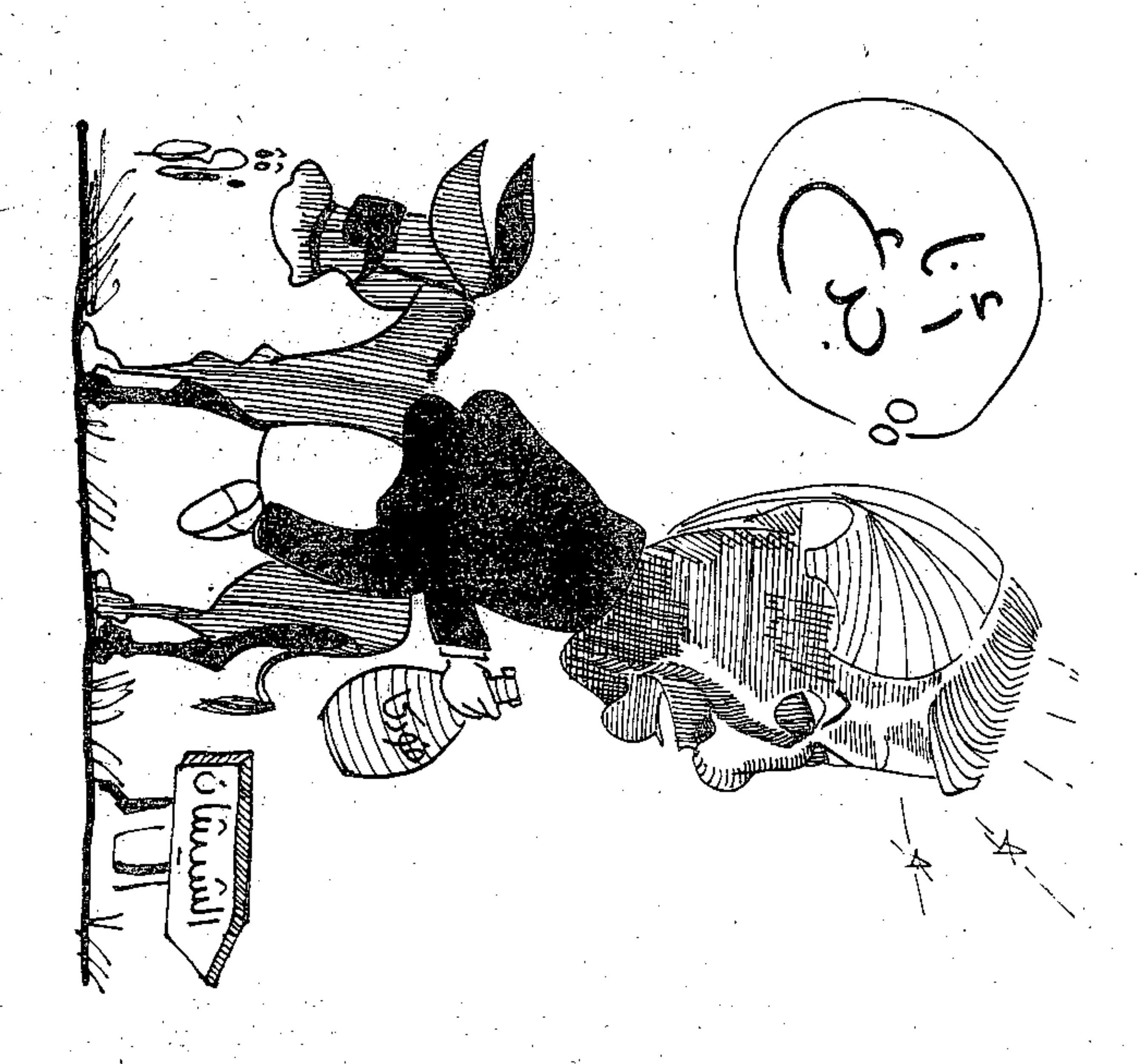
وجزر **طنب وموسى في الخليج لا نسمع** عنها لا بالقوة ولا بالتفاوض . فلماذا لا نحتكم إلى مفهوم تضامني للأمن القومي العربي والافريقي لحل مشكلة جزر **حانش وقرز** . قبل ان تعالجها دوائر الشرق أوسطية . أو تصعدها دوائر تجارة السلاح؟

وها نحن نرى وزراء دفاع أكثر من دولة أوروبية في الخليج في شهر واحد مضى . ولم نعد نعرف مدى احتمال تسرب هذا السلاح إلى اريتريا أو اليمن كمستهلكين جدد.

ان اريتريا تتحدث عن التحكيم الدولي بلغة واثقة قد تحرج الموقف العربي . والخبراء يتحدثون لصالح اليمن أحيانا . والتحكيم الدولي قد يؤدي إلى تدويل للمنطقة يضر بكافة المصالح إلا تجار السلاح . لكنه سيضر أكثر سمعة الحلول السلمية . للمنازعات بين دول تتشابك في مياه البحر الأحمر . ومياه النيل . والاستثمارات العربية . مما يجب ان تبعد عنها الاعداء الاستراتيجيين وليس الحلفاء الطبيعيون.



علي عبد الله صالح


الشيشان
فودكا

الرئيس بوريس يلتسين

بيع الأجنة والوطن

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

انتقلت روسيا من بيع الأطفال للعائلات الأمريكية والأوروبية الثرية إلى نوع آخر من التجارة أشد قسوة وإثارة للرعب . فقد كشف تحقيق تلفزيونى فى برنامج «حصاد الأسبوع» الذى عرض مساء الأحد ٧ يناير عن ازدهار تجارة بيع الأجنة التى اكتمل نموها تقريبا فى رحم الأمهات الروس، وبيعها للمعامل الطبية فى ألمانيا لتتحول هناك إلى مادة لأحد العقارات الطبية الحديثة . ولم تجد تلك المعامل- فى ظروف بؤس الشعب الروسى - أفضل من روسيا ولا أرخص من نسائها وأجنتها لتجاربها الحديثة فى ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية التى يقودها الرئيس يلتسين .

وقد استعرض التلفزيون ذلك التحقيق نقلا عن مراسله فى ألمانيا **فلاديمير كوندراتوف** . فأثار الذعر فى نفوس كل من شاهده . وفى تحقيقه المصور استعان كوندراتوف بالمواد الوثائقية المسجلة التى تمكنت صحفية ألمانية تعمل بمحطة **شبيجل** التلفزيونية الألمانية من تصويرها فى روسيا . ومنها يتضح أن عددا من الأطباء الألمان وعلى رأسهم طبيب أمريكى معروف هو **مايكل مولنر** كانوا يترددون على موسكو خصيصا من وقت لآخر للترويج لدواء جديد اخترعوه هو «**نولادور** - ٥٠٠»، الذى تنتجه شركة طبية ألمانية شهيرة هى شركة «**شيرنج**» ، وهو دواء حظرت البلدان الأوروبية وأمريكا صناعته أو بيعه أو الترويج له. ويساعد الحقن بالدواء المذكور على إجهاض الحوامل فى فترة متقدمة من الحمل كالشهر الخامس والسادس. ونجحت مجموعة الأطباء فى الترويج لاستخدام الدواء، بالاتفاق مع مجموعة من المسئولين الروس فى المستشفيات بالطرق المعروفة إياها . وإلى هنا سيبدو أن الأمر قاصر على الترويج لدواء ممنوع عالميا . ولكن نشر ذلك الدواء، كان مقدمة فحسب لما هو أبعد وأهم : أى **الاتفاق الذى أبرمه نفس الأطباء مع مديرى المستشفيات الروسية على** شراء الأجنة شبه المكتملة فى شهور **الإجهاض المتأخرة ثم إرسالها إلى** ألمانيا ، وهناك تحفظ الأجنة فى بنك **مختص أنشئ تحديدا لهذا الغرض** وتم تزويده بأحدث الامكانيات العلمية التى تسمح بحفظ الأجنة سليمة فى درجة حرارة مائة وثمانين تحت الصفر ، وملحق بالبنك مؤسسة أخرى صناعية ضخمة كاملة **لاستخلاص عيون وكلى وأكباد تلك الأجنة وبيعها لعمليات زراعة الأعضاء فى أوروبا وأمريكا** .

وفى نفس الوقت عكف الأطباء الألمان على استخلاص عقار جديد من خلايا وعظام تلك الأجنة يمنع الشيخوخة ويضمن للبشرة والجسم أسطورة الشباب الدائم .

جدير بالذكر أن **الأطباء الألمان حاولوا من قبل إجراء تلك التجارب لكن الحكومة الألمانية واجهتهم بالحظر الشديد «للطابع غير الانسانى لتلك العمليات»** . أما فى موسكو فقد نشأت -بناء على التعاون العلمى الذى سهلته الرشاوى- شبكة تجارية تقوم بإقناع النساء الروسيات الفقيرات بالحمل ثم الإجهاض فى شهور متأخرة نظير مبالغ ضخمة ، دون أن تعرف تلك النساء بقصة بيع الأجنة لاحقا.

وقلما أثار تحقيق صحفى تلفزيونى أو غيره ضجة كتلك التى أثارتها تلك القصة فى روسيا حتى أن رئيس الوزراء، أمر- فى اليوم التالى مباشرة -بتشكيل لجنة تحقيق للتأكد مما بثته قناة «ن . ت. فى»، وطالب وزير الصحة بإجراء تحقيق وإعداد تقرير لرفعه إلى الحكومة بهذا الصدد وتشكلت اللجنة بالفعل يوم التاسع من يناير



لتبدأ في ممارسة عملها.

وفي التاسع من يناير بالذات بدأت قصة أخرى غريبة حينما هاجمت مجموعة من الشيشان بقيادة **سلمان رادويف** مدينة **كيزليار** في شمال **داغستان** واحتلت المستشفى المركزي فيه وعيادة واحتجزت عدداً كبيرا من الرهائن من بينهم ثلاثون امرأة وعدد من الأطفال . وبذلك كرر **سلمان رادويف** سيناريو سابق استولى بتنفيذه **شاميل باسايف** على مستشفى **بوديونوفسك** في يونيه ١٩٩٥.

وبينما أفضت حادثة **شاميل باسايف** إلى إحياء المفاوضات بين الجانب الشيشاني والروسي ، فإن حادثة رادويف قادت إلى نتائج مختلفة تماما . ذلك أن كيزليار تقع داخل داغستان ومن ثم كان الرهائن هذه المرة داغستانيون . وأدى ذلك لاستثارة غضب الشعب الداغستاني على تلك العملية الاجرامية التي **احتمى بها رادويف وراء ظهور نساء وأطفال شعب جبلي طالما قدم دعمه السخي دون حدود لقضية الشيشان.**

ومن ناحية أخرى بدا واضحا المنحى الارهابي لحركة المقاومة الشيشانية في عمليات عديدة بدأت في ٢٠ سبتمبر ٩٥ بمحاولة اغتيال **إليج لربوف** سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي وممثل يلتسين في الشيشان بينما كان يتجه بسيارته من مطار سيفرني الشيشاني إلى العاصمة جروزني ، ثم محاولة اغتيال رئيس الوفد الروسي المفاوض **فيتشيسلاف ميخايلوف** في أواخر سبتمبر ٩٥، ثم محاولة اغتيال الجنرال **أناتولي رومانوف** قائد القوات الروسية في الشيشان في ٦أكتوبر ٩٥ وإصابته اصابة خطيرة ما زال راقدا في مستشفى بسببها دون أن يسترد وعيه حتى الآن .وفي ٢٠ نوفمبر جرت محاولة اغتيال **دوكو زافجايف** الرئيس الشيشاني الذي عينه الكرملين رئيسا للحكومة الشيشانية أولا . ثم نصبه رئيسا للجمهورية في انتخابات شكلية فيما بعد. وهكذا توجت عملية مستشفى كيزليار ذلك المسلسل من العمليات الارهابية التي عرت يأس المقاومة أو انفضاض الجماهير عنها لأسباب كثيرة. في مقدمتها اعتقاد الكثيرين بأن **الرئيس يلتسين وجوهر دوداييف يرقصان على لحن واحد**، وينفذان معا مخططا واحدا.

وقد أثارت عملية كيزليار استياء شعبيا واسع النطاق ضد الشيشانيين . حتى تدخلت **القوات الروسية ليتحول المزاج الشعبي في القوقاز وداغستان ضد الحكومة الروسية وجيشها بالكامل**.ووفقا لما بثته محطات التلفزيون الروسي فإن مذبحة اجرامية واسعة النطاق جرت في قرية صغيرة عزلاء هي **بيرفامايسكايا** التي انتقل إليها **سلمان رادويف** بالرهائن ، وهي قرية لا يزيد عدد بيوتها عن ثلاثمائة بيت متواضع تسكنها عائلات فلاحية داغستانية فقيرة. وأثارت القوات الفيدرالية الروسية- كعادتها- دهشة الجميع بعمليتها العسكرية التي استمرت لأربع أيام على التوالي دون أن تحقق هدفها المرسوم . على الرغم من أن أفضل فرق القوات الخاصة وفرقة ألفا وقوات الرد السريع مع قوات الداخلية ومصلحة الأمن وطائرات الجيش ودباباته شاركت جميعها في القتال ضد مجموعة رادويف القليلة العدد. وبدت **المعركة وكأنها معركة تحرير برلين تخوضها كل قوات دول الحلفاء ضد جيوش النازية!**. ونجح الجيش في محو القرية بكاملها من فوق سطح الأرض دون أن يحرر غالبية الرهائن معتبرا **أن ما يجرى هو** نصيبهم وقدرهم . ولكن الآثار السياسية لحريق بيرفامايسكايا تنذر بحريق آخر أكبر.

فقد عرى ذلك الحريق الوضع العاجز الذي وجد نفسه فيه الرئيس الشيشاني المعين من قبل الكرملين **دوكو زافجايف** . وتعرت أيضا شرعية ذلك الرئيس الذي نصب رئيسا في «عملية دموية» على حد تصريح **لروسلان حسبوللاتوف** .وتوالت انفجارات القنابل داخل جروزني العاصمة الشيشانية تؤكد عجز الرئيس المعين. ثم فاجأ الشيشانيون الجميع باختطاف تسع وعشرين خبيرا روسيا يعملون في محطة الكهرباء المركزية بالشيشان والاختفاء بهم في منطقة مجهولة .ومن بعدها دوى خبر الاستيلاء على سفينة تركية واحتجاز ركابها واغلبهم من الروس رهائن.

أدت المذبحة التي قام بها الجيش الروسي إلى استثارة مشاعر الشعب الداغستاني التي تمثل بكثافتها البشرية(حوالي مليوني نسمة) مركز الثقل السكاني الأول في القوقاز . خاصة بعد أن أهان يلتسين قادة داغستان برفضه الاستجابة لرجائهم الملح بعدم التدخل عسكريا إلا بعد إطلاق سراح الرهائن . وسرعان ما عمت المظاهرات الشعبية في مدن داغستان ترفع شعارات : **«موسكو رمز الخداع والكذب»** ، و **«الكرملين يلعب لعبته»**، و **«لتخرج القوات**



الروسية من بلادنا»الخ وصرح وزير الشئون القومية الداغستانية **محمد صالح** جوسيف بقوله «إن الدرس المستفاد مما جرى أن موسكو لا تتصرف مع شعبنا بشرف أو نزاهة» . وغلب الداغستانيون ثورتهم ضد روسيا على استيائهم من سلمان رادويف **وأدى التدخل العسكرى إلى وضع** القيادة الرسمية فى داغستان فى **موضع العجز أمام شعبها** ، وزعزعة وضعها مما **يجعلها** عرضة للتنحى **تحت ضغط** الحركات السياسية **الشعبية ، علما بأن تنحى هذه القيادة وانتخاب قيادة جديدة قد يفجر أزمة العلاقات القومية المعقدة القائمة بين أكثر من ست وثلاثين قومية صغيرة داخل البلد.** وبصورة أو أخرى فإن مجزرة بيرفامايسكايا -التى كان يمكن تفاديها بالمفاوضات بين الداغستانيين والشيشان- زجت بأضخم شعوب القوقاز إلى الصراع الروسى الشيشانى بحيث يمكن القول بأن العام الحالى سيشهد **اتساع** نطاق الحرب **إلى حد كبير ،وتفجير قضية انفصال القوقاز وليس الشيشان فحسب عن روسيا.**

لكن الآثار السياسية لتلك الحادثة قد تكون أوسع نطاقا داخل روسيا نفسها على عدة مستويات:

أولا : إن العملية العسكرية جرت فى ظروف تغييرات وتعديلات غريبة أجراها الرئيس يلتسين فى هيكل الحكم فى مقدمتها إقالة اندريه **كوزيريف** وزير الخارجية. وسيرجى فيلاتوف مدير رئاسة **الجمهورية، وأناتولى تشوبايس** النائب الأول لرئيس الوزراء المسئول عن عمليات التخصيص المدمرة والشائعات الخاصة بقرب تنحية وزير الاقتصاد **يفجينى ياسين** ،واستقالة **فلاديمير شوميكو** رئيس المجلس الفيدرالى (أحد مجلسى البرلمان) ، علاوة على تعيين **نيكولاى يجوروف** مديرا لرئاسة الجمهورية وهو أحد الشخصيات التى عرفت بوقوفها المتشدد الداعى للحل العسكرى فى الشيشان.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك سعى **يلتسين** خلال **أزمة بيرفامايسكايا إلى** التنحية السياسية لرئيس وزرائه **تشيرنوميردين** بالتمسك باقتحام القرية وتصفية المقاتلين واظهار ان ذلك هو المسلك الصحيح وليس ما قام به **تشيرنوميردين** فى يونيه ١٩٩٥ خلال حادثة **بوديونوفسك** حين أذعن تشيرنوميردين لمطالب **شاميل باسايف** وأذعن لمطلب شاميل بإجراء المفاوضات .

وإذا أضفنا إلى تلك اللوحة اعتبار ظهور برلمان روسى جديد بتشكيل جديد يغلب عليه الشيوعيون ، لأدركنا مدى ما تختص به العملية السياسية فى روسيا من اتجاه يتضح فى خطوات يلتسين .

ويمضى يلتسين فى تلك التغييرات محكوما بمسألة واحدة : **الفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة فى** يونيه ١٩٩٦ . والواضح أن يلتسين قد استقر على الحسم العسكرى -أو السعى لذلك الحسم قدر استطاعته- -كمقدمة لتصوير نفسه فى صورة **البطل القومى** ، **موحد** روسيا. ولهذا السبب فإنه بحاجة إلى طاقم جديد يحكم معه الشهور الخمسة القادمة ليس من بينه **أناتولى تشوبايس** الذى اشتهر وسط الشعب الروسى بأنه« مدمر **الاقتصاد**» ، ولا **أندريه كوزيريف** الذى عرف فى الغرب بـ «**الرجل الذى لا يقول سوى نعم**» .وباختصار يلتسين يريد تجديد دماء **النظام الفاسد** بعملية جراحية عسكرية وعملية أخرى سياسية مماثلة . وقد تكون النتائج النهائية التى سيحصل عليها يلتسين مخالفة تماما لما يخطط له. لكن المشكلة أنه لا يجد **أمامه طريقا آخر يسلكه سوى المزيد من العنف الذى لطخ سنوات حكمه** بدءا **من مذبحة البرلمان فى أكتوبر ٩٣ ، ثم حرب الشيشان فى أواخر ٩٤ ، وأخيرا مذبحة قرية** بيرفامايسكايا .

وربما **يوفر العنف ، وتأجيج الحرب ، ذريعة للرئيس لفرض حالة الطوارئ أو تأجيل الانتخابات الرئاسية التى يعلم يلتسين قبل غيره تمام العلم أن احتمالات فوزه فيها ضئيلة للغاية!**.

ويبدو أن الآثار السياسية لعملية **بيرفامايسكايا** قد بدأت تتضح داخل روسيا. فقد ألقى الحزب الشيوعى الروسى بمسئولية المذبحة على كاهل الرئيس والرئيس والحكومة ،ودعا فى بيان له : **كافة القوى الوطنية لتوحيد جهودها لتنحية كل المسئولين الذين قادوا البلاد إلى الحرب».**

وهو نفس موقف كتلة «يابلوكو» بزعامة جريجورى يافلينسكى ،وغيره .على حين يتدارس الحزب الزراعى وحزب سلطة الشعب الموقف من سحب الثقة من الحكومة التى تهدد بعملياتها العسكرية المتوالية والفاشلة الوطن بأكمله بالانهيار والتمزق.

ويطرق بالذهن بعد كل ذلك سؤال : إلى أين يقود يلتسين روسيا بخططه الحالية ؟ إلى الفاشية ؟ إلى الدمار ؟ أم إلى حريق أكبر تمتد فيه ألسنة اللهب عبر جبال القوقاز كلها؟.

العلاقات المصرية الامريكية
في ضوء انتخابات مجلس الشعب (٢)

أين يقع مركز مصر في اتجاهات الرأي العام الأمريكي؟

سمير كرم

رسالة واشنطن

لعل من المناسب -والمفيد أيضا - أن نبدأ هذا القسم الثاني من هذه الرسالة عن العلاقات المصرية الأمريكية في ضوء الموقف الأمريكي من الانتخابات العامة الأخيرة في مصر، بتقرير آخر لا يقل أهمية ودلالة عن التقرير الذي بدأنا به القسم الأول في العدد الماضي. وكان تقرير العدد الماضي ذلك الرصد الاحصائي الذي ترفعه وزارة الخارجية الأمريكية إلى الكونجرس كل عام عن نمط تصويت الدول المختلفة الأعضاء في الأمم المتحدة ومدى اتفاقه مع كيفية تصويت الولايات المتحدة.

التقرير الآخر الذي نبدأ به هذا القسم الثاني لا يقل عن السابق أهمية ومغزى .. على الرغم من أنه ليس رسميا كالسابق.

إنه تقرير يصدره **مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية** مرة كل أربع سنوات عن **«الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية»**.

والمجلس المذكور واحد من أهم مراكز البحث الأمريكية المتخصصة في شئون السياسة الخارجية. وهو واحد من مصانع الأفكار التي تقوم بينها وبين مؤسسات الحكم وصنع القرار في الولايات المتحدة. أبواب «دوارة» فهذه المؤسسات يدخلها إلى مناصب الوزراء، ورؤساء الولايات الرسمية ومستشاري البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ومساعدي الوزراء (الخارجية والدفاع والخزانة والتجارة) .. كذلك إلى مناصب المساعدين والباحثين في لجان الكونجرس المتخصصة خبراء آتون من «مصانع الأفكار» هذه .. ولا يلبث هؤلاء بعد أن يغادروا المناصب الرسمية أن يعودوا عبر هذه الأبواب الدوارة إلى مراكزهم كباحثين ومستشارين وأساتذة وخبراء.

ويتميز **مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية** عن باقي «مصانع الأفكار» المعنية بشئون السياسات الخارجية بأنه وحده الذي يملك إمكانيات إجراء استطلاعات شاملة لاتجاهات الرأي العام الأمريكي ازاء قضايا العلاقات الخارجية الأمريكية. ويختار المجلس أن يصدر تقريره عن نتائج تلك الاستطلاعات في العام الذي يسبق مباشرة انتخابات الرئاسة الأمريكية. وهو أمر لا تخفى دلالته على أحد. فالمقصود أن يهتدي بها المرشحون للرئاسة وأن يضعوها في الاعتبار. وهذا ما يحدث بالفعل.

من ناحية أخرى تتميز هذه الاستطلاعات بسمة تنفرد بها عن مئات استطلاعات الرأي العام التي تجرى في الولايات المتحدة- بلا مبالغة- كل أسبوع حول كافة القضايا من أعلاها أهمية إلى أقلها على سلم اهتمامات الشعب الأمريكي نفسه. وهي أن الاستطلاع الذي يجريه «مجلس شيكاغو» مرة كل أربع سنوات لا يكتفي برصد آراء ومواقف الرأي العام من خلال عينات يتم اختيارها عشوائيا وفقا للقواعد المعروفة لخبراء الاستطلاعات .. انما يعني إلى جانب ذلك برصد آراء ومواقف «القيادات» في كافة مجالات الحياة (حول شئون السياسة الخارجية) **مثل قيادة الكونجرس وقادة القوات المسلحة وقادة قطاع الأعمال (كبار رجال الأعمال) والقادة النقابيين والقادة بين رجال الدين والمؤسسات الأكاديمية .. الخ.**

وفضلا عن هذا فانه في عرضه لنتائج تلك الاستطلاعات يجري مقارنات تحليلية بالغة الأهمية .. كثيرا ما تكشف عن تفاوت يتسع كثيرا أو يضيق كثيرا بين اتجاهات الرأي لدى «المواطنين عامة» واتجاهات الرأي بين «القيادات».

أظن أن هذه لمحة كافية لتبرير تقديم آخر تقرير أصدره «مجلس شيكاغو» عن الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة .. وهو التقرير الذي صدر قرب أواخر العام المنصرم (١٩٩٥). وبطبيعة الحال فاننا سنقتصر فيما نعرضه منه على ما يتعلق بمصر بالدرجة الأولى. سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونستأنف بعد ذلك في ضوء ما نجده نتيجة محاولتنا لفهم الموقف الأمريكي من الانتخابات المصرية الأخيرة.

وعلى أي الأحوال فان مصر لا ترد كثيرا في التقرير. ولكن المرات القليلة التي نجد فيها اسم مصر فيه تقدم لنا صورة نادرا ما نعرف شيئا عنها أو عن ملامحها. وهي ملامح اتجاهات .. الرأي العام الأمريكي (والقيادات الأمريكية) ازاء مصر، فهي صورة لا نكاد نرى ملامحها من خلال تصريحات رسمية يقولها مسئولون أمريكيون إما اثناء زيارات يقومون بها لمصر، أو اثناء

زيارات يقوم بها المسئولون المصريون إلى الولايات المتحدة.

(لعلى لا أتجاوز الحقيقة اذا قلت انني أعتقد أن معظم اجهزتنا الرسمية لا علم له بهذا النوع من التقارير - واذا كان له علم بها فانه لا يطلع عليها الرأى العام المصري ، ولهذا فانها تبقى فى إطار معرفة الرأى العام الأمريكى الذى يطلع عليها).

لعل أهم سياق يأتى فيه ذكر مصر فى تقرير «مجلس شيكاغو» ما يقرره من ان استطلاعات الرأى العام (١٩٩٥) قد دلت على أن نسبة **الامريكيين الذين يعتقدون أن مصر تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة هى ٥٦ بالمئة ، أما النسبة نفسها بين ، القيادات الامريكية فتبلغ ٧٨ بالمئة** ، أى أن هناك اختلافا فى تقدير اهمية مصر للمصالح الامريكية عامة يبلغ ٢٢ نقطة بين الرأى العام والقيادات الامريكية . وهذا مؤشر إلى احتمال خضوع اتجاهات القيادات (وبالتالى السياسات الامريكية) وهو في هذه الحالة احتمال الاتجاه نحو هبوط تقدير قيمة مصر للولايات المتحدة.

في سياق اخر يرد فيه اسم مصر نجد ان نسبة **الامريكيين الذين يؤيدون خفض المساعدات الاقتصادية لمصر تزيد بنسبة ١ بالمئة عن النسبة نفسها بين القيادات الامريكية** [(لابد من الاشارة هنا الي ان التقرير لايذكرهذه النسبة او تلك في عرضه للنتائج انما اكتفى فى هذه النقطة بتحديد الفارق فى النقاط بين اتجاهات الرأى العام واتجاهات القيادات).





محمد عبد القدوس

وفى هذا الاطار كانت - أى فيما يتعلق بمسألة الموقف من المساعدات الاقتصادية الخارجية - تبين من التقرير **أن ٦٢ بالمئة من الامريكيين بشكل عام يؤيدون خفض نسبة المساعدات الامريكية للبلدان الأجنبية ، بينما لا يؤيد الخفض من القيادات سوى نسبة ٤١ بالمئة**. وهذا واحد من أوسع الاختلافات فى الاتجاهات بين الرأى العام الأمريكى والقيادات فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية.

وهنا أيضا يتمثل خطر احتمال رضوخ القيادات تحت تأثير اتجاهات الرأى العام خاصة وأنه **قد حدث زيادة فعلا فى نسبة القيادات التى تؤيد خفض المساعدات الخارجية الأمريكية التى تقدم لمصر فى** استطلاعات عام ١٩٩٥ ، لما كانت عليه فى استطلاعات عام ١٩٩١ ، إذ كانت هذه النسبة فى الاستطلاع السابق ١٨ بالمئة فقط ، وأصبحت فى العام الماضى ٤١ بالمئة (...).

وأظهرت نتائج استطلاع ١٩٩٥ أن ٣ بالمئة فقط من الرأى العام و٧ بالمئة فقط من القيادات يؤيدون زيادة المساعدات الخارجية لمصر.

بل ان التقرير يذكر بالحرف الواحد « أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة **يظهرون فى مركز أفضل من مصر وأدنى من اسرائيل لدى الرأى العام ، أما لدى القيادات فانهم يحصلون على تأييد أكبر من الذى يحصل عليه كل من هذين البلدين** » ذلك أن الذين أيدوا خفض المساعدات للفلسطينيين من الرأى العام الأمريكى كانت نسبتهم ٤٥ بالمئة ، بينما كانت النسبة نفسها بين القيادات الأمريكية ١٧ بالمئة فقط.

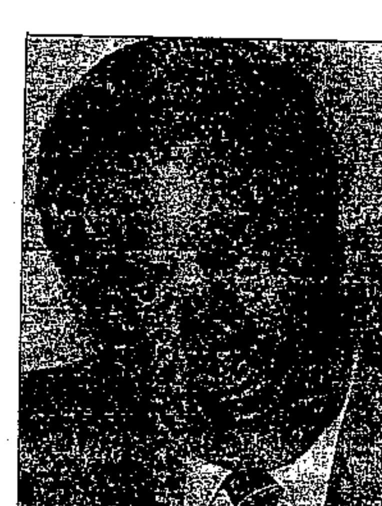
وينقلنا هذا إلى السؤال الحتمى: وماذا عن اسرائيل؟ ما هى الاتجاهات بالنسبة للمساعدات التى تحصل عليها من الولايات المتحدة؟.

لقد أبدت نسبة ٤٥ بالمئة من الأمريكيين خفض المساعدات لإسرائيل وكانت النسبة بين القيادات ٥ بالمئة . وقد اعتبر التقرير أن هذه احدى النقاط التى لا يظهر فيها اختلاف بين اتجاهات الرأى العام والقيادات.

ولابد من الاشارة فى هذا السياق إلى نقطتين مهمتين - لا تتعلقان بمصر مباشرة - ولكن لهما دلالاتهما وانعكاساتهما الأكيدة.

الأولى أن الرأى العام الأمريكى يضع





مبارك

كلينتون

مصطفى مشهور

برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية فى المرتبة الثانية مباشرة بين المشكلات الأساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة (بعد مشكلة «مخاطر التورط فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى»).

الثانية: أن المتلقى المفضل للمساعدات الأمريكية لدى الرأى العام الأمريكى والقيادات على السواء هو مجموعة الدول / الجديدة فى أوروبا الشرقية (أى الدول الأوربية الاشتراكية السابقة) ، حتى أن نسبة ٢٢ بالمئة من الرأى العام و ٥٤ بالمئة من القيادات تؤيد زيادة المساعدات لهذه الدول.. وهى نسبة عالية بوجهيها اذا وضعنا فى الاعتبار صعود الاتجاه لمعارضة برنامج المساعدات الخارجية الأمريكى.

يرد اسم مصر فى هذا التقرير على خريطة تقسم الدول فى علاقاتها بالولايات المتحدة إلى أربع فئات من حيث نسبة أهميتها لدى الرأى العام الأمريكى . وتجئ مصر فى الفئة الثالثة - وهى الفئة التى حصلت على نسبة تتراوح بين ٤١ و ٥٠ بالمئة من تقدير الرأى العام، وجاءت معها فى هذه الفئة دولتان أخريان هما تايوان والبوسنة .

وعلى سبيل ايضاح الصورة فان السعودية جاءت فى الفئة الأولى (التى حصلت على نسبة تزيد على ٧٠ بالمئة) وقد حصلت على نسبة ٨٣ بالمئة ، لا تسبقها إلا اليابان بنسبة ٨٥ بالمئة، وتأتى بعدها روسيا (٧٩٫٪) والكويت(٧٦٪) والمكسيك (٧٦ بالمئة) وكندا (٧١٫٪).

وعلى سبيل ايضاح الصورة أيضا فإن إسرائيل جاءت فى الفئة الثانية (بين ٥١ بالمئة و ٧٠ بالمئة) وقد حصلت على نسبة ٦٤ بالمئة سبقتها بريطانيا والصين والمانيا وكوريا الجنوبية . وجاءت بعدها فى الفئة نفسها جنوب افريقيا وهاييتى.

أما الفئة الرابعة (بنسبة ٤٠ بالمئة وأقل) فجاءت على رأسها فرنسا (وربما يخفف وجود فرنسا فى هذه الفئة صدمة وجود مصر فى فئة واحدة مع تايوان والبوسنة).

أما ترتيب الأهمية لدى القيادات فقد وضع مصر (بنسبة٧٨٪) فى المرتبة الحادية عشرة . جاءت روسيا (بنسبة ٩٨٪) فى المرتبة الأولى والسعودية فى المرتبة الخامسة (٩٤ بالمئة) واسرائيل فى المرتبة التاسعة(٨٦٪)

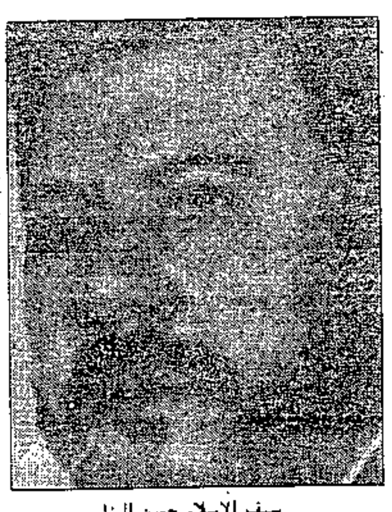
* * *

هذا هو مركز مصر فى تصور الرأى العام الأمريكى وقياداته .. أو على الأقل صورة التقريبية له . فى الأشهر القليلة التى سبقت الانتخابات الأخيرة فى مصر . وقد لا يكون موضوعنا هنا الرد على السؤال عن الكيفية التى تكون بها هذا الرأى الأمريكى بالنسبة لمصر. ولكننا نستطيع أن نتلمس اجابة عن هذا السؤال من خلال ماكتبته الصحف الأمريكية عن هذه الانتخابات . اذ تتبين أن الصحافة الأمريكية - وهى مصدر أكيد فى تكوين آراء الأمريكيين عن الدول الأخرى . وخاصة تلك التى ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات صداقة وتعاون..

وماكتب فى الصحافة الأمريكية عن الانتخابات فى مصر - من خلال مراسليها ومراسلى وكالات الأنباء الغربية فى مصر - أكثر من أن يرصد كاملا فى رسالة أو أكثر .. ولكن بعضه بالغ الأهمية فى محتواه وفى دلالته وفى طريقة توجيهه للرأى العام الأمريكى .. وبالأخص تأثيره على الأوساط المثقفة والمعنية بالشئون العالمية وإذا كانت هذه الأوساط تشكل نخبة هى بحد ذاتها نسبة صغيرة من الرأى العام الأمريكى ، إلا إنها تتمتع بنفوذ كبير على صانعى القرار فى كافة المجالات.

ذلك أن كتاب المعالجات النقدية للأوضاع فى مصر فى المطبوعات والصحف الأمريكية المختلفة هم ممن يعدون " خبراء" فى هذا المجال ، وهو تعبير وإن يكن مطاطا إلا أنه يعبر عن حقيقة واقعة . فهم ممن عملوا فى مصر كمراسلين صحفيين أو أساتذة جامعات أو مستشارين فى أى من القطاعات - الجامعات ، المؤسسات الاقتصادية .. الخ

فى ٨ ديسمبر الماضى ظهر فى الصفحة الأولى من صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية (صحيفة المال والأعمال الرئيسية) تحقيق مطول عن الانتخابات فى مصر تحت العناوين المتتالية التالية : " **اضطراب على النيل : بينما مصر تقمع الإخوان المسلمين ، البعض يخشى من رد الفعل.- القمع يفسد الانتخابات بالنسبة لخصومها المدنيين - القاهرة ترى الخطر الإسلامى.**"



سيف الاسلام حسن البنا

وتضمن هذا التحقيق عبارات من نوع أن لمصر تاريخا طويلا من الحكم السلطوى يرجع الى زمن الفراعنة . لكن طريقة معالجة الانتخابات هذا العام صدمت حتى أكثر المواطنين إنهاكا هنا(التحقيق مكتوب من القاهرة) وبالمثل فى إدارة كلينتون التى أعربت عن انزعاجها . لقد واجه الرئيس مبارك تحديا ديمقراطيا منه جماعة الاخوان المسلمين ، أكبر جماعة اسلامية فى مصر . فلم تترك حكومته العلمانية شيئا للصدفة . وأخذت العشرات إلى السجون".

ويقول المراسل الذى كتب التحقيق إنه " فى السنوات الأخيرة حاولت حكومات الولايات المتحدة وأوروبا أن توقف صعود التطرف الإسلامى فى مصر وفى غيرها برعاية حوار مع الجماعات المعتدلة ، بما فيها الاخوان المسلمون ويضيف " بالنسبة لكثيرين من المصريين وخبراء الشرق الأوسط بين فيهم بعض المسئولين الأمريكيين - تبرهن تجربة القلاقل فى الجزائر على أن الطريق الأوحد لصد الاحياء الإسلامى فى الشرق الأوسط هو تعزيز التيارات الديمقراطية داخل الحركة" ثم يذهب المراسل إلى أن حركة الإخوان المسلمين " تتمتع بتأييد واسع تمد شبكته عبر العالم العربى وأوروبا والولايات المتحدة وهدفها الذى هو اقامة دولة إسلامية بالسبل السلمية ، هو هدف جذاب لهذه القاعدة الآخذة فى الاتساع من الطبقة المتوسطة من المهنيين والمثقفين ورجال الأعمال المسلمين"

وكما تتقاطع كل الكتابات الأمريكية والتصريحات الرسمية الأمريكية بالمثل عند نقطة " المراقبة الخارجية" للانتخابات ، كان تحليل "وول ستريت " يقول أيضا أن الرئيس مبارك نفسه حظر على الجماعات الأجنبية مراقبة الانتخابات زاعما أن هذا ماس بالكرامة " ويضيف أن مبارك بسحقه الاخوان المسلمين فى مصر يدفع الجماعة إلى العمل السرى وإلى الخارج . هذا مايقوله البعض..؟

ولم يكتف المراسل الأمريكى بكل تقديراته الإيجابية عن الإخوان المسلمين فأفرد جانبا كبيرا من تحقيقه الطويل لحديث مستفيض مع مصطفى مشهور مرشد الجماعة

وأحاديث أخرى جانبية مع قيادات أدى منهم : **عز الدين مالك** الذى يصفه المراسل بأنه من صناع النسيج فى القاهرة وإسلامى نشط منذ الثلاثينات والمحامى **محمد سليم العوا وسيف الاسلام حسن البنا ومحمد عبد القدوس**. ومن خلال معلوماتهم يصف جماعة الإخوان بأنها" جماعة محكمة الروابط تتصل بقطاعات أعمال وقطاعات خيرية يسيطر عليها أعضاء فى أنحاء العالم النشطون يجمعون الأموال للقضايا الإسلامية ويديرون مستشفيات ومدارس . وهم يديرون أيضا بنكا ضخما فى جزر الباهاما . وواحدة من أضخم شركات الإنشاءات فى الشرق الأوسط وكثيرا من شركات التجارة".

ويلمح القارئ فى هذه المعلومات - من صحيفة المال والأعمال الأمريكية - **مايشبه الدعوة إلى فهم هذا الجانب من نشاط الإخوان المسلمين باعتباره دالا على عقلية لاتتعارض مع المصالح الأمريكية** .. دون أن يقول المراسل هذا بطريقة صريحة أو مباشرة إلا أنه يصطدم بحقيقة لايمكن تجاهلها : " لكن الإخوان المسلمين لايقبلون سلام مصر مع إسرائيل . أن الجماعة تحتفظ بروابط وثيقة مع حركة حماس الاسلامية الفلسطينية التى تحمل راية الإخوانية فى فلسطين" .. وهو تعبير ينسبه المراسل إلى" الشيخ" مشهور.

وهكذا يبرز هنا أيضا - التناقض ذاته الذى يظهر فى المواقف الرسمية الأمريكية - إزاء الإخوان المسلمين والانتخابات المصرية الأخيرة.

ولقد أحاط غموض والتباس شديدين بالتصريحات الرسمية الأمريكية عن الانتخابات .. **من ناحية هذا " التناقض الوجدانى" لدى صانع القرار الأمريكى بين تأييد الإخوان المسلمين " حرصا على الديمقراطية " وتأييد الحكومة المصرية حرصا على السلام فى الشرق الأوسط**. لكن جانبا آخر من هذا الالتباس ناتج من أن التصريحات الرسمية الأمريكية لم تنقل فى الصحافة المصرية (سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة) بدقة وموضوعية. لقد حاول كلُ أن يقرأها " على مزاجه".

لقد صدرت تصريحات رسمية محددة من **المناطق الرسمية باسم الخارجية الأمريكية. نيكولاس بيرنز** ردا على أسئلة وجهت إليه عن الانتخابات المصرية فى أيام ١و٤و٧ ديسمبر الماضى. ويمكننا الاكتفاء بتلك التى أدلى بها يوم **٧ ديسمبر** لأنها كانت أشملها جميعا.

سئل المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية فى ذلك : " هل وجدتم فرصة لفحص نتائج الجولة الأخيرة من الانتخابات المصرية . وهل تعتقدون أنها كانت حرة ونزيهة ؟

وهذه كانت - بالحرف الواحد الإجابة التى قدمها بيرنز:

" لقد تمت الجولة الثانية من الانتخابات يوم أمس ٦ ديسمبر فى الدوائر التى لم يكن أى مرشح قد فاز فيها فى الجولة الأولى . وبشكل عام فإن مانفهمه أن أكثر من ٦٠٠ مرشح كانوا يتنافسون فى هذه الجولة الثانية على ٣١٧ مقعدا من مجموع ٤٤٤ من المقاعد فى مجلس الشعب المصرى.

" ونحن لانزال متأثرين بحقيقة أنه كان هناك اقبال كبير على التصويت . وهذا صحيح بشكل خاص فى المناطق الريفية من مصر . وتوحى التقارير الأولية عن الجولة الثانية بأن عددا من مرشحى أحزاب المعارضة قد فازوا بمقاعد تعد بما يزيد على العشرة.

" **مع ذلك فنحن لانزال قلقين بشأن التقارير عن مخالفات وتحرشات بالمرشحين . وتمشيا مع ماالتزم به الرئيس مبارك علنا عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة فإننا نتوقع بالكامل أن تحقق الحكومة المصرية فى المخالفات وأن تعممها باتخاذ الإجراءات المناسبة**".

ونحن نلاحظ أن كثيرين من المصريين قد أخذوا المبادرة لمراقبة العملية الانتخابية والتعقيب عليها. كذلك فإنا نلاحظ أن المحاكم المصرية تحقق بالفعل فى ادعاءات بوقوع تزوير وتحرشات بدنية وأشكال أخرى من العنف فى أماكن الاقتراع . وأن النتائج الانتخابية فى كثير من الدوائر قد أوقفت بأوامر المحاكم بانتظار تحقيقات إضافية".

وأود أن الاحظ أيضا أن وزارة الداخلية المصرية قد بدأت تحيل قضايا سوء سلوك الشرطة إلى المحاكم للتحقيق فيها. **وهكذا فإننا نعتقد أن من المناسب أن ننتظر قرارات تلك المحاكم وأن ننتظر إجراءات الحكومة المصرية فى شأن هذه الشكاوى المتعددة والادعاءات حول الانتخابات قبل أن ندخل فى أى تعليق تفصيلى آخر عن الانتخابات**"

وعندما سئل المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية : هل كان لكم أى مراقبين على الأرض؟ وهنا وجه بيرنز السؤال إلى أحد مساعديه ثم عاد يرد قائلا "أن سفارتنا قد راقبت بصفة غير رسمية . **لم تكن جزءا من مجهود لمراقبة دولية**"

فيما عدا النقاط التى أوضحها رد المتحدث بيرنز فى ذلك اليوم فإن من الواضح أنها كانت تشكل تخفيفا للهجة التى رد بها على سؤال وجه اليه يوم **أول** ديسمبر الماضى :

هل تعتبر الولايات المتحدة الانتخابات (المصرية) حرة ونزيهة ؟

لقد أجاب وقتها قائلا:

" **أننى أريد أن أؤكد مجددا أن التقارير عن مخالفات وتدخل من جانب الحكومة . إذا ماتأكدت . تكون متناقضة مع تعليمات الرئيس مبارك العلنية إلى حكومته بألا تتدخل ومع التزام الحكومة المصرية العلنى بعقد انتخابات حرة ونزيهة . أننا نتوقع أن يتم تحقيق فى كل مزاعم التزوير والمخالفات الانتخابية**"

ويبقى أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية كان قد أجمل الرد النهائى على السؤال الذى طرح عليه يوم ٧ ديسمبر عما إذا كانت جماعات مراقبة دولية قد حضرت الانتخابات فى مصر . وقد علق المكتب الصحفى فى الخارجية الاجابة التالية على السؤال مساء اليوم نفسه:

" **فى حدود معرفتنا لم يكن مراقبون دوليون حاضرون فى مصر للانتخابات لكن الانتخابات روقبت عن كثب من جانب السفارة الأمريكية وسفارات أخرى فى القاهرة ؟**"

وأهم مايلاحظ على هذه الاجابات الرسمية تجنبها الإشارة مباشرة إلى جماعة الإخوان المسلمين .. اكتفاء بورودها فى أسئلة الصحفيين الذين وجهوا هذه الأسئلة . وربما اكتفاء - أيضا - بذكر الجماعة على نطاق واسع فى التغطية الصحفية فى الإعلام الأمريكى على اختلاف اتجاهاته والتركيز على وصفها بأنها "**ذات نفوذ واسع وتتمتع بتأييد عريض وتتسم باللاعنف**" (على حد تعبير **سيرونا جنكيز** فى صحيفة **واشنطن تايمز**" اليمينية يوم ١٩ ديسمبر الماضى .. وهو تعبير تكرر كثيرا استخدامه فى كافة التحقيقات الصحفية التى غطت أنباء الانتخابات المصرية فى الإعلام الأمريكى . وبما فيها تغطية وكالات الأنباء الأمريكية التى تنتشر تغطيتها الاخبارية فى وسائل الإعلام فى أنحاء العالم) وكانت السمة المشتركة الأخرى فى هذه التغطية التأكيد **بأن الإخوان المسلمين سيجدون أنفسهم مجبرين على اللجوء للعمل السرى أو الانخراط فى صفوف الجماعات المتطرفة**.

والأمر المؤكد أن **واشنطن أوضحت للقاهرة - عبر القنوات الرسمية . الدبلوماسية وغير الرسمية - مدى استياءها من طريقة أداء الانتخابات المصرية . ابتداء من رفض حكومة الرئيس مبارك مبدأ المراقبة الأجنبية** . إذ المعروف جيدا فى واشنطن أن

أهم ملامح "**الديمقراطية**" كما تشترطها الولايات المتحدة بالنسبة للبلدان التي تتحول إلى الاقتصاد الحر ويطلب منها توسيع نطاق "**الخصخصة**" حتى لاتعود أمامها أية حدود ، هو قبول المراقبة الأجنبية للانتخابات.

وهذا ماطلبته واشنطن وحققته في الانتخابات الأخيرة في **بولندا** وبعدها في **روسيا** وهذا ماأصبح بمثابة "روتين" تتوقع واشنطن السير عليه حيثما كانت هناك شكوك أو احتمالات غير مواتية. **والواقع أن مبدأ المراقبة الأجنبية للانتخابات يسير نحو التحول إلى ممارسة تفرض على البلدان التي تحصل على مساعدات اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية من الولايات المتحدة أيا كان تمداذها وأيا كانت نسبتها إلى مجمل المساعدات الأمريكية الخارجية.**

ولايخرج هذا بأي حال عن إطار التصور العام الذي يطلق عليه ضرورات "النظام العالمي الجديد" .. وأحد هذه "الضرورات" تراجع أو انحسار مفهوم "السيادة" في العلاقات الدولية لصالح الدولة الأعظم الوحيدة في عالم مابعد نهاية الحرب الباردة . ولهذا فإن رفض الرقابة الأجنبية (وإن كانت التسمية المفضلة لدى الأمريكيين هي "المراقبة الدولية") يعد رفضا لمبدأ السيادة المحدودة وينظر إليه بالتالي على أنه موجب لاعادة النظر في شروط العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول المعنية .. بل موجب لإعادة النظر في العلاقات بين الدولة و"الغرب" بمعنى أوسع.

ولهذا فإن من **قبيل التهوين من الأمور الاعتقاد بأن تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة على الموقف الأمريكي تجاه مصر ، وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين قد انتهى عند حدود التصريحات الرسمية والتغطية الإعلامية التي تكاد تكون قد اكتسبت طابعا عدائيا** . وصحيح أن الولايات المتحدة - سواء ممثلة في الإدارة أو في الكونجرس - ستراعي دائما مصالحها في مصر في ضوء تصريحات محدودة لأهمية مصر القومية والإقليمية إلا أنه من المؤكد في الوقت نفسه أن **تجربة الانتخابات المصرية أضافت صعوبة جديدة إلى مصاعب العلاقات المصرية الأمريكية** وأن هذه المصاعب الاضافية الناجمة عن خلافات واختلافات عديدة في السياسات والمواقف - ستنعكس في كل مناقشة قادمة خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية . قيمتها من ناحية ومن ناحية أخرى شروطها وكيفية انفاقها ومن له القرار بشأن هذه الكيفية ، بل وطريقة المحاسبة عنها . هذا فضلا عن تأثير هذه المصاعب الجديدة على العلاقات الاقتصادية ونصيب مصر من السوق الأمريكية ومدى إقبال الاستثمارات الأمريكية على العمل في مصر وشروطها لذلك.

فهل يعكس هذا كله إخلاصا مبدأيا أو عقائدياً أو حتى سياسيا من جانب الولايات المتحدة لأهمية "الانتخابات الحرة والنزيهة" للعملية الديمقراطية - حيثما كانت؟ أم أنه يعكس - بالأحرى - سعي الولايات المتحدة للتأثير في اتجاه خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية؟

لقد راقبت مع غيرها من المراقبين الغربيين - الانتخابات الروسية مرتين ، الأولى في الاستفتاء العام الذي أجراه الرئيس الروسي **يلتسين** عام ١٩٩٣ لتشديد قبضته على السلطة في مواجهة البرلمان الروسي المنتخب ، والثانية في ديسمبر الماضي . وبينما يعرف العالم كله أن استفتاء ٩٣ الروسي كان تلاعبا قسريا بالعملية الديمقراطية انتهى بإزاحة السلطة التشريعية الشرعية المعارضة لسياسات هيمنة المصالح الغربية على روسيا إلا أن واشنطن وصفت الاستفتاء رسميا وإعلاميا بأنه "حر ونزيه" وكان دعما للديمقراطية الجديدة في روسيا بعد انهيار النظام السوفيتي الشمولي وبالمثل فإن المراقبة الأجنبية (الأمريكية أساسا) للانتخابات الروسية الأخيرة سمحت لواشنطن بأن تقول أن هذه الانتخابات كانت بدورها "حرة ونزيهة" . وأن تنحى جانبا اتهامات الروس أنفسهم لحكومتهم بأنها استخدمت وسائل عديدة للتأثير على النتائج لصالح "الاصلاحيين" المؤيدين ليلتسين . وفيها استخدام أصوات العسكريين في تزوير فاضح للنتائج . على الرغم من أنها لم تحل دون فوز الشيوعيين بنسبة ٢٢ بالمائة من أصوات الناخبين **وقد تساءل كثيرون . كم كان يمكن أن تكون هذه النسبة لو أن يلتسين وأنصاره لم يتحكموا في طريقة تصويت ٧ر١ مليونا من العسكريين ؟**

فلماذا اختلف تعامل واشنطن مع الانتخابات المصرية عن تعاملها مع الانتخابات الروسية ؟

لايكفي الرد بأن السبب هو رفض المراقبة الأجنبية في حالة مصر .. وإن كان هذا ذاته سبب جوهري بالنسبة للمسئولين الأمريكيين . إنما لابد من اعتبار الانتقادات الأمريكية تحذيرا يتعلق بالانتخابات التالية . ويتعلق بالقدر نفسه بما تريد واشنطن أن تراه من تغييرات في مصر.

أن الموقف الأمريكي يكشف بطريقة حسية واضحة عن تقدير بأن الإخوان المسلمين يشكلون على الرغم من كل شعاراتهم - "أقل القوى المعارضة في مصر عداء لأمريكا والمصالح الأمريكية" ويكشف بالمثل أن لدى المسئولين الأمريكيين تقديرا بأن المسافة واسعة بين شعارات الإخوان وهم في المعارضة ، سواء فيما يتعلق بالسلام مع إسرائيل أو القضايا الخارجية والداخلية الأخرى والمواقف العملية الواقعية التي يمكن أن يتبنوها إذا شاركوا في السلطة أو انفردوا بها.

ولابد أن نعود بنظرنا عند هذه النقطة إلى ماسبق أن ذكرناه في القسم الأول من هذه الرسالة (عدد يناير ١٩٩٦ من "اليسار") من أن الأجهزة الأمريكية بصدد القاء نظرة عن كثب على الوضع الأمني والسياسي في مصر

ومثل هذه النظرة لايمكن أن تقتصر على وضع الحكومة ومركزها وسياساتها .. إنما تمتد إلى وضع المعارضة ومركزها وسياساتها وفي موقع المحور منها - حسب النظرة الأمريكية التي أوضحها الموقف من الانتخابات - الاخوان المسلمون.

ومثل هذه النظرة لايمكن أن تكتمل إلا إذا اعتمدت على اتصالات مباشرة ولايغيب عن الأذهان أن واشنطن اعتمدت منذ سنوات عدة أسلوب الانفتاح على كافة القوى السياسية في كل البلدان ، حتى الاتصالات الدبلوماسية أصبحت تشمل القوى المعارضة متخطية الحكومات والقنوات الرسمية.

ولعلنا نشعر في النهاية أننا أمام لوحة ألغاز معقدة تتألف مكوناتها من مئات بل آلاف القطع . من أرقام ونسب استطلاعات الرأي العام والاتجاهات السائدة بين القيادات إلى التقارير الرسمية عن مساحات الاتفاق ومساحات الاختلاف بين سياسات القاهرة وسياسات واشنطن على الخريطة السياسية الدولية .. حتى تناقضات المواقف الأمريكية بين المبادئ المعلنة ، من حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية إلى السيادة المحدودة ومصالح الدولة الأعظم وممارسات الدول الصغيرة ومشكلاتها ..

وهو شعور له مايبرره:

فالتناقض كامن بين مكونات السياسة الأمريكية وأدوارها حتى الأعماق ، وإلى حد يجعل كل الاحتمالات واردة . وهذا مايحاولون دراسته لإيجاد سبل فتح السبيل أمام أكثر الاحتمالات ملاءمة لصالحهم.

وعلينا أن **لانستغرب إذا كانت أمريكا قادرة على انتقاد الانتخابات المصرية .. في الوقت الذي تتحلى فيه بالصمت الكامل عن الانتخابات السعودية في الأولى هناك مايلائم متطلبات الديمقراطية الأمريكية .. وفي الثانية ليس هناك مايتعارض معها (..).**

إضرابات فرنسا .. رهانات خاسرة ؟!

لماذا لم تشهد فرنسا ٦٨ أخرى ؟



رسالة باريس

في خضم الإضرابات التي شهدتها فرنسا منذ نهاية شهر نوفمبر ، ظهرت بسرعة في أحاديث القيادات السياسية والنقابية على حد سواء إشارات متكررة إلى مايو" ١٩٦٨". الأوائل في خوف من تصاعد الأحداث والآخرون في تهديد بأن يعاود التاريخ نفسه . راهن المضربون على" مايو ١٩٦٨". وارتفعت بورصة المطالب في الصراع مع الحكومة يوما بعد الآخر ، حتى وصلت إلى المطالبة بالسحب الكامل لمشروع **جوبيه** الخاص بتعديل القوانين الاجتماعية .

ولكن النهاية أتت بعد ثلاثة أسابيع ليطمئن السياسيون وليتراجع النقابيون فلقد ابتعد شبح ١٩٦٨ . ولم تسفر الاضرابات والمظاهرات التي شلت البلاد شللا تاما وعلى الرغم من قسوتها وشدتها ودرجة عموميتها إلا عن انتزاع بضعة وعود مكتوبة من قبل حكومة جوبيه ، و"قمة اجتماعية" عقدت للبحث والتشاور ولم تسفر عن شئ ملموس.

وحكومة جوبيه وإن لم تخرج منتصرة ، إلا أنها لم تخرج خاسرة . فخطة " الإصلاح" - كما يسميها أصحابها - ماضية ، وفصلت بعض بنودها التطبيق الفعلي بل الأكثر . فإن شعبية الحكومة ورئيس الدولة تبدو - وأيا كان حكمنا على مصداقية استطلاعات الرأى العام - في تصاعد مستمر . وفي خطابه التقليدي للشعب الفرنسي للتهنئة بالعام الجديد ، كانت رسالة شيراك واضحة : **لا بديل عن جوبيه ولا عن إصلاحات جوبيه.**

وعلى الرغم من التهديد باستئناف الحركة من قبل طلبة الجامعات الذين نزلوا إلى الشارع يوم ١٦ يناير ، ومن قبل النقابات إلا أن الحركة تبدو وكأنها فقدت أنفاسها تدريجيا فلماذا إذن كانت هذه الاضرابات ؟ وهل كانت رهانات المضربين خاسرة؟

الحالة الفرنسية تقدم نموذجا صاخبا عالي الصوت لعالم مابعد القرن العشرين ففرنسا **حالة نموذجية للدولة المركزية ، و"للدولة - الراعية " لسياساتها الاجتماعية ، ولأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع العام .** وبالتالي ، فإن مايحدث على الساحة الفرنسية يخرج عن نطاق الحالة الخاصة لطرح تساؤلات أعم.

الإضراب بالإنابة

مالفت النظر في حركة إضرابات ديسمبر هو بلا شك **التعاطف الواسع النطاق الذي حظى به المضربون من كافة قطاعات الشعب** كانت أجل صورة في تحمل سكان العاصمة لجحيم الحياة اليومية دون مواصلات على الإطلاق وفي ظل طوابير للسيارات تضاهي إن لم تفق طوابير القاهرة في أشد ساعات النهار ازدحاما . كان متوسط مايقطعه الباريسي كل يوم نحو خمس ساعات من السير على الأقدام ، ومع ذلك ، سادت روح من التعاون والتضامن بل روح من المرح لاتعرفها في العادة حياة باريس المتجهمة الوجه البالغة في العزلة والانفرادية. جاء الاضراب ليزيح الستار عن" أمراض اجتماعية" تنيش المجتمع الفرنسي وتختفي وراء الوجه العابس للعاصمة لخصها علماء النفس والاجتماع **بحالة من الاكتئاب العام** لم تعرفه فرنسا منذ ١٩٢٩ . **تحول هذا** الاكتئاب إلى انضمام سلبي إلى المضربين . **فقد رأى كل فرنسي الاضراب - وعلى الرغم من الأضرار بمصالحه المباشرة والآنية - تعبيرا عن قلقه وعدم اطمئنانه للمستقبل** . والذين عجزوا عن المشاركة الفعلية - كعمال القطاع الخاص - عبروا عن تضامنهم بتحمل الأعباء اليومية. **كان الشعب الفرنسي كله مضربا ، وإن كانت قلة هي التي توقفت فعليا عن العمل.**

لماذا ضعفت الحركة؟

إذن لماذا وهنت الحركة تدريجيا؟ لعل العامل الأول هو أن الحركة في حقيقتها كانت **ضد طريقة "التغيير" بأكثر من "رفض للتغيير"**. مشاعر الرفض اختلطت برأى عام كان يؤمن بأنه "لابد من إحداث تغيير ما" وكان هذا التناقض وراء التآكل الذى أصاب أعداد المضربين تدريجيا. **المثال الأكثر وضوحا كان فى صفوف طلبة الجامعات أول من أسلم الراية على الرغم من الدور التاريخى التقليدى لها**.

وفى صفوف المعارضة السياسية، سيطرت لغة "**الكيفية** على لغة "المضمون". تحدثت عن حكم **التكنوقراط** - الذى يمثله جوبيه - فى مقابل حكم رجل السياسة الذى يدرك كيفية التعامل مع الشارع وتمهيد الرأى العام لما ينوى القيام به. ولأدل على ذلك من تصريحات الوزير الأسبق - **كوشنير** - عندما قال: "**جوبيه لايعرف كيف يحكم**" ووزير الداخلية فى عهد بلادير، **شارل باسكوا** الذى قال: "**الشعب الفرنسى فى حاجة إلى الحب**" بينما تداول الشارع طوال الأزمة السخرية من رئيس حكومته، وكيف أن المضربين يطالبونه بأن يترجم مايقوله إلى الفرنسية، للدلالة على القطيعة فى اللغة مابين الحكم والشعب وموقف القيادات النقابية كان هو الآخر دليلا على هذا التناقض الداخلى **مارك بوندبل**، المسئول عن واحدة من أهم النقابات والحليف التقليدى للحزب الجمهورى الحاكم كان احتجاجه منصبا على تجاهله - هو وكافة القوى الاجتماعية - بأكثر من الاحتجاج على "الإصلاح"!.

ويعود مصدر الضعف الثانى إلى أن **الرفض كان - على العكس من ١٩٦٨ - بدون بدائل**. وهو مايمكن ملاحظته بشكل خاص لدى طلبة الجامعات. فلقد اجتمع ممثلو الحركة الطلابية طيلة ليلة بأكملها فى جامعة السوربون الجديدة وهم عاجزون عن التوصل إلى مطالب موحدة استعدادا للقاء وزير التعليم. وهو ماعلق عليه أحد القيادات بقوله: إن الطلبة لايعرفون ماذا يريدون.

وإدراك الحكومة لهاتين النقطتين دفع بها إلى القيام بحملة صحفية ضخمة تحت عنوان: "هل تعرف مشروع التعديلات الاجتماعية الجديدة؟".

أيدى ماستر يخت

مسئولية "أوروبا الموحدة" رغم كل التبريرات - واضحة لاتترك مجالا للشك. فالمادة ٩٠ من معاهدة روما بكفالة المنافسة وإن كانت لاتنص صراحة على إنهاء القطاع العام وتصفيته إلا أنها تتضمن بشكل غير مباشر صك إعلان وفاته. وأخطر مافيها هو البند الثالث الذى يعطى للجنة "المنافسة" الحق فى مراقبة تطبيق الدول الأعضاء للمادة، والحق فى إعطاء تعليمات أو قرارات بهذا الصدد. ورغم أن هذا البند لم يستخدم كثيرا طيلة العقود الثلاثة الماضية إلا أنه ساهم فى الإضعاف التدريجى لنطاق القطاع العام فى دول المجموعة ومنذ معاهدة ماستريخت، تواترت بسرعة أكبر تعليماته إلى الدول الأعضاء. وهى تعليمات تتعلق بثلاثة قطاعات لها مغزاها: **النقل والمواصلات، الطاقة ثم البريد والمواصلات اللاسلكية**.

والصراع الآن هو بين الشعب الفرنسى وقادته أولا، إلى أى مدى تضحى فرنسا بالفرنسيين فى سبيل الفرنك وخليفته "الأورو"؟

وماهو مدى استعداد القادة الفرنسيين للاستماع إلى مطالب الشعب الفرنسى بإعطاء طابع اجتماعى لبناء أوروبا الموحدة اقتصاديا.

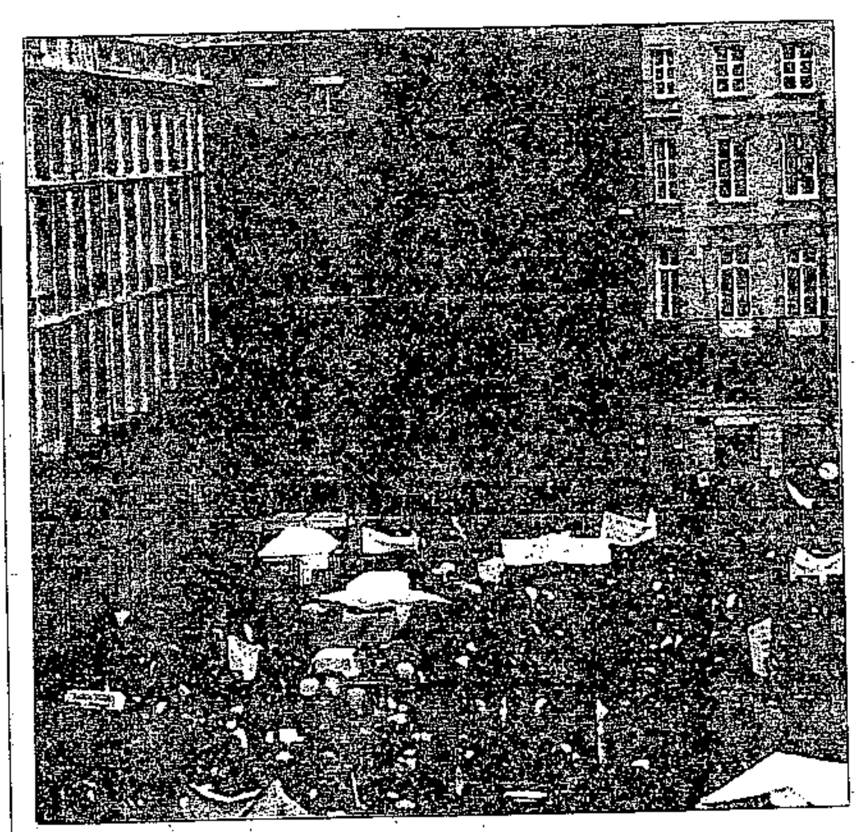
ثم هو صراع بين فرنسا - بميراثها الاجتماعى - وبين سائر المجموعة بخاصة ألمانيا. إلى أى مدى يستطيع أن يصمد تراث **"القطاع العام" و"الخدمة العامة" الذى يتعامل مع الأفراد من منطلق المواطنة وبالتالى حق كل مواطن فى الحصول على الخدمات الأساسية وواجب الدولة فى توفيرها له**، أمام ماتنادى به بروكسل من مفهوم "القطاع المعمم" "univesal servic" - الخارج من قلب **التاتشرية والريجانية** والذى يحول المواطن إلى محتاج، ويقصر الحق على إعانة تقدم فقط فى حالة عدم استطاعته الحصول على الخدمة بشروط السوق ويضيق مجالات تطبيقه ويجعله مشروطا بمستوى الدخل. **فبدلا من الخدمات التى ظلت توفرها الدولة - الراعية حتى الآن - يصبح القطاع المعمم" قاصرا على سبيل المثال على البريد دون المواصلات اللاسلكية كالهاتف، والكهرباء دون الغاز.. إلخ**.

هل ينجح المجتمع فى سد الثغرة التى تخلو تدريجيا بانسحاب الدولة؟ وهل يملك الإمكانيات اللازمة للقيام بهذا الدور؟

هل تنجح "اللا" الفرنسية فى ترويض "اقتصاد السوق لتحويله إلى "اقتصاد اجتماعى للسوق"؟

هل كانت إضرابات فرنسا، والحركات المتوقعة من قبيل الأنفاس الأخيرة و"حلاوة الروح" أم هى بالفعل تحمل فى طياتها رفضا لما هو قائم، وضغطا كافيا لكى لاتكون الأمور كما كانت عليه من قبل؟.

الأيام القادمة هى وحدها الكفيلة بالرد على ماكسبته الإضرابات وماخسرته من رهانات.



تركيا

الطبقة الحاكمة والخيار الصعب بين «الأصولية والعلمانية».



جرت الانتخابات البرلمانية في تركيا - منذ أكثر من شهر - وسط مشهد سياسي حافل العديد من المؤشرات والتطورات جعلت المعركة الانتخابية تتسم بالركود وعدم الحيوية. رغم انعكاسات نتائجها على مصير تركيا . خاض هذه الانتخابات ١٢ حزب من مختلف التوجهات السياسية التي تتوزع على ثلاث جبهات رئيسية

جبهة **اليمين** التقليدي . وتتمثل بحزب «**الطريق القويم**» و حزب «**الوطن الأم**» **وجبهة اليسار** (الاشتراكي الديمقراطي) ويمثلها حزب «**اليسار** الديمقراطي» وحزب «**الشعب** الجمهوري» وجبهة اليمين الديني الذي يمثله حزب «الرفاه **الاسلامي**» وظهرت قوتان على شكل حركتين سياسيتين هما: **الحزب الديمقراطي الشعبي(الكردي) الذي** يعد الوريث الشرعي لحزب الشعب الديمقراطي المحظور . اضافة إلى **(الحركة العلوية العلمانية)** التي قدمت نفسها من خلال شعار(الديمقراطية والسلام) وغاب عن هذه الانتخابات اليسار **الماركسي** ، **نظرا لحظر الدولة لجميع فصائله.**

جاءت نتائج الانتخابات بمثابة درس قاس للأحزاب اليمينية التقليدية ، خاصة للسيدة تانسو **تشيللر** " رئيسة الوزراء، وزعيمة حزب الطريق القويم حيث فاز **حزب** الرفاه **الاسلامي بأغلبية المقاعد(١٥٨ مقعدا) متقدما على حزبها الذي حصل على(١٣٥ مقعدا) وحزب** الوطن الأم(١٣٣ مقعدا) **في الوقت** الذي نال فيه حزب **اليسار الديمقراطي (٧٥ مقعدا)** ، **وحزب الشعب الجمهوري (٤٩ مقعدا) وسقطت كل الاحزاب الصغيرة بسبب عدم حصولها على نسبة الـ (١٠٪) على الصعيد القومي التي حددتها المحكمة الدستورية كشرط لدخول البرلمان.**

الرفاه والخطاب المزدوج

فوز حزب **الرفاه الاسلامي** بالمرتبة الأولى في هذه الانتخابات ، يرجع إلى أنه استطاع أن يشق طريقه بقوة في أوساط الجماهير التركية حيث نجح في خلق قاعدة اجتماعية متناقضة . مؤيدة من الفقراء والمهمشين وبرجوازية المدن وفلاحي الريف وطلبة الجامعات ، وشهد الحزب صعودا مطردا في جماهيريته) ، فمن (٨١,٩٪) من أصوات الناخبين عام ٨٩ إلى (٩ر ١٦٪) عام ٩٩١) إلى(٧ ,١٩٪) في الانتخابات المحلية الأخيرة التي جرت في مارس ١٩٩٤ ، وتزعم **البلديات في أكثر من ١٥ مدينة من المدن التركية الـ (٢٧)** ومنها **اسطنبول وانقرة**) ،والملاحظ أن كل المناطق التي سيطر عليها الحزب في الانتخابات تعاني من الاهمال والفقر والحرمان.

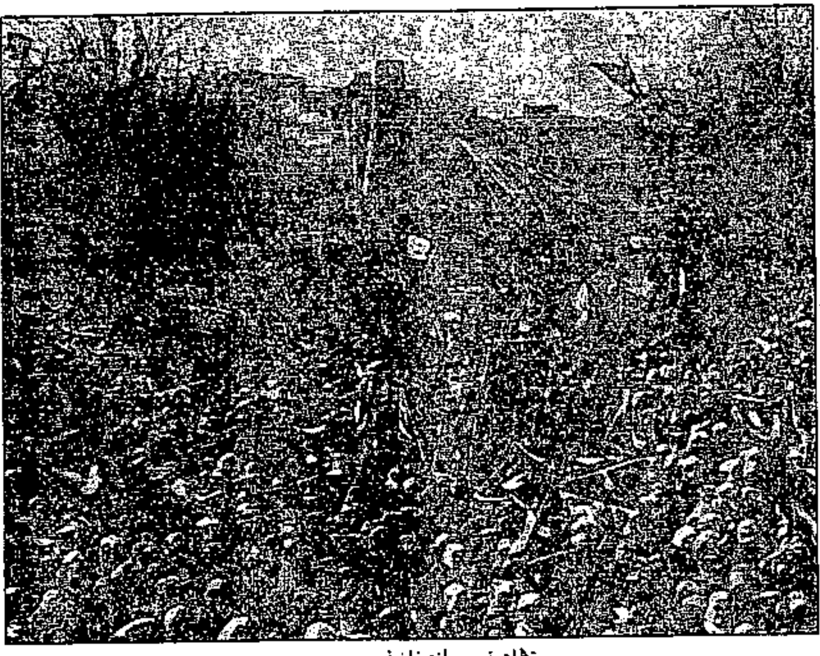
قدم حزب الرفاه نفسه للجماهير بشعارات براقة وبسيطة جوهرها حل جميع مشاكل تركيا وعلى رأسها المشكلة الكردية والمشكلة الاقتصادية . فبينما يدعو إلى حل المسألة الكردية في إطار الأخوة الإسلامية. ولا يحدد بالضبط ماهية هذا الحل، يواجه المشكلة الاقتصادية بخطاب مزدوج ، فبعد أن كان شعاره الرئيسي **منع الربا واصلاح النظام المصرفي** ، برزت خلال حملته الانتخابية تحولات إلى النقيض فقد دعا إلى ترك الحرية للمصارف **في اعتماد الفوائد** ، وقال انه لن يتدخل في عملها .

وقد زاد تأثير حزب الرفاه من خلال اختراقه لصفوف الموظفين وتقديم خدمات اجتماعية في عشوائيات المدن الكبرى **كتوزيع الخبز على الفقراء وتوفير المساكن للفلاحين المهاجرين إلى المناطق الحضرية العشوائية** . إلا أن هذا الحزب عندما سيطر على المجالس البلدية ، قام بفصل العاملين بها لتوفير الانفاق وقدم تسهيلات كبيرة في الاتفاقات مع شركات القطاع الخاص وفي الوقت نفسه لم يسلم أعضاء الرفاه من الفساد ، فها هو أحد جامعي التبرعات للحزب يحاكم بتهمة التلاعب أمام محكمة استطنبول.

إن **حزب الرفاه** يمثل أحد أجنحة البرجوازية الحاكمة في تركيا ، فهو **يتمتع بتأييد عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال متوسطة الحجم وجزء من رجال الأعمال الكبار** ، **ونجم الدين اربكان** نفسه زعيم الحزب رجل أعمال لديه ثروة ضخمة ، وكان يرأس غرفة التجارة التركية لسنوات طويلة ، إلا أن حزب الرفاه يختلف عن اجنحة البرجوازية الحاكمة التركية فيما يتعلق بطبيعة التوجه الخارجي الاستراتيجي . فأربكان أعلن عزمه- في حالة توليه السلطة- على ان يدير ظهره لأوروبا ويقيم تحالفات بديلة مع العالم الاسلامي بما فيه **ايران وباكستان ودول الخليج وشعوب الجمهوريات الاسلامية** المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق ، إلا أنه كبقية أجنحة الطبقة الحاكمة نجده مع **خفض مستويات معيشة الطبقة العاملة** ، لكي تتمكن البرجوازية بكافة أجنحتها من مواجهة الركود الاقتصادي ، لذا نجد حزب الرفاه مع الاصلاح الاقتصادي ،و يعارض الاضرابات العمالية.

• الطبقة العاملة تهدد أي ائتلاف حكومي

تشكل حزب الرفاه الاسلامي الحاصل على(١٥٨ مقعدا) من مقاعد البرلمان البالغ عددها(٥٥٠) مقعدا وهو عدد يقل كثيرا عن الأغلبية المطلقة في العثور على شركاء من الاحزاب الاخرى ذات الطابع العلماني لتشكيل حكومة ائتلافية ، ومن المعروف أن تحالف علماني بزعامة رئيسة الوزراء بالوكالة(**تانسو تشيللر ومسعود يلماظ**) زعيم الوطن الام يحاولان الاتحاد معا في ائتلاف يميني مدعوم من اليسار منذ اعلان نتائج الانتخابات ، لمنع الاسلاميين من الوصول إلى السلطة وهذا التقارب بين الحزبين اليمينين التقليديين (**الطريق القويم** والوطن الام) يرغب فيه الكثيرون لاسيما في اوساط رجال الاعمال والمؤسسة العسكرية.



تظاهرة انتخابية

وسترث الحكومة التركية القادمة اقتصاداً مضطربا يعاني مزيجا من العجز الكبير في الميزانية يصل إلى (٥٪) من اجمالي الناتج المحلي ، **وديون خارجية متزايدة** اقتربت من (**٧٥ مليار دولار**) ، وارتفاعا في التضخم بلغ(٨٣٪) الشهر الماضي بالقياس إلى الشهر نفسه من العام السابق ، ومع نسبة بطالة في تصاعد سريع ومستمر.

هذا الوضع الاقتصادي ينبئ بأن أي حكومة جديدة مهما كان تركيبها في ظل البرلمان الحالي لن يكون أمامها سوى تنفيذ اجراءات تثير استياء عمالياً وشعبياً مثل **اغلاق وخصخصة الشركات الخاسرة التابعة للدولة التي سينتج عنها تسريح عدد كبير من العمال** بالاضافة إلى رفع اسعار القطاع العام ورفع الضرائب ووضع القيود على الأجور الحقيقية.

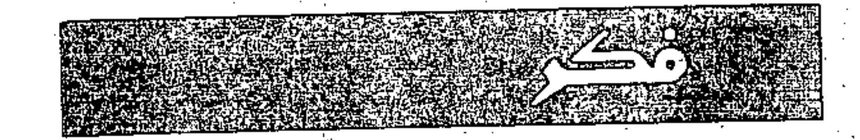
وقد عجلت خطة للتقشف مماثلة اعلنتها - رئيسة الوزراء تانسو تشيللر في بداية عام ١٩٩٤ بسقوط حكومتها في سبتمبر العام الماضي واجراء انتخابات مبكرة كانت مقررة أصلا في أكتوبر ١٩٩٦ حيث شهدت تركيا اضرابا للعاملين بالقطاع العام استمر أكثر من شهرين وشارك فيه نحو ٣٥٠ الف عامل للمطالبة بانهاء ظروفهم الاقتصادية القاسية .

وفي الوقت الذي كان يصوت البرلمان فيه لطرح الثقة في حكومة الاقلية التي شكلتها تشيللر بعد انهيار حكومتها في سبتمبر فإن شوارع أنقرة شهدت مسيرات ضخمة للعمال طالبت بالتصويت بـ «لا» وأخذ العمال يهتفون «**تحيا تركيا المستقلة** .. **يسقط صندوق النقد**».

فيما يتعلق ببرامج التقشف ،وحيث ان **الحكومة القادمة ائتلافية بين اليمين واليسار الاشتراكي الديمقراطي** فإن هذه **الحكومة** ستواجه مهمة رئيسية هي تجاوز تناقضاتها فيما يتعلق بهذه البرامج المعادية للطبقة العاملة ولجماهير الفقراء .

وقد أعتمد الحزبان الاشتراكيان انهم سيستخدمون **اصواتهم للاحتجاج على برامج الخصخصة التي تهدد وظائفهم** ، ولذا فإن امكانيات تجاوز التناقضات بين اليمين واليسار الاشتراكي الديمقراطي - الذي اعلن معارضته لبرامج الخصخصة - تبدو صعبة وستنفجر هذه التناقضات سريعا لتفتح الطريق أمام اجراء انتخابات مبكرة لا يستبعد المراقبون ان يحصل الرفاه الاسلامي فيها على الأغلبية المطلقة، ويشكل حكومة بشكل منفرد وفي هذه الحالة سيتضح لجماهير الفقراء مدى زيف شعارات الاسلاميين ممثلي البرجوازية التركية الحاكمة الذين يؤيدون سياسات الاصلاح الاقتصادي ايضا ، ولا يمتلكون حلولا فعلية لمشاكل هذه الجماهير ومعاناتها.

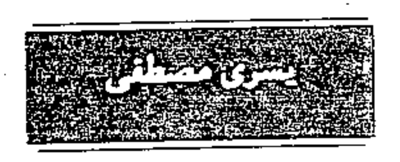
ابراهيم الصحارى





أنطونيو جرامشى تجاوز اسهامات لينين

المجتمع المدنى فى فكر جرامشى



أصبح تعبير «**المجتمع المدنى**» رائجا فى الخطاب السياسى منذ سنوات مضت، تتداوله الأقلام كحقيقة واكتشاف وأحيانا كـ «إشكالية». وسرعان ما انتقل من حقل الكتابات الصحفية والمداولات الاعلامية إلى حقل الكتابات النظرية والبرامج. ويتزامن هذا الانتشار الواسع مع النزوع القومى والمنظم نحو إعمال آليات السوق، وإحلال الاحتكار الخاص محل الاحتكار العام.

وإذا كانت إشاعة هذا التعبير «**المجتمع المدنى**» من قبل القوة البرجوازية عملية مبررة ومفهومة من زاوية استخدام هذه القوى للغة تضفى المشروعية على توجهاتها الاقتصادية فى محاولة للربط بين حرية السوق والحرية السياسية فى إحالة دائمة إلى الغرب كبؤرة للاقتداء، فإن ما يقع خارج دائرة التبرير هو استخدام هذا التعبير، وبذات المعنى غالباً، من قبل بعض قوى اليسار التى تعلن رفضها لنظام السوق فتقع فى تناقض: ما بين رفض النظام الرأسمالى اقتصاديا «والقبول بمفرداته السياسية فى نفس الوقت.

وكان جرامشى هو المفكر الماركسى، الذى توسلناه للبحث فى موضوع المجتمع المدنى عندما تقرر طرحه كـ «إشكالية». ولكن مع الأسف، لم تكن لفرضياته فرصة اتخاذ الموقع المناسب فى الجدل الدائر حول هذا الموضوع، بسبب من ضغط المقاربات الايديولوجية، وتهافت النخب السياسية التى تعتقد أن الديمقراطية البرجوازية بديل مناسب يمكن أن تحقق من خلاله «ليبراليا» ما عجزت عن تحقيقه شعبياً.

وعلى هامش هذه الوفرة من المقاربات الايديولوجية والتى تنبثق جميعها من تصور وحيد يقوم على فكرة الفصل بين الدولة والمجتمع، تبرز كتابات تعلن رفضها - من منظور تاريخى وعلمى- لفكرة المجتمع المدنى نظراً لمحتواها الايديولوجى، ولأن القبول بها يعنى إهمال تراث علمى حققته المادية التاريخية فى مجال دراسة الدولة والسلطة والمجتمع، والارتداد إلى تقاليد أيديولوجية تجاوزتها حركة العلم.

وفى هذا السياق يأتى هذا المقال كمحاولة لابراز دلالات تعبير المجتمع المدنى لدى أحد أهم مفكرى الماركسية: **أنطونيو جرامشى**.

** مدخل

استخدم المفكر الايطالى **أنطونيو جرامشى** مصطلح المجتمع المدنى بشكل واسع فى كتاباته السياسية والفلسفية خاصة فى «**دفاتر السجن**» فى الفترة ١٩٢٩-١٩٣٥. وكان قد استعاره من منظومة الفكر البرجوازى وتحديداً من كتابات **هيجل**. وفى هذا الصدد يقول **روجر سيمون**: «استمد جرامشى تعبيرى المجتمع المدنى والمجتمع السياسى من هيجل،...، وقد قام بتحويل هذين المفهومين الهيجليين تماماً مثلما فعل كل من ماركس وانجلز مع مفاهيم هيجلية أخرى»(١).

وكانت نتيجة هذا التحويل، أن أصبح تعبير المجتمع المدنى مقطوع الصلة بدلالاته السابقة، فبعدما كان يشير إلى دائرة التنافس الاقتصادى بين الافراد، أصبح جزءاً من البنية الفوقية يشير به إلى **المؤسسات الطبقية والاجتماعية التى تختص بالوظائف الايديولوجية**. فجرامشى بإحيائه لهذا المصطلح فى حقل الفكر الماركسى، كان يعيد موضعة مصطلحات هيجلية داخل منظومة فكرية تجاوزت فكر هيجل، فكان هذا المصطلح «المجتمع المدنى» اسماً لموضوعات جديدة، كان جرامشى قد تميز بإثارتها نظرياً ومن خلالها طرح على نفسه مناقشة قضيتين أساسيتين: **الأولى**: آليات السيادة الطبقية التى تمارسها الطبقات البرجوازية الحاكمة فى المجتمعات الغربية

الثانية: الاستراتيجية الثورية الملائمة لمواجهة هذه الانماط من السيادة.

وعلى هذا الاساس، فإن تتبع تحولات فكرة المجتمع المدنى عند جرامشى، تتطلب إلقاء الضوء على بنائه الفكرى بشكل عام، باعتبار أن محتوى ودلالات هذه الفكرة تستقى من مجموع الموضوعات والقضايا التى كان له الفضل فى تطويرها، وعلى وجه التحديد قضايا البنية الفوقية (السياسية



لينين

نقد النزعة الاقتصادية

والايديولوجيا) ،ومسألة الممارسة السياسية ،وأيضا التحولات التي أجراها كـ «مفكر غربي» على نظرية الثورة في الماركسية.

جرامشي منظر البنية الفوقية

الشروع في قراءة فكر جرامشي السياسي والفلسفي ،هو دخول إلى عالم البنية الفوقية (الدولة والايديولوجيا) ،وهو في ذات الوقت استكشاف لنمط معين من المعالجة الموضوعية لأنماط الممارسة السياسية والثقافية . لقد تأسس مشروع جرامشي النقدي على محاربة تأويلات معينة للماركسية **تأويلات تنكر أي دور فعال للبنية الفوقية وتتعامل مع الوعي الاجتماعي بوصفه مجرد انعكاس سلبي للقاعدة الاقتصادية** . فقد انتقد هذه التأويلات المتمثلة في النزعة الاقتصادية (٢) قائلا : «إن الزعم بأن أدنى ذبذبة في الحيز السياسي والايديولوجي تعبر مباشرة عن حدث مماثل في البنية الاقتصادية -الذي يعرضه البعض كفرضية اساسية من فرضيات المادية التاريخية - هو زعم يجب محاربته عمليا بالاستناد إلى ماركس الذي ألف كتابات سياسية وتاريخية عينية». (٣).

كان **لينين** قد انتقد هذه النزعة «الاقتصادية» ،في إطار نقده للاشتراكيين الديمقراطيين وكانت فكرته الاساسية مبنية على أن **الوعي السياسي والطبقي ، خلافا للوعي الاقتصادي (النقابي)، لا يمكن أن يتبلور بشكل تلقائي وعفوي** ، مؤكدا على دور الحزب الطليعي في تشكيل الوعي السياسي للطبقة العاملة . وقد تناول لينين هذه المسائل في كتابه (**ما العمل؟!**).

ولكن في الواقع ، أن افكار **جرامشي** في هذا الصدد تجاوزت إلى حد كبير اسهامات لينين . فقد تميز بأنه المفكر الماركسي الأول الذي كرس مجمل جهده النظري لمعالجة موضوعات البنية الفوقية بوصفها تعبيراً عن ارادة جماعية وطبقية. وكان أحد أهم منطلقاته ودوافعه هو اختلاف الواقع الاجتماعي والطبقي في المجتمعات الغربية عن المجتمع الروسي ، من حيث تعقد البنى السياسية وفعالية العامل الثقافي . كما أن العامل التاريخي المتمثل في هزيمة الحركات الشيوعية والعمالية في أوروبا في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ومابعدها ،وما تلى ذلك من صعود للنظم والايديولوجيات الفاشية والنازية ، كان بمثابة العامل التاريخي الذي دفع نحو الاهتمام والوعي بضرورة -ادارة الصراع على جبهات متعددة . فالسيادة الطبقية التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الغرب لا تقوم على قمع الاجساد فقط، بل على أسر العقول أيضا ،من خلال اشاعة أنماط معينة من الثقافة والتقاليد والقيم.

وعلى هذا الاساس نفهم اهتمام جرامشي بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب السياسي (الذي يطلق عليه المثقف الجمعي) ، بل ونفهم أيضا رؤيته للعمل السياسي ، حيث يقول إن : «هدف العمل السياسي هو اخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التي تعيشها» ،ولن يكون ذلك ممكنا مالم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية إلى مستوى البنية الفوقية ، كميدان للفعل الجماعي والارادة الخلاقة» أي ارتقاء وعي البشر من وعي البنية (التحتية) إلى وعي البنية الفوقية. وهذا يعني أيضا الانتقال من «الموضوعي إلى الذاتي أو من «الضرورة» إلى«الحرية».

وهكذا سعى جرامشي إلى **تحرير الماركسية من التأويلات المبسطة والجزئية** ،وكانت النتيجة العملية لهذا السعي النظري في إغناء الماركسية بجملة من المفاهيم والادوات ذات القيمة المعرفية والتحليلية. أهمها : مفهوم «**الهيمنة**» ، «**والمثقف العضوى**» ،«**المفهوم الوطني الشعبي**»« **مفهوم حرب المواقع**» ، **فضلا عن استخدام مصطلحي «المجتمع المدني» و «المجتمع السياسي»** للاشارة إلى ظواهر اجتماعية كان له الفضل في اكتشافها.

ونظراً للترابط العضوى بين مجموع المفاهيم المستخدمة في كتابات جرامشي . سيكون من الضروري عرض مفاهيمه ذات الصلة الوثيقة بقضية المجتمع المدني وبالتحديد قضية« الهيمنة / السيطرة».

الهيمنة

يعتبر مفهوم «الهيمنة» أهم مفاهيم جرامشي على الاطلاق . ذلك أن مفاهيمه الأخرى تتمحور بدرجة أو بأخرى حول هذا المفهوم . ويعتبره العديد من قارئي عمل جرامشي الاساسي «**دفاتر السجن**» بمثابة« المفهوم / المفتاح» » الذي به ومن خلاله تتحقق وحدة القراءة ، سواء قراءة كتابات هذا المفكر السياسية أو الفلسفية

ولفكرة الهيمنة ، مثلما هو الأمر بالنسبة لفكرة المجتمع المدني ، تاريخ سابق على استخدام جرامشي لها . ولكن الاختلاف أن الأولى على عكس الثانية . ارتبطت اساساً بالفكر السياسي للثورة الروسية (في كتابات لينين وبليخانوف) ،وكان مصطلح الهيمنة «واحداً من الشعارات السياسية المركزية في الحركة الاشتراكية- الديمقراطية الروسية خلال الفترة الممتدة من أواخر تسعينات القرن التاسع عشر وحتى ١٩١٧»(٤) ،وكانت الكلمة تستخدم للاشارة إلى استراتيجية التحالف الطبقي ، حيث تقوم الطبقة العاملة بوصفها الطبقة الاكثر تماسكاً ، بقيادة الطبقات الاجتماعية الأخرى صاحبة المصلحة في تغيير النظام الرأسمالي (خاصة الفلاحين) ،وذلك ضمن تحالف اجتماعي واسع تلعب فيه البروليتاريا الدور المهيمن.

وقد استخدم جرامشي في بعض كتاباته

مصطلح الهيمنة بهذا المعنى ،وتحديداً في تحليلاته التي عالج فيها استراتيجية التحالف الطبقي في ايطاليا ، بين بروليتاريا الشمال وفلاحي الجنوب ، بالاضافة إلى فئات اجتماعية أخرى .وفي هذا الصدد يقول جرامشي «كان الشيوعيون التورينيون قد طرحوا على أنفسهم «هيمنة البروليتاريا أي القاعدة الاجتماعية لديكتاتورية البروليتاريا .والواقع أنه يمكن للبروليتاريا أن تصبح الطبقة القائدة والمسيطرة بقدر ما تنجح في إيجاد نظام للتحالفات يسمح بتعبئة أكثر السكان العاملين في ايطاليا ضد الرأسمالية والدولة البرجوازية»(٥).

ولكن جرامشي لم يقف عند حدود هذا الاستخدام السياسي للمصطلح ، بل طوره و حوّله من مجرد استراتيجية(كما عند لينين) إلى مفهوم مثل باقي المفاهيم الماركسية ،وجعل منه أداة لفهم المجتمع . وكتعريف عام تشير الهيمنة إلى« الولاء العفوي» الذي تحصل عليه فئة اجتماعية مسيطرة بفضل هيبتها في عالم الانتاج»(٦) . وبمعنى آخر هي قدرة المجموعة الحاكمة على تشكيل وتطويع السلوك الجماعي بما يتوافق ومصالح هذه المجموعة أو الطبقة.

والهيمنة وظيفة وسلوك سياسي تنتهجه الطبقة السائدة ، يميزه جرامشي عن سلوك آخر وهو «**السيطرة الطبقية**» والذي يعني إخضاع الجماهير من خلال التهديد به أو ممارسة القمع المباشر . فالنتائج التي توصل إليها جرامشي تفيد بأن الطبقة الحاكمة تثبت سلطتها بطريقتين متمايزتين ومتكاملتين هما:- **الديكتاتورية (السيطرة)** ، **والهيمنة (القيادة الفكرية والوجدانية)** .وفي هذا السياق ، يقول جرامشي في دراسة له عن مظاهر صراع الطبقات في ايطاليا : «إن المبدأ المنهجي الذي يجب أن تبنى عليه الدراسة هو : إن تفوق مجموعة اجتماعية معينة يظهر بطريقتين اثنين كـ «سيطرة» وكـ «قيادة فكرية ووجدانية» فالمجموعة تكون مسيطرة على المجموعات الخصم وتميل إلى تصفيتها او اخضاعها حتى بواسطة القوة المسلحة .وتكون قائدة للمجموعات المتحالفة أو المتعاطفة معها » «ويضيف » ويمكن للمجموعة الاجتماعية ، بل يجب عليها ، أن تكون قائدة حتى قبل الاستيلاء على السلطة الحكومية (وهذا هو أحد الشروط الاساسية للاستيلاء على السلطة) . أو بعد ذلك ، عندما تمارس السلطة ،وحتى ولو حافظت عليها بقوة في قبضتها ، فإنها تصبح مسيطرة، ولكن عليها ان تستمر في ان تكون«قائدة أيضا »(٧).

وقد استخدم جرامشي ثنائية (المجتمع المدني / المجتمع السياسي) للاشارة الي المواقع التي تمارس فيها ومن خلالها وظيفتي (الهيمنة / السيطرة) أو القبول / الاخضاع . فالمجتمع المدني والسياسي هما العنصران اللذان يكونان البنية الفوقية (السياسية والايديولوجية كما سنرى ذلك في السطور القادمة.

المجتمع المدني (السيطرة / الهيمنة)

يقول جرامشي في سياق حديثه عن تكوين المثقفين : «يمكننا .. تعيين «مستويين» إثنين من مستويات البناء الفوقي . نسمي الأول «**المجتمع المدني**» ،وهو يشمل جميع المؤسسات التي تسمى عادة مؤسسات «خاصة» . أما المستوى الثاني فهو «**المجتمع السياسي أو الدولة**» وهو يعادل وظيفة «الهيمنة» التي تمارسها الطبقة الحاكمة على المجتمع بأسره كما يعادل وظيفة «السلطة المباشرة» أو وظيفة الأمر اللتين تعبر عنهما الدولة والحكومة «الشرعية» .ويضيف إلى ذلك أن فئات المثقفين هم المنوط بهم ممارسة هذه الوظائف لتحقيق ما يلي:

(١) تأمين انقياد غالبية الجماهير «عفوياً» للوجهة التي تفرضها الطبقة الاساسية الحاكمة على الحياة الاجتماعية ...

(٢) أجهزة القمع التابعة للدولة التي تشكل الادوات «القانونية» المستخدمة لضبط الفئات التي لا تنقاد ايجابيا ولا تطاوع سلبيا ، وتقوم هذه الاجهزة على مستوى المجتمع بأسره استباقاً للحالات التي تتزعزع فيها أركان الأمر والقيادة بسبب تقلص نطاق الانقياد العفوي»(٨).

في الفقرة السابقة يضع جرامشي الصيغة العريضة التي توضح تصوره عن الطبيعة المزدوجة للبنية الفوقية ولعلها الفقرة الوحيدة في« دفاتر السجن» التي يحدد فيها بدقة موقع كل من المجتمع المدني والسياسي في البنية الاجتماعية . فمن الجدير بالذكر، أن جرامشي . ونظراً للظروف التي أحاطت به أثناء كتابته لملاحظاته المعنونة (بدفاتر السجن) من اعتقال ومرض . لم يقدم صياغة نظرية متسقة تحدد بوضوح العلاقة القائمة بين عنصري البنية الفوقية . فكانت الحدود متأرجحة . فتارة يعتمد صيغة الفصل بينهما بوصفهما حقلين متمايزين . وتارة أخرى ينتقد فكرة الفصل بينهما كأن يقول (إن الدولة تساوي المجتمع المدني + المجتمع السياسي) .

ويرجع ذلك إلى أن جرامشي يستخدم مفهوم الدولة بأكثر من معنى (كحكومة وسلطة) .ومع ذلك فإن **بيري اندرسون** . مثلا ، يعتبر أن هذه التحولات ليست عشوائية أو عارضة . إن لها معنى محدداً وحاسماً في اطار هندسة صرح أعمال جرامشي»(٩).

ويتكون المجتمع المدني من مجموع الأجهزة والمؤسسات المسماة خاصة (**المدارس ،الكنائس الاحزاب السياسية ،النقابات الصحف، القانون الخ**) .ويضاف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالمبادرات والنشاطات التي تمارس من قبل الافراد والمثقفين . ويصف جرامشي أجهزة المجتمع المدني بأنها : «تعمل بدون عقوبات أو كراهات ولكنها ، مع ذلك ومن خلال ممارسة ضغط جماعي . تسفر عن نتائج فعالة في شكل تقاليد . طرق في التفكير ،وامتثال اخلاقي»(١٠).

ويقول أيضا «كل دولة تكون اخلاقية بقدر ما يكون احد أهم وظائفها هو رفع الكتلة الجماهيرية إلى مستوى ثقافي وأخلاقي معين ، أي إلى مستوى (أو نوع) يتوافق واحتياجات تطور قوى الانتاج ، وبالتالي مصلحة الطبقة الحاكمة(١١).

من ناحية أخرى فإن المجتمع السياسي (أو الدولة) يتكون من الجانب القمعي والذي يعتمد في اداء وظيفته على القهر والعنف المباشر (الجيش ، البوليس، المحاكم ، الخ) ،والتي يصفها جرامشي بأنها تمثل «لحظة القوة، لحظة التقييد والقهر. لحظة تدخل الدولة قانونيا أو من خلال البوليس(١٢).

وهكذا استعار جرامشي مصطلح المجتمع المدني ،وأسقط دلالاته السابقة واستخدمه في سياق نظري مغاير كأداة لتحليل آليات عمل السلطة البرجوازية .في الواقع أن هذا المصطلح لم يكن سوى التسمية الاكثر انتشارا في كتابات جرامشي جاءت تتضمن تسميات أخرى ذات طابع وصفي مثل« الدولة الاخلاقية» ، «الدولة المربي» «الدولة الثقافية» . وبغض النظر عن هذه التسميات المستعارة والوصفية ، فإن جرامشي وضع الاسس النظري للمجال الذي سيوصله لاحقا المفكر الماركسي ألتوسير ويطلق عليه تسمية «أجهزة الدولة الايديولوجية» . فقد كانت اهتمامات جرامشي النضالية والسياسية بقضية المجتمع المدني بوصفه حقلا للصراعات السياسية والايدولوجية ، يسير جنبا إلى جنب مع تطويره المطرد لبعض الفرضيات الماركسية حول الدولة والايديولوجيا ، وهو ما يتطلب إلقاء الضوء على هذين المفهومين في

كتاباته.

الدولة

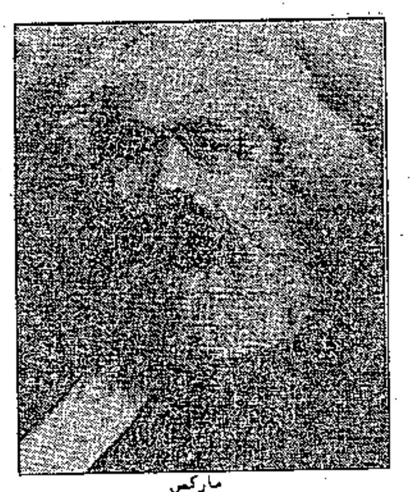
لم تكن الدولة بالنسبة لماركس، موضوعا للمعالجة المستقلة، ولم تشر في أعماله إلا من زاوية انعكاساتها على البنية التحتية (علاقات الانتاج)، موضوعه الاساسي. وكما هو معروف فإن معالجات لينين لموضوع الدولة، كانت إلى حد كبير جزئية. فقد تصدى لدراسة هذا الموضوع في كتابه «الدولة والثورة» مسترشداً بانجازات انجلز في هذا المجال. وكانت النتيجة التي توصل إليها هي أن الدولة «مجرد أداة للقمع الطبقي:» الدولة هي آله لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى. آله الغرض منها أن تخضع لطبقة سائر الطبقات المطوعه»(١٣).

سعى جرامشي إلى تطوير هذه الفرضيات، وذلك من خلال معالجته لموضوعات البنية الفوقية من زاوية علاقتها بالطبقات الاجتماعية، ومن زاوية علاقتها بالممارسات السياسية. فقد عاود النظر إلى مفهوم الدولة على ضوء وظائف (الهيمنة / السيطرة) كما ذكرنا سابقاً.

وعلى هذا الاساس يكون للدولة وظائف متعددة سياسية وأيديولوجية وقمعية، بالاضافة إلى دورها التنظيمي في حقل الاقتصاد (١٤) ومن خلال هذه الوظائف تضطلع الدولة، بموجب موقعها المتميز في الحقل الاجتماعي، بتأمين انتاج واعادة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

وكخطوة نحو تطوير مفهوم الدولة والابتعاد عن التصور «الادواتي» لها، يفسر لنا جرامشي الشكل الذي تظهر به الدولة في المجتمعات الرأسمالية كدولة وطنية شعبية تجسد ما يسمى بالمصلحة العامة، متجاوزة مبدأ تمثيل مصالح طبقية ضيقة. فتخفي بذلك واقعها الطبقي. يقول في أحد ملاحظاته الاساسية، المعنونه بـ «علاقات القوى» والتي يعالج فيهما تطور الوعي الطبقي من اللحظة الاقتصادية -الطائفية ECONOMIC CORBOTE، حتى بزوغ لحظة الهيمنة: صحيح أن الدولة هي جهاز لجماعة معينة يستهدف تهيئة الظروف الموائية لتوسعها ونموها إلى أقصى حد. غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام أي باعتباره القوة الدافعة لكل الطاقات «الوطنية». وبعبارة أخرى توائم المجموعة الحاكمة بين مصالحها الملموسة وبين المصالح العامة للجماعات المحكومة».

ويواصل جرامشي تفسيره لهذا الواقع المعقد



ماركس

الدولة وعلاقات الانتاج

للدولة الرأسمالية، قائلا: «وتحياة الدولة هي محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة (في حدود القانون) بين مصالح المجموعة الاساسية، ومصالح المجموعات التابعة. وتجاوز هذه التوازنات. وهي توازنات لا تسود فيها مصالح المجموعة الحاكمة على طول الخط بل إلى حد معين وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية الطائفية الضيقة (١٥).

إن هذا التوازن غير المستقر، يوضح كيف أن الدولة ليست مجرد أداة، بل هي تعبير عن علاقات قوى. وتنجح الطبقة الحاكمة في أن تكون طبقة قائدة بحق عندما تكون قادرة على استتباع الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى بطرح مشروع اجتماعي واسع. ولكن عندما تعجز عن فعل ذلك (مثلما هو الحال الآن في بلدان ما يسمى باطراف النظام الرأسمالي) فانها تفقد صفة القيادة والهيمنة وتستبدل أدوات الانقياد السلمي، بأدوات القهر والعنف لتأمين موقعها في قمة السلطة.

ويرى جرامشي أن تحقق هيمنة طبقة، يرتبط، أساسا، بقدرتها على الارتقاء بالوعي، من وعي البنية التحتية الاقتصادي الضيق، إلى وعي البنية الفوقية، أي خلق كتلة تاريخية وثقافية وعلى هذا الاساس أعطى اهتماما كبيراً لقضايا الفلسفة والايديولوجيا، ودور المثقفين.

الايديولوجيا

لقد رفض جرامشي الاحكام السلبية حول الايديولوجيا، والتي ترى أنها مجرد وعي زائف أو مغلوط للواقع الاجتماعي، وتعامل معها بوصفها فعالية اجتماعية وسيكولوجية تنظم الكتل البشرية، وتشكل المرتكز الذي يتحرك عليه البشر والمجال الذي يعون فيه أوضاعهم ويخوضون فيه نضالاتهم، الخ(١٦).

إن كل فكرة، طالما لم تكن مجرد تخيل فردي وتعسفي، قادرة على أن تحرك البشر وتولد التاريخ.

ويعرف الايديولوجيا بأنها «تصور للعالم، **يتجلى ضمنيا في الفن والقانون وفي النشاط الاقتصادي وفي جميع مظاهر الحياة الفردية والجماعية**». بهذا المعنى تصبح الايديولوجيا المعاش واليومي، وتكون قوة مادية ضاغطة تؤثر بالسلب أو بالايجاب على حركة التاريخ. فالهيمنة هي فكر وأثر في ذات الوقت. ومن واقع همومه النضالية فإن جرامشي لا يفصل بين المثقف والسياسي، كما لا يفصل بين الفلسفة والتاريخ(١٧) «فالفلسفة والسياسة والتاريخ هي في نهاية الأمر شئ وحيد». ومن وجهة النظر هذه، يمكننا أن نفهم نظريته في المثقفين والايديولوجيا، وتمييزه بين المثقفين الافراد الذين في مقدورهم أن ينتجوا ضروباً من الايديولوجيا الذاتية والتحكمية في كثير أو قليل، والمثقفين العضويين، أو المثقف الجمعي (الحزب)، الذين يضمنون «هيمنة» طبقة مسيطرة، بنقلهم تصورها للعلم (وأيديولوجيتها العضوية) إلى الحياة اليومية للناس(١٨).

والمجتمع المدني، هو الحقل الذي يتضمن هذه الفعاليات الاجتماعية، باشتماله على شبكة من الاجهزة والمؤسسات التي تنتج وتعيد انتاج الايديولوجيات الاجتماعية. وفي هذا الحقل يلعب **المثقفون دوراً متميزاً، منظمين ومنسقين للوظائف الاجتماعية المختلفة التي يتطلبها وجود واستمرار الطبقة**. وفي هذا الصدد يقول جرامشي» مع ولادة كل طبقة اجتماعية تقوم أصلا على ممارسة وظيفة مخصوصة في عالم الانتاج الاقتصادي، تولد عفوياً مجموعة أو أكثر من المثقفين الذين يضفون على هذه الطبقة انسجامها ووعيها لوظيفتها ليس في المجال الاقتصادي وحسب، وانما في المجالين الاجتماعي والسياسي أيضا»(١٩).

كما أن المجتمع المدني يعتبر جبهة أو ميداناً للصراع الطبقي الايديولوجي والثقافي، والمثقفون هم جنود هذه الجبهة. ونفهم ذلك من خلال مفهوم «حرب المواقع» والذي يفسر به كيفية حدوث الثورة في الغرب. فقد أدرك جرامشي أن تعقد البنى السياسية والثقافية

في الغرب، يستوجب وضع مخطط عام للطريق الذي يجب على القوى الثورية أن تسلكه للوصول إلى السلطة السياسية، تمثل جبهة الصراع الثقافي أحد أهم عناصره.

المجتمع المدني كحقل للصراع الاجتماعي (حرب المواقع).

على الرغم من أن جرامشي ظل محافظا على التراث اللينيني، خاصة ذلك المتعلق بالاستيلاء على سلطة الدولة، ورؤيته الشمولية لأداة التغيير الاجتماعي، أي تلك الرؤية المبنية على فكرة الحزب الطليعي القائد الموجه لمجمل الفعاليات الثورية، إلا أنه ونتيجة لتعقد واقع المجتمعات الغربية طرح نموذجا للثورة يختلف عن نموذج ثورة أكتوبر، يقول جرامشي في هذا الصدد مميزاً بين المجتمع الروسي والمجتمعات الغربية **والدولة في الشرق هي كل شئ والمجتمع المدني بدائي وهلامي، أما في الغرب فكانت هناك علاقات صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني.** وما أن تهتز الدولة حتى يبرز بنيان قوي للمجتمع المدني بصورة مباشرة على الساحة. فالدولة لم تكن إلا خندقا خارجيا، تكمن خلفها منظومة قوية من القلاع والتحصينات، التي تكون بالتأكيد أقل أو أكثر عدداً حسب كل دولة مما يوجب تحديداً أن يتم استطلاع واستكشاف دقيقين كل الدقة لكل بلد من البلدان(٢٠).

بهذه اللغة الوصفية، قصد جرامشي التمييز بين الاستراتيجية الثورية الموجهة ضد سلطة بدون ركائز حضارية واجتماعية، وتلك الموجهة ضد سلطة تتميز بوجود ما افتقدت إليه الأولى. وفي الحالة الثانية يكون النضال داخل المجتمع المدني (بمعنى الجبهة الثقافية) أساسيا وحاسماً فالوصول إلى سلطة الدولة يتطلب خوض صراعات نوعية، تستهدف الاستيلاء على الجبهة الأمامية التي تتحصن خلفها الدولة. لذلك فإن «حرب المواقع في الميدان السياسي تكون، إذا ما حققت الانتصار تقريبية بشكل نهائي»(٢١).

وعلى هذا الأساس، فإن استراتيجية حرب المواقع تتميز باختلافها عن الفكرة التلقائية القائلة بأن الثورة هي حصيلة التطور الاقتصادي، كما أنها تعتبر، من ناحية أخرى، «نقلة كبيرة من الفكرة الانتفاضوية **(أي فكرة انتظار والتحضير لليوم العظيم الذي سيتم فيه بشكل عاصف الاستيلاء على قواعد السلطة،** إلى فكرة تقول باستمرارية النضال على كافة الجبهات)(٢٢).

ان هذا المفهوم (حرب المواقع) يتميز بكونه يفتح الباب أمام الخيارات التي تناسب قوى التغيير الاجتماعي في كل مجتمع من المجتمعات. **فهو مفهوم عام بقدر ما يؤكد** على خصوبة استراتيجيات المقاومة والتغيير. كما أنه لا يقول بالبدء من لحظة الاستيلاء على سلطة الدولة بالمعنى الحصري، بل من لحظة احتواء سلطات متعددة ومنتشرة على طول المجتمع. وفي هذا السياق يقول "**جيري ليفرشا**"، أن هذه الاستراتيجية تدور حول: **«بناء أوسع حركة جماهيرية ممكنة، وحول استعمال كافة الطرق الممكنة للاتصال بالجماهير، وحول رؤي الجانب التقدمي في مختلف تعابير التمرد والمعارضة»**، ويرى أن للحزب ابهاما «شموليا» يقوم به دون أن يطالب بأن ينفرد بالقيادة(٢٣).

إن جرامشي ومن خلال مفاهيمه الأساسية، استطاع أن يطور في الأدوات النظرية التي فتحت آفاقا جديدة للمادية التاريخية والماركسية بشكل عام. وإذا كان تعبير المجتمع المدني الذي استعاده جرامشي من هيجل، قد اختفى عمليا من حقل الفكر الماركسي، فإن الظواهر التي جللها جرامشي باسم المجتمع المدني بتطوراتها اللاحقة على يد مفكرين وممارسين آخرين ما زالت تدين باكتشافها إلى ذلك المفكر الايطالي.

* * *

هوامش

(1) ROGER SIMON: Gramsci,s Political Thought P.10.

(2) ROGER SIMON:P.11

(٣) جرامشي: قضايا المادية التاريخية، ترجمة فؤاد طرابلسي ص٩٩، دار الطليعة بيروت.

(٤) فكر جرامشي، مختارات: تعريب تحسين الشيخ علي ص١٨٧، دار الفارابي

* نسبة إلى مدينة تورينو الايطالية.

(٥) جون كاميت: جرامشي حياته وأعماله، ترجمة عفيف الرزاز ص٢٧١.

(٦) فكر جرامشي، مختارات: ص١٦٠.

(٧) جرامشي: قضايا المادية التاريخية ص١٣٥.

(٨) بيري أندرسون: التناقض في فكر جرامشي ترجمة فاضل جتكر، النهج عدد ١٩ السنة ٥ / ١٩٨٨.

(9) Antonio Gramsci, prison Notebooks PP.242.

(١٠) يلاحظ هنا أن جرامشي لا يفصل بين مفهوم الدولة والمجتمع المدني. ويتضح ذلك عندما يقول في موقع آخر: «يجب ملاحظة أن الفكرة العامة للدولة تنطوي على عناصر لابد من ارجاعها إلى فكرة المجتمع المدني، بمعنى أنه يمكننا أن نقول: بأن الدولة تساوي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني (الدولة = مجتمع سياسي + مجتمع مدني)، بعبارة أخرى هيمنة معززة بالاكراه أو القسر».

Antonio Gramsci, prison Notebooks PP.238.

(١١)

Antonio Gramsci prison NotebooksPP..258 .

(١٢) جرامشي: نقلا عن بيري أندرسون: التناقض في فكر جرامشي.

(١٣) لينين: المختارات، المجلد التاسع ص٩٣ دار التقدم، موسكو.

(١٤) ينتقد جرامشي الافكار البرجوازية التي تقول بفصل المجتمع السياسي عن المجتمع المدني. فيقول: إن أفكار حركة التجارة الحرة مستندة إلى خطأ نظري ليس من الصعب التعرف على أصله العملي، فتلك الافكار مستندة إلى التمييز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. هذا التمييز الذي يتم تحويله وتقديمه بوصفه شيئا عضوياً في حين لا يعدو كونه مجرد تمييز منهجي. وهكذا يجري التأكيد على أن النشاط الاقتصادي تابع للمجتمع المدني ولا يجوز للدولة أن تتدخل لتنظيمه. ولكن بما أن كلاً من المجتمع المدني والدولة ما هما في الواقع العملي الا الشئ نفسه، لابد من ايضاح أن شعار دعه يفعل Laissez Faire هو أيضا شكل من أشكال «تنظيم» الدولة تم ايجاده والحفاظ عليه بوسائل تشريعية قسرية».

(جرامشي، نقلا عن بيري اندرسون: التناقض في فكر جرامشي).

(١٥) نقلا عن بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم ص١٦٣ دار ابن خلدون.

(١٦) جرامشي، قضايا المادية التاريخية، ص٧١.

(١٧) يرادف تعبير الفلسفة تعبير الايديولوجيا إلى حد كبير في كتابات جرامشي.

(١٨) التوسير: قراءة رأس المال، الجزء الثاني، ترجمة تيسير الشيخ علي ص١٠٨.

(١٩) جرامشي: قضايا المادية التاريخية ص١٢٧.

(٢٠) نقلا عن بيري أندرسون: التناقض في فكر جرامشي.

(٢١) فكر جرامشي، مختارات ص١٥٩.

(٢٢) جيري ليفرشا: ما وراء العفوية، حول مفهوم الحرب لدى جرامشي، النهج عدد ١٩/ ١٩٨٨.

(٢٣) جيري ليفرشا: المصدر السابق.



مسيرة شيوعية في موسكو

الاشتراكية

د. خليل حسن خليل

لست أقصد بالعنوان . أن الاشتراكية وقفت . ثم أخذت تزحف من جديد . ذلك لأن الاشتراكية لم تتوقف . حتى في أشد أزماتها . عندما تفكك الاتحاد السوفيتي . لم تكن الأزمة نهاية للاشتراكية كما قال خصومها في مراكز الرأسمالية العالمية . والتابعون لها في بلدان العالم الثالث . لكنها كانت حركة للنظر في المسار الاشتراكي ، وفي العوائق التي تعترض سبيله في الوصول إلى أهدافه : تحرير الإنسان من القهر والاستغلال والتخلف التي تفرضها عليه . الرأسمالية وتوابعها.

أخذت الاشتراكية بعد هذه الحركة لتهذيب المسار . تستأنف رحلتها . وائقة الخطو . بعيدة المدى . والإشارة إلى هذه الموجة الأخيرة من الزحف الاشتراكي . لايقصد بها التنبؤ بانتصار الاشتراكية . واندحار الرأسمالية . فهذه مسألة سوف تقوم بها الشعوب والتاريخ. ولكن لطمأنة بعض أصحاب القلوب الرهيفة ، من الاشتراكيين ، وغيرهم من الوطنيين . الذين صدقوا خصوم الاشتراكية ، وخصوم الانسان، عندما قالوا بنهاية الاشتراكية بعد الأزمة السوفيتية.

بدأ الزحف الاشتراكي من البلاد نفسها . التي قامت فيها الاشتراكية. فقد اختار الشعب البولندي برلمانا اغلبيته اشتراكية . يقودها الحزب الشيوعي القديم. بعد أن غير اسمه . وهزم «تضامن» التي بدأت أول ضربة في النظام الشيوعي القديم . ثم كانت الهزيمة الكبرى في انتخابات رياسة الجمهورية حيث انتصر «**كفاشنيفسكي**» ، زعيم القوى اليسارية . على **فاونسا** . رئيس الجمهورية وزعيم «تضامن» الذي اعتقد انه سوف يحول النظام الاشتراكي في بولندا إلى نظام رأسمالي ولم يفطن ان تضامن مؤسسة عمالية ، تريد ان تخلص النظام الاشتراكي من ديكتاتورية الحزب الشيوعي القديم، الذي يحكم باسم العمال ، وتحوله إلى نظام ديمقراطي ، مع بقائه اشتراكيا ولكنها لم ترد أبداً ، أن تحوله من الاشتراكية إلى الرأسمالية. وهذا يعود إلى الاشتراكية ، في شكلها الديمقراطي ، الذي يمكن الجماهير من السيطرة الحقيقية على وسائل انتاجها وعلى مؤسساتها السياسية جميعاً.

والمثال الثاني : هو زحف الشعب الروسي إلى البرلمان مرة أخرى ، فاذا **الحزب الشيوعي** يفوز بأكثر من ثلث مقاعد المجلس **ويقضي على الانقلاب الرأسمالي ، الذي دبره الغرب ، وبابا الفاتيكان ، واسهم فيه يلتسين وجورباتشوف** . هذا الانقلاب الذي حاول يلتسين فيه ، أن يحل الرأسمالية ، مكان الاشتراكية ، فحول الاتحاد السوفيتي ، ذلك العملاق الاشتراكي الضخم ، إلى دولة من الدرجة الثالثة. تنخر فيها المافيا ، والجريمة ، والدعارة ، والمخدرات ، ويخربها الفساد البطالة والضياع.

الشعب السوفيتي ، وفيٌ لرسالته ، التي حملها للدنيا ، لأول مرة ، وهو سائر في طريقه ، لانتخاب رئيس «شيوعي» يدعم به انتصاره ، وانتصار الاشتراكية.

بهذ يكون العالم الشيوعي ، أو بتعبير أدق العالم الاشتراكي ، قد استأنف زحفه لتثبيت الاشتراكية ، مطهرة من البيروقراطية والديكتاتورية ، ويجعلها ديمقراطية خالصة للجماهير. ولم يشذ عن الاتجاه الا «تشكيا» وهي نصف «تشكيوسلوفاكيا» القديمة . فقد كان ذلك الجزء ، وكأنه ولاية المانية. لكن نصف الدولة الآخر ، وهو سلوفاكيا يشترك في الزحف إلى اليسار.

والمثال الثالث : الذي لا تنسبه أجهزة الإعلام الرأسمالي إلى الاشتراكية ، هو اضرابات العمال في فرنسا الذي استمر ، بضعة أسابيع ، وأسهم فيه العمال من كل لون ، كما أسهمت الجماهير الأخرى، وتعاطفت مع العمال . فقد اشترك فيه عمال الصناعة

،والخدمات ، والنقل والموظفون. لسبب رئيسي هو انهم جميعا تربطهم رابطة العمل ولبسوا رأسماليين.

إن **فكرة الصراع الطبقي ، فكرة قوية راسخة. وسوف تظل باقية ما بقي النظام الرأسمالي**. وسواء كان الصراع عنيفا ، يحمل فيه السلاح ، أو كان فاعلا عن طريق الاحزاب ، أو حتى كان مسالما عن طريق الحوار ، فهو دليل على وجود الظاهرة ، وعلى تناقض مصالح العمال ، وشركاؤهم من الفلاحين والمثقفين والموظفين ،وغيرهم من الكادحين ، مع مصالح الرأسماليين. وقد جاءت إضرابات فرنسا دليلا حيا على وجود الظاهرة ، التي تظهر ، بين آونة وأخرى في الدولة الرأسمالية جميعا ، طالما أن الرأسماليين ، يكونون ثرواتهم من فائض القيمة. ويقتطعون هذا الفائض من أجور العمال. التي يعملون على تخفيضها ، وإلغاء حقوق العمال ، التي تتخذ شكل تأمينات اجتماعية وصحية ، ضد البطالة ، والعجز إلى غير ذلك(هذه التأمينات وخفضها ، كانت سبب إضراب العمال في فرنسا).

لقد انقسمت فرنسا إلى فريقين : **حكومة رأسمالية يمينية محافظة** ، تريد تخفيض الانفاق ، لتوازن ميزانيها ، وتفعل ذلك على حساب العمال بخفض التأمينات الخاصة بهم، أو الغائها ،وتدافع عن حقوق الرأسماليين ، وتبقي على امتيازاتهم ، لا تمس فتحافظ لهم على ارباحهم العالية ،والضرائب المنخفضة ،**والفريق الثاني** ، هم العمال بالمعنى الواسع الذين ، يقومون بالدفاع عن حقوقهم الانسانية المشروعة ، عن طريق الاحزاب -وهي الوسيلة ،التي تباح لعمال العالم كله. وتحرم على العمال المصريين - وسوف يظل الصراع الطبقي محتدما ، أو رابضا في شكل بطالة ، أو تخفيض للأجور ، أو غيرها من صور النزاع ، إلى أن يأتي الله أمرا كان مفعولا ، والمفعول هنا زوال الرأسمالية ، وحلول الاشتراكية مكانها.

ومن العلائم الدالة أيضا على زحف الاشتراكية ، هو انتخابات النمسا الأخيرة ، حيث فاز الاشتراكيون بالأولوية في تلك الانتخابات ، فإذا اضفنا لذلك التحول الواضح في بريطانيا نحو حكومة للعمال ، وأفول شمس المحافظين ، لتبين لنا يقظة الشعوب ، وتحولها الطبيعي نحو الاشتراكية مهما كانت درجة الاشتراكية ، التي من الطبيعي ان تتشكل طبقا للظروف التاريخية ، في هذا البلد أو ذاك.

وتفسير ظاهرة زحف الاشتراكية ، ليس عسيرا ، وهذه محاولة لذلك التفسير:

الشعوب في أوروبا الشرقية التي عاشت زمنا على توافر أساسيات الحياة ، هذه الأساسيات وفرها النظام الاشتراكي لكل انسان **فالتعليم كان مجانيا في كل مراحله** .. ونظر إليه على أنه ليس مجرد حق يجمل الانسان ويرتقي به ، لكنه وسيلة لزيادة الانتاج والابداع والتقدم ، فالعمل المدرب أكثر انتاجية من العمل غير المدرب ، والتعليم يجعل التدريب مثمرا ، والعامل الذي يقرأ ويكتب أكبر انتاجية من العامل الأمي. وهكذا العمل الفني المتوسط المهارة والعمل عالي المهارة .. كلها فئات لازمة لزيادة الإنتاج وكفايته ، ولتقدم التنمية ، وكانت الخدمات الصحية في كل نوعياتها متاحة لكل فرد دون مقابل ،وفي هذا توفير لأموال طائلة ، يقتطعها النظام الرأسمالي من أجر العامل ..وفيه زيادة في الكفاية الإنتاجية.

وكان الإنسان في ظل الاشتراكية ، يجد سكنا رخيصا -ولنفترض أنه كان سكنا متواضعا -ولكنه لا جدال اكرم من المتشردين الذين يملأون شواصم بعض الدول الرأسمالية المتقدمة(انجلترا مثلا) وأكرم كذلك من سكان القبور ، الذين يطلقون الدنيا ،وهم أحياء ، في بلدان العالم الثالث. (مصر مثلا).

وكانت الخدمات الثقافية متاحة باسعار زهيدة للجميع ، فسمعنا عن عمال في قاع سلم الأجور ، يذهبون إلى الأوبرا ،والباليه وحفلات الموسيقى الكلاسيكية نظير رسوم زهيدة.

وأهم من ذلك ، أن النظام الاشتراكي لم تكن فيه بطالة ، الناس كلهم ، القادرون على العمل ، يعملون ، وحافظ البلد الاشتراكي على نسائه ، فهيأ لهن اعمالا شريفة ،ومنع عنهن ابتذال الدعارة ومهانتها. تلك الصفة التي تعتبر ثمرة من ثمار البطالة في البلد الرأسمالي.

وكانت أسعار السلع ثابتة ومستقرة ،وموجهة ،ومسيطراً عليها ، فكانت الأجور كافية للانفاق الضروري وشبه الكمالي ، الذي يتساوى الجميع فيه ، وتتقارب أجورهم لتحقيقه.

إذا كان الوضع كذلك ، فلابد أن تكون شعوب شرق أوروبا ، قد صدمت صدمة كبيرة بعد تفكك انظمتها وبعد حلول النظام الرأسمالي فيها ، لقد وجدت الرأسمالية ،التي وصفتها الدعاية والاعلام الرأسمالي ، بانها جنة الله في الأرض ، والشعوب في ظلها ، تنعم بالحرية والديمقراطية ،وحرية الكلام ، فإذا بها جحيم الله في الدنيا ، وربما في الآخرة : بطالة تهلك الحرث والنسل وتدمر الانسان .. فلا عمل ، ولا دخل ، وبهذا يتجه الشباب إلى الجريمة ،وعصابات المافيا ، ويتاجر في المخدرات ، وتتجه النساء إلى الدعارة ، وتتوقف التنمية ، وتخرب الصناعة التي انتزعت مجالاتها للشركات الأجنبية ، لتعبث في الاقتصاد فسادا ، وتستنزف فائضه الاقتصادي ، وتجرد رجال الصناعة من وطنيتهم وتجعلهم تابعين لها. وإذا بالأسعار التي يسيطر عليها الاحتكار ، تصعد إلى السماء ، فلا يقدر عليها أهل الأرض وينتشر الجوع والحرمان ، وترخص العملة الوطنية مئات المرات.

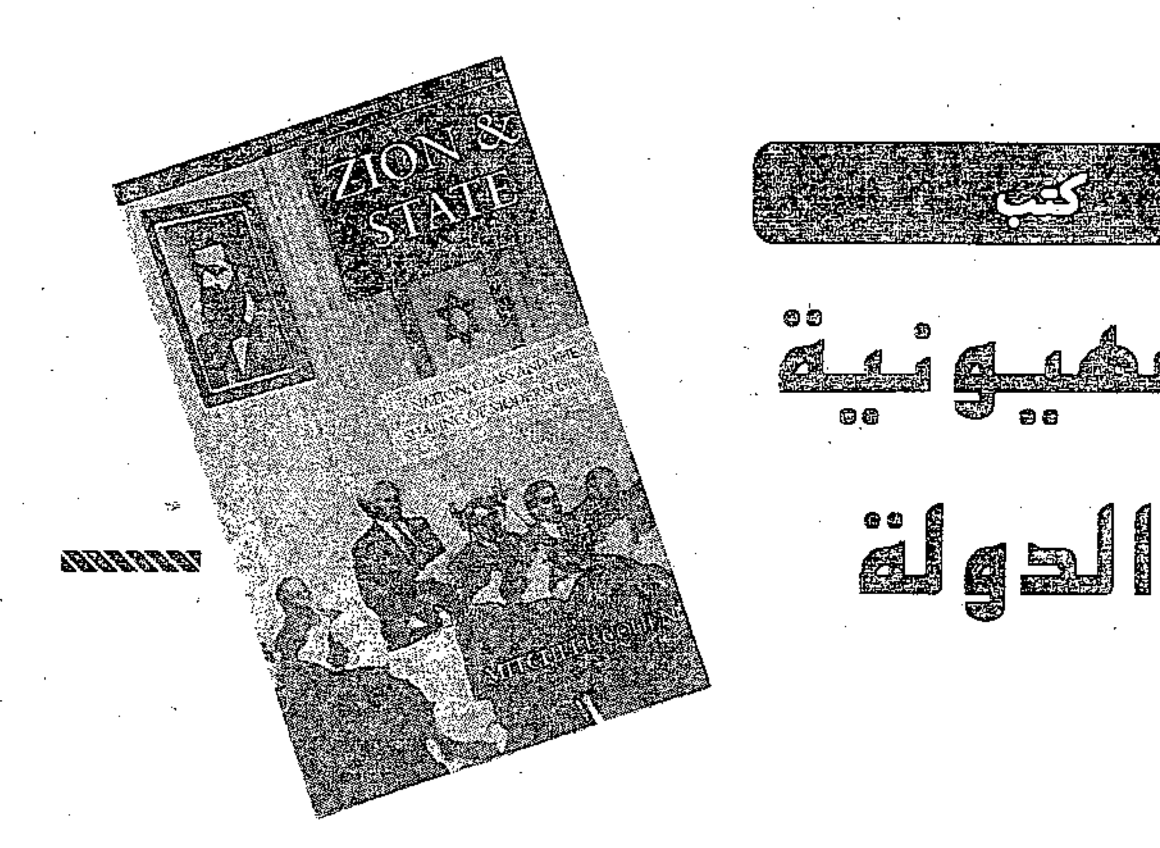
حينما ترى شعوب شرق أوروبا اللصوص ، يستنزفون مواردهم ، ويفترسون ثرواتهم علنا .. فلابد إن يفطنوا إلى الهوة الكبيرة الذين ترديا فيها ، ولابد أن يذكروا ذلك العهد ، الذي كانوا فيه كراما اقتصاديا وسياسيا ودوليا لذلك نراهم يتقدمون في تؤدة ، بعد ان اطمأنوا إلي ان المتحدثين باسم الاشتراكية ، صادقين في تطبيقها ، خالصة من العيوب القديمة التي عاقتها ، وأخصها غياب الديمقراطية.

أما الشعوب الأخرى فلقد فطنت إلى أن النظام الرأسمالي ، لا يضمن لها العمل المنتج: فهناك ملايين كثيرة من العمال تغشاهم البطالة في أوروبا والولايات المتحدة ، وأصبح التضخم وارتفاع الاسعار والركود مؤشرات على الاداء المنخفض لهذه الاقتصاديات الرأسمالية ، لذلك تتطلع هذه الشعوب إلى أنظمة مغايرة ، تضمن للشعوب عملا ودخلا وإشباعا للحاجات الأساسية.

والاشتراكية في فلسفتها الفابية ، كما نشأت في انجلترا ، أو وفلسفتها الماركسية المرونة هي نظام البديل الذي يراعي -ويجب ان يراعي -الظروف التاريخية لكل شعب .. ولكن الحصيلة التي لا مفر منها هي اتجاه الشعوب إلى الاشتراكية بتؤدة تاريخية ، كما هو الحال في انجلترا ، حيث أطال الاستعمار في عمر الرأسمالية ويطيل في عمرها حاليا عن طريق الشركات العابرة للقوميات ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ،وبقية المراكز الرأسمالية وقد ترجف الشعوب إليها بأقدام ثابتة ، كما هو حالها في شرق أوروبا ، فهي قد ذاقت الاشتراكية ،وعرفت مزاياها ،ولفظت عيوبها البيروقراطية ،وانعدام الديمقراطية ، فهي تزحف لتطبيقها ، والخطوة يطعمها الحلو التي تجعل الديمقراطية الاشتراكية العلمية من حلاوته ، مذاقا سرمديا.

كتب

الصهيونية والدولة



في أعقاب اغتيال رئيس وزراء العدو الاسرائيلي اسحق رابين الملطخة يداه بدماء الفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والسوريين نشطت آلة الاعلام الصهيوني البارعة في كل أنحاء العالم لتدعي أن ما حدث صدمة لكل الاسرائيليين لأن هذه هي المرة الأولى التي يقتل فيها يهودي يهودياً آخر لاسباب سياسية منذ نشأة الدولة الصهيونية . وكان هذا العمل ضروريا لتبييض صورة اسرائيل أمام العالم الغربي الذي ينظر إلى سكانها من البيض والأوروبيين والروس على أنهم الأكثر تحضر مقارنة بجيرانهم العرب المتخلفين الجهلة الذين يقتلون بعضهم بعضا بلا رحمة ولا حساب.

ولكن استعراض تاريخ نشأة الدولة اليهودية في الكتب التي اصدرها الصهاينة انفسهم في اسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا ومنها كتاب «الصهيونية والدولة» للكاتب اليهودي الأمريكي ميشيل كوهين الصادر قبل عامين . يكشف بوضوح أن اليهود منذ وصولهم فلسطين في بداية هذا القرن ساد بينهم التناحر والخلاف والانقسام بين يمين

خالد داود

اليهود في وطن مستقل ولكنه لا يصر على أرض اسرائيل الكبرى أو اضفاء صفة دينية تماما على الدولة اليهودية.

كما لم يكن رابين ابرز ضحايا عنف الصهيونية . فالعديد من الشوارع الرئيسية في اسرائيل تحمل اسم حاييم اورلوسوروف احد أهم قادة اليسار الصهيوني والذي اغتاله كذلك عام ١٩٣٣ أحد أعضاء اليمين الصهيوني من اتباع الزعيم الروحي الاصيل لكل المتطرفين الصهاينة فلاديمير جابوتنسكي.

ويتساءل كوهين في مقدمة كتابه «ما الذي شاء اليهود باعادة خلقهم «كأمة» ؟ لم تكن هناك أبداً إجابة وحيدة لهذا التساؤل. وهذا السؤال كان مثاراً للنقاش على مدى التاريخ الصهيوني، قدمت مختلف الاتجاهات الايديولوجية (داخل الحركة الصهيونية) اجوبة مختلفة له»

وبالتالي ، والكلام لكوهين ، فانه لا يمكن ان نتحدث عن نموذج واحد فقط للصهيونية (والتي نلخص تعريفها في أن معتنقيها يؤمنون بحق اليهود في إعادة بناء وطن قومي مستقل لهم في فلسطين بل هناك عدة نماذج منها الصهيونية الدينية والأخرى الليبرالية وثالثة اشتراكية ورابعة يمينية . تبقى نقطة الاتفاق الرئيسية جدا بين كل الصهاينة وهي الاستماتة في الدفاع من أجل ارساء حق اليهود في وطن مستقل وبعد ذلك لا مانع من المؤامرات والدسائس والقتل جميعا باسم ما قد تكون هذه الدولة اليهودية ومستقبلها.

ويقول كوهين: إن الصهيونية كانت أشبه



ويقول كوهين: إن الصهيونية كانت أشبه بمشروع استثماري بدأ فيه أصحابه من لا شئ ولكنهم نجحوا في تدعيمه بسرعة بارعة (نضيف نحن وبمساعدة قوى العالم الكبرى في ذلك الوقت وهذا مهم جدا لأن الصهاينة لم يولدوا أذكياء ومتقدمين بل جاءوا من بلادهم الأوربية والأمريكية معهم كل ما في هذه الدول من تقدم تكنولوجي وعلمي) . ولما كان المشروع الصهيوني في بداية هذا القرن مجرد فكرة يتحاور حولها اليهود فلقد اختلفت حوله الآراء والاتجاهات وانعكست فيه الخلفيات الايديولوجية والعرقية لكل من شاركوا فيه . ومن المهم هنا أن نلاحظ : (الكلام هنا «لليسار») أن الصهيونية نشأت كمشروع أوروبي صرف لم يكن ليهود الشرق دخل به أو استشارهم أحد كما نتبين من استعراض تاريخ الحركة الصهيونية منذ نشأتها كفكرة قومية تجمع يهود أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر.

ورأي الصهاينة بقيادة **تيودور هرتزل** أن الأولوية يجب ان تكون للحصول على اعتراف ... بالدولة اليهودية حتى وهي ما تزال في مرحلة المشروع أو الفكرة . وساند هرتزل في ذلك زعيم اليمين الصهيوني جابوتنسكي الذي عارض البدء في نقل اليهود إلى فلسطين أو استقرارهم بها قبل الحصول على هذا الاعتراف . ومنذ اللحظة الأولى لوصوله أرض فلسطين تصرف جابوتنسكي على أساس أن الدولة قد نشأت واعد جيشها الخاص وعلمها ونشيدها الوطني كما رفض الخلط بين هدف انشاء الدولة وأي ايديولوجية أخري قائلا أن ذلك من شأنه الاضرار «بنقاء» الدولة اليهودية.

أما اليسار الصهيوني والذي هاجر معظم افراده من روسيا في موجة الهجرة اليهودية الثالثة إلى فلسطين في أوائل هذا القرن (موجات الهجرة الأولى والثانية كانت ما تزال رمزية إلى حد ما بدأت في شكل اقامة مستوطنات زراعية لليهود القلائل الذين اتجه كثير منهم إلى فلسطين لاسباب دينية لم يكن لهم علاقة بقضية الدولة التي ساندها هرتزل) فكان يرى ضرورة الربط بين بناء الدولة وشكل سياسي معين قائم على الافكار الاشتراكية وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك الكيبوتزات (المستعمرات الجماعية لليهود الذين يعيشون فيها بشكل متساو ولا يتمتع أي منهم بحق الملكية الخاصة وكانت هذه الكيبوتزات قائمة بهذه الطريقة حتى منتصف السبعينات حيث تبدلت القوانين بعض الشئ بعد أن فقدت الفكرة جاذبيتها واصبح الآن من حق الافراد تملك المنازل والارض و مقتنيات خاصة) وكذلك انشاء اتحاد العمال المعروف باسم الهستدروت وساهمت هذه الوسائل في زيادة شعبية اليسار الصهيوني الذي مثله حزب العمل اثر سلسلة طويلة من التحالفات بين احزاب وجماعات يسارية صغيرة واصبحت كبرنامج عمل يتم على اساسه بناء المشروع الصهيوني.

ورغم أن رابين كاسر العظام وقاتل الاطفال والنساء لا يمكن مقارنته بحاييم اورلوسوروف المفكر الصهيوني اليساري الا أن الاثنين يجمعهما الانتماء لحزب العمل الذي عرف عنه على مدى التاريخ الصهيوني استعداده لاتخاذ مواقف أكثر عملية على أن لا تمس في النهاية بحق اليهود في وطنهم المستقل . و هذا الاتجاه العملي يشمل الاستعداد للتخلي عن أراض يرى اليمين الصهيوني انها مقدسة وفقا لأوامر إلهية بل لابد من القتال وطرد من فيها من سكان لاثبات حق اليهود في ملكيتها باعتبارهم سكانها الاصليين وفقا للتوراة.

ويجمع رابين واورلوسوروف الذي كان أحد الأعضاء التسعة للمكتب السياسي للمنظمة الصهيونية وهي أعلى هيئة تجمع الصهاينة في ذلك الوقت ان كليهما قد قتل على يد اليمين الصهيوني بحجة الاستعداد للتنازل والتخلي عن أرض فلسطين التي يرونها حقا مكتسبا لهم. وكان اورلوسوروف شديد العملية في دأبه لتحقيق هدفه في تجميع أكبر عدد من اليهود في فلسطين لإقامة الدولة القومية لدرجة أنه قام بالاتصال مع أعضاء حكومة المانيا النازية للاتفاق على نقل اليهود من هناك إلى فلسطين وهو ما أغضب اليمين الصهيوني إلى أقصى الحدود.

وكما ساهم اغتيال رابين في تحسين صورة حزب العمل مؤخرا على حساب اليمين، ادى اغتيال اورلوسوروف عام ١٩٣٣ إلى نفس النتيجة وحصل حزب العمل في ذلك الوقت على تأييد اغلبية اليهود المهاجرين إلى فلسطين وكذلك اعضاء المنظمة الصهيونية . وكان اورلوسوروف ودافيد بن جوريون الذي يؤلهه اليسار الصهيوني يرون ضرورة الدمج بين هدف اقامة الدولة واقامة مجتمع يهودي قائم على الافكار الاشتراكية . ولكن كما ظهر في وقت لاحق . فقد تخلى حزب العمل عن كثير من افكاره الاشتراكية ولم يبق الآن سوى الاتجاه العملي والبرجماتية مقارنة باليمين الصهيوني ضيق الافق شديد التعصب.

ويرى كوهين في كتابه انه في مسيرة بناء الدولة الصهيونية اقترب كل من اليمين واليسار واتفقا على هدف اقامة الدولة والحفاظ عليها وقام اليسار بفصل فكرة الدولة عن النموذج السياسي التي يجب أن تتخذه وتخلى عن ذلك النموذج في وقت لاحق. أي ان الطرفين اتفقا على أن الدولة قد اصبحت هدفا في حد ذاته وعلى هذا الاساس وافق حزب العمل على التخلي عن فكرة أن نموذجه يجب ان يكون الوحيد للدولة الناشئة ووافق على الدخول في تحالفات مع أحزاب اخرى بما يعنيه ذلك من تنازلات في سبيل الحفاظ على الدولة . ونقل كوهين عن احد قيادات الماركسيين الصهاينة بير بوروخوف قوله : " لابد من انشاء الحقائق والمزيد من الحقائق في الواقع وعلى الأرض ... هذا هو حجر الاساس في أي استراتيجية سياسية"

ووفقا لهذا المبدأ عمل اليسار الصهيوني على مدى تاريخه وبغض النظر عن المبادئ الايديولوجية.

ويستعرض الكتاب بعد ذلك تاريخ نشأة اليسار الصهيوني منذ عام ١٨٨١ والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ الحركة الصهيونية

إثر مذابح جرت ضد اليهود في روسيا وهو ما أعطى الكثير من التأييد للصهيونية كحركة قومية تهدف إلى انقاذ يهود العالم مما يتعرضون له من اضطهاد. كما ادت هذه المذابح إلى تراجع أنصار ذوبان اليهود في مجتمعاتهم الأوسع والتخلي عن فكرة انهم أقلية مضطهدة بل بشر متساوون لهم نفس الحقوق والواجبات في مجتمعاتهم مثل الشيوعيين اليهود الذين شاركوا في الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وتراجع كذلك انصار العمل من أجل الاعتراف باليهود كأقلية مستقلة داخل روسيا بينما زاد تأثير المطالبين بإحياء الثقافة اليهودية في فلسطين والاستيطان بها ممن شكلوا موجة الهجرة الأولى إلى هناك والذين لم يشتد عودهم بشكل حقيقي الا بعد ظهور هرتزل وفكرة انشاء دولة مستقلة لليهود في فلسطين.

وجاءت مذابح أخرى ضد اليهود الروس عام ١٩٠٥ لتدفع بنحو ٢٠ إلى ٣٠ ألف منهم للهجرة إلى فلسطين وكان أغلب هؤلاء متأثرين بالافكار الاشتراكية السائدة في بلادهم. ولم تكن علاقة هؤلاء بالمنظمة الصهيونية العالمية جيدة لأنهم كانوا يرونها تمثل مصالح البرجوازية اليهودية بينما هم كانوا يريدون **«خلق رجل جديد في أمة جديدة»** وفرض الحقائق على أرض الواقع. كانوا يؤمنون بالعمل بأيديهم والبدء من نقطة الصفر نحو تحقيق الهدف الأكبر وهو اقامة الدولة. وارتبط العمل على أرض الواقع في المستوطنات والكيبوتزات بالنسبة لليسار الاسرائيلي بتأكيد احقيتهم في هذه الأرض وكأنهم يريدون ان يقولوا اننا نحن الذين قمنا ببنا، ذلك كله وهو من حقنا نحن وليس من حق أحد آخر.

وينقل كرهين عن بن جوريون قوله: «إن مصالح العمال ومصالح الامة متطابقتان. وقضية العمالة العبرية في أرض اسرائيل ليست قضية طبقية بل قضية صهيونية. وبالتالي فان المطلوب التحول من طبقة عاملة إلى أمة عاملة».

كما ينقل عن كاتب صهيوني ماركسي آخر هو " ناحمان سيركين " قوله: «ان مجتمعا غير طبقي والسيادة القومية هما الوسيلتان الوحيدتان لحل المشكلة اليهودية بالكامل».

ومثل كل الاحزاب اليسارية في دول العالم الثالث والدول الجديدة انقسم اليسار الصهيوني حول امكانية بناء الدولة القومية الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية عن



طريق بناء المستوطنات والكيبوتزات أي أن تكون الدولة اشتراكية ولا طبقية من البداية.

كان انشاء الهستدرت أو اتحاد العمال عام ١٩٢٠ بمثابة الحد الأدنى الذي اتفقت عليه الاحزاب اليسارية لترسيخ مبدأ «العمل» من أجل بناء الدولة وان كل صهيوني يجب أن يكون «عاملا» في الدولة اليهودية الجديدة.

ويعود كرهين بعد ذلك في كتابه لاستعراض بعض افكار اورلوسروف ودوره في تشكيل فكر اليسار الصهيوني. وسنتناول هنا على وجه التحديد اراءه فيما يتعلق بقضية موقف الحركة الصهيونية من الفلسطينيين أو «العرب المقيمين في أرض فلسطين» كما يشير إليهم اليمين الصهيوني.

ولعل أهم ما يميز اليسار الصهيوني مقارنة باليمين هو اعترافه منذ البداية بوجود الفلسطينيين «كقومية» مستقلة في فلسطين وهو ما يصر اليمين على تجاهله بل ويشير بعض قادته إلى الفلسطينيين بانهم «غرباء» يجب طردهم وفقا لتفسيرات توراتية معينة. وكان اورلوسروف رغم اتفاقه مع اليسار الصهيوني على أهمية العمل كقيمة لبناء الدولة فانه اختلف معه حول قضية الصراع الطبقي منطلقا من أن وجود القومية الفلسطينية كأغلبية في ذلك الوقت مقارنة باليهود كأقلية سيجعل من قضية الصراع الطبقي مسألة هامشية مقارنة بأهمية العمل على تحقيق هدف بناء الدولة وبالتالي اتخذ موقفا أكثر اقترابا لليمين حول هذه القضية. ورأى اورلوسوروف ان اليهود المهاجرين بدأوا في فلسطين كعمال وبالتالي لن يستطيعوا ممارسة الصراع الطبقي ضد أحد اذا كان غالبية سكان الدولة الجديدة من العمال كذلك.

وكان اورلوسروف (والذي يعتبر من الحمائم لدى المؤرخين الصهاينة) ينتقد اليمين الصهيوني لاتباعه سياسة المواجهة مع العرب في مرحلة مبكرة من بناء الدولة وكان يرى وفقا لكرهين أن الانقسامات الداخلية بين العرب كفيلة بافشال مخططهم للوقوف في وجه المشروع الصهيوني. (صدقت يا شيخ اورلوسروف).

وحذر اورلوسوروف (مثل رابين في خطابه الأخير) من تحول الصراع بين العرب واليهود إلى صراع ديني وذلك لكي لا يقف مسلمو العالم كله في مواجهة الدولة اليهودية الجديدة ولكي لا نعطي الفرصة للعرب للعمل على تضخيم نغمة النزاع الديني وتعبئة مشاعر الحقد الاسود القائم على العداء الديني».

وفي المراحل الأولى للمشروع الصهيوني كان اورلوسوروف مثل بن جوريون يسعى إلى اقناع السلطان العثماني بولاء اليهود له لكي يعطي شرعية لوجودهم في فلسطين بل وطالب في أحد مقالاته بتوجه مجموعة من الصهاينة إلى مصر للدراسة في الأزهر الشريف لكي يظهروا للعرب والمسلمين انه لا يوجد عداء بين الطرفين وكذلك مساندة مطالب حركات التحرر في مصر والعراق وسوريا في ذلك الوقت.

ونقل كرهين عن اورلوسوروف قوله فيما يتصل بقضية الفلسطينيين: «لا يوجد أمامنا سوى طريق واحد وهو طريق السلام وسياسة واحدة وهي سياسة التفاهم المتبادل. وان نظرة واحدة سريعة إلى تاريخ نشأة الدول الأوربية تعلمنا ما يلي: انه في حالة تصادم قوي وجاد للمصالح فانه لا يوجد سوى مخرج واحد: تنازل من كلا الطرفين والوصول إلى تسوية مشتركة».

بالطبع لم يفسر اورلوسروف أو كل أنصار السلام الاسرائيلي على أي اساس يتم افتراض ان يتنازل الفلسطينيون عن أراضيهم للمهاجرين اليهود خاصة في ذلك الوقت وان يقبلوا ذلك طواعية دون اعتراض. في ذلك الوقت كانت الحجج تتمحور حول اضطهاد

أرشيف اليسار

بعض المناضلين يناضلون هم وأسرهم كما يصلون جماعة.

فهل يمكن أن نوقف الزمن أمام ليلة قاسية من ليالي ابريل ١٩٥٤ حيث كانت الاسرة كلها في السجن. الاب في سجن الحضرة بالاسكندرية يخضع لتعذيب وحشي لا يعرف مذاقه الا الذين عانوا في سجون الزمن الناصري. والابن حسين الشهير «بعادل» معتقل في واحد من أسوأ سجون الناصرية سمعة «اوردي ابو زعبل» الام نعمات والابنه «زهيرة» في حجز قسم العطارين بتهمة قيادة مظاهرة نسائية للاحتجاج على جرائم التعذيب التي مورست ضد السجناء الشيوعيين في سجن الحضرة.

ان امكنا أن نوقف آلة الزمن أمام هذه الليلة .. وحاولنا التعرف على مشاعر كل من هؤلاء الاربعة... اذ يستهين بما يعاني ويكتفي بألم المعاناة لآلام الآخرين الثلاثة. والآخرين في مجمل مسيرة النضال. أية طاقة نضالية يمكن أن يحتاجها احتمال موقف كهذا ؟ وزمن كهذا ؟ وعذاب كهذا ؟.

وهكذا فإن الحديث عن **الدكتور حسونه** هو حديث -بالضرورة- عمن شاركوه عبء النضال ومخاوف المشاركة النضالية في معترك صعب وبالغ القسوة. نحن اذ نتحدث عن د. حسونه نتحدث أيضا عن الزوجه «نعمات» **والابنه «زهيرة» والابن «عادل»**.

الدكتور حسونة .. النضال جماعة



الاسم: د. حسونه حسين اسماعيل.
المهنه: **طبيب اسنان - محترف ثوري.**
تاريخ الميلاد: ١٨٩٨
تاريخ الوفاة: أكتوبر ١٩٦٦.

* البداية:

كان العالم يتطلع مبهور الانفاس إلى زمن ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت فكرة نبذ الحرب تسيطر على كثير من العقول. ومن ثم انتشرت فكرة أن يتكلم الجميع لغة واحدة على ذلك يقارب بين شعوب العالم ويوثق علاقات من التآخي بينها. وانبهرت الاسكندرية وخاصة جالياتها الاجنبية بهذه الفكرة. وانتشرت مدارس اللغة العالمية «**الاسبرانتو**». وانبهر الفتى الذي أوشك أن ينهي تعليمه الثانوي بفكرة اللغة العالمية .. وتآخي الشعوب. والسلام بينها .. وانضم إلى إحدى هذه المدارس.

هناك .. كانت أعداد من اليساريين والاشتراكيين المصريين والاجانب تبشر هي أيضا .. بفكرة السلام والتآخي بين الشعوب .. والتقى «الفتى» - الذي نشأ في حي السكه الجديدة - مع واحد منهم هو الرفيق اليوناني «**سوتيري**» (ظل سوتيري مقيما بالاسكندرية ونشيطا في مجالات النضال الشيوعي حتى أبعدته السلطات المصرية في أواخر الخمسينيات) وأبدى «الفتى» تعلقا بالفكر الجديد. تشبث بالضوء الذي تدفق على عقله، وأضاء قلبه بكلمات مبهرة عن الاشتراكية .. حقوق الكادحين .. خبز .. حرية .. ديمقراطية .. سلام .. وبعد فترة قابله «**سوتيري**» بشخصية متألقة وجذابة المحامي المتفجر حماسا .. والقائد الحقيقي للحزب الشيوعي وللحركة العمالية الصاعدة بالاسكندرية «**انطون مارون**» (استشهد مارون في السجن مضربا عن الطعام لفترة استمرت أربعين يوما احتجاجا على سوء معاملة السجناء الشيوعيين). وبعد مقابلته مع «**مارون**» أصبح «حسونه» شيوعيا. وعرفت قدماه الطريق إلى حي الفراهدة هناك على ناصية شارعي السبع بنات وعبد المنعم تشبثت عيناه بلافتة حمراء كبيرة. تعالت دقات قلبه وهو يقرأ «**الحزب الشيوعي المصري**»، شد قامته .. ودخل. كانت خطوته الأولى والأخيرة. خطاها مرة واحدة ليعبر بها عمراً بأكمله، ونضالا متواصلا استمر حتى آخر أيام حياته.

لكن أيام «**الجهاد الأصغر**» لم تدم طويلا .. لتبدأ سنوات ممتدة بلا نهاية «**للجهاد الأكبر**» فالحزب يحل ومقره يصادر. والقيادة تسجن. وتصدر التعليمات لجميع الرفاق بالعمل سراً.

وتكونت مجموعة للعمل في الاسكندرية منها الرفاق: **الشيخ صفوان ابو الفتح، شعبان حافظ، حسونه حسين اسماعيل ومحمد عبد الكريم** (الذي أصبح فيما بعد ناظراً لمدرسة الليسيه بالاسكندرية).

وتدور ماكينة العمل الصعب

* الصعود نحو الحلم

ثلاث سنوات في غمار النضال السري العارم والبالغ التعقيد، ثم تلقى الاستعداد للسفر إلى **الاتحاد السوفيتي** ليمثل الحزب في مؤتمر الكومنترن. نحن الآن عام ١٩٢٧ ومؤتمر الكومنترن الذي اتخذ قرارات حاسمه بشأن بناء الجبهة الوطنية في دول المستعمرات يوشك أن ينعقد. **كان الرفاق المصريون يحملون افكاراً مغايرة لتلك التي طرحها** ستالين والتي تقول أن البرجوازية الوطنية **قد ألقت بعلم الحريات إلى الوحل، وانه إذا كان العدو الرئيسي في المعركة هو**



د. محمود القاضي



الشيخ صفوان ابو الفتح

الاستعمار وحليفه الاقطاع فان اتجاه الضربه الرئيسية يجب أن يوجه إلى البرجوازية الوطنية بهدف عزلها عن الجماهير المحيطه بها، وان على الشيوعيين محاربه هذه البرجوازية الوطنية وتشكيل ما أسمى فى ذلك الحين «بالكتلة الثورية» من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين.

وكان الرفاق المصريون يستشعرون خطأ ما فى هذه الفكرة . فواقعهم العملى يفترض عليهم الا يوجهوا ضربتهم الرئيسية إلى **حزب الوفد** بينما هو مرفوض من الاستعمار ومن السراى معا . كما أن واقعهم العملى يفترض صعوبة أو خطورة تشكيل «الكتلة الثورية» والتوقف عن السعى لتشكيل جبهة وطنية واسعة القوى وواسعة الاهداف فى إطار معركة وطنية هى بذاتها واسعة التوجه.

واختار **الحزب الشيوعى المصرى** الرفيق حسونه لهذه المهمة الصعبة .. أن يطرح فى مؤتمر الكومنترن أفكاراً مصرية خالصة متميزة عن افكار ستالين.

وتولى الرفاق اليونانيون ترتيبات السفر . التقرير المعبر عن رأى الحزب تم اخفاؤه بمهارة فى بطانة «جاكت» خاطه خصيصا ترزى يونانى من الرفاق . وتم تهريب المسافر إلى غرفة الماكينات فى سفينة يونانية ربانها وعديد من بحارتها أعضاء فى الحزب الشيوعى اليونانى . المسافر وصل إلى لندن حيث تم تهريبه ضمن جموع البحارة المتجهين لقضاء بعض الوقت فى لندن قبل مواصلة

استطاع الحزب الشيوعى الانجليزى ان يرتب سفره سراً إلى **«موسكو»**: دقات القلب تسرع إذ يسرع الفتى نحو الحلم المبهر .. مهد الاشتراكية.

وتحتفظ وثائق الكومنترن بفقرات مطوله لآراء الحزب الشيوعى المصرى حول الموقف الواجب اتخاذه ازاء **الوفد** كحزب للبرجوازية الوطنية وبهذا سجل الحزب الشيوعى المصرى على لسان **د. حسونه** موقفا فريداً فى ذلك الحين .. ان يرفض اطروحات الرفيق ستالين.

(راجع : د. رفعت السعيد تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- المجلد الأول - الكتاب الثانى).

والفتى الذى وجد نفسه فى ساحة الحلم الاشتراكي يبقى ليدرس الماركسية فى جامعة كادحى الشرق ، ثم انضم إلى دورة تثقيفية أرقى فى مدرسة كانت تضم الكوادر الاساسية التى يجرى اعدادها لقيادة الاحزاب .. وهى مدرسة «**لينينسكى سكولا**» حيث تلقى دراسات مكثفة فى النظرية وفى التطبيقات العملية وفى فنون القيادة السياسية.

فى هذه المدرسة العليا كان رفيقه فى غرفه المعيشة ببيت الطلبه «**الرفيق شواين لاي**» الذى أبدع الكثير فى الفكر الشيوعى الصينى . وهناك أيضا نسج علاقة صداقة حميمة مع الرفيق «**هوشى منه**» قائد الثورة والدولة الفيتنامية . وخلال اقامته فى الاتحاد السوفيتى درس إلى جانب دراسته الماركسية . طب الاسنان.

خلالها تعرف إلى رفيقة روسية كانت تدرس الصيدلة . تزوجا وانجبا طفلا . امسك «**حسونه**» انفاسه وهو يمسك بطفله باحثا عن اسم يليق به .. بلا تردد اسماه «مارون» اليس انطون مارون هو رفيق دربه الأول.. وهو شهيد الشيوعيين المصريين الأول.

*** العودة إلى الحلم**

.. لكن الحلم الغامض والملح بالعودة إلى أحضان حزبه ورفاقه .. وشوارع الاسكندرية وحواريها ومصانعها ظل يلاحقه، وظل يعرضه على المسئولين فى المدرسه . واخيرا تقررت عودته .(لم يكن هناك من سبيل إلى مرافقته لزوجته وابنه ، فهو سيعود خلسه كما خرج .. وكأنه لم يخرج من مصر أصلا) ترك زوجته وابنه .. من أجل رفاقه وحزبه على وعد بأن يلحقوا به .. وعاد.

بذات الاسلوب .. اختفى فى غرفه ماكينات سفينة يونانية.. وأوصلته إلى الاسكندرية ، ثم جرى انزاله إلى البر سراً.

مرة أخرى تدق اقدامه شوارع الاسكندرية .. لكن أعين الامن تلحق به وتقبض عليه .. وطوال سنتين قضاهما فى سجن الحدرة حاول الأمن أن يثبت انه قد غادر مصر سراً إلى الاتحاد السوفيتى . وفشل.

هو الآن طبيب أسنان .. تنقل بعيادته من الفراهده .. إلى شارع شريف إلى باكوس والامل يتضاءل بل يتلاشى- فى ظل التصعيد الأمنى المتشدد -فى امكانية استعادته لزوجته وابنه.

ويتزوج.. كانت الزوجة «**نعمات**» ابنه تاجر ثرى شهير بالاسكندرية هو «أحمد مرسى» الذى كان أكبر تاجر للطرابيش ويسمى «**ملك الطرابيش**» . وبرغم ثراء الأب فإن الزوجة التحقت بركب الزوج ،واحتضنت معه أماله ونضاله ومعاركه لتصويب مسيرة الحزب.. واحتملت معه سنوات العذاب والمطارده والسجن.

وكانت المعركة الاساسية التى خاضها د. حسونه هى تجميع شتات الحزب وتصويب مسيرته التنظيمية والسياسية. وتطهير صفوفه .-وكان على رأس الحزب حين عودته من موسكو **محمد عبد العزيز**. (منذ البداية لم يشعر حسونه بارتياح **لمحمد عبد العزيز** . احتدم الخلاف بينهما عندما كانا معا فى موسكو . وعندما عادا ازداد الخلاف) .. كانت حلقة الكوادر الاساسية مكونه من محمد عبد العزيز(الذى انتهى كعميل للأمن) **وشعبان حافظ والشحات ابراهيم ود.حسونه.**

وألح حسونه على عقد مؤتمر وانتخاب

للأمن) وشعبان حافظ والشحات ابراهيم ود. حسونه.

وألح حسونه على عقد مؤتمر وانتخاب لجنة مركزية وسكرتير عام. وحاول محمد عبد العزيز إغراء باستبداد الآخرين على أن يتقاسما معاً القيادة رفض حسونة وصمم على عقد المؤتمر. لكن محمد عبد العزيز أفشل الترتيبات في اللحظة الحاسمة وقدم حسونه اقتراحاً جديداً لتلافي الخلافات، وهو الانغماس في العمل النضالي بهدف تأكيد دور الحزب ودعمه بدماء جديدة، على ذلك يخرج الحزب من المأزق الذي وضعه فيه محمد عبد العزيز.

وطرح على الرفاق مشروعاً بالاحتفال بعيد أول مايو بحيث يتدفق نشاط حزبي عارم في هذا اليوم. ليعيد طرح الحزب في الشارع المصري. كالعادة وافق محمد عبد العزيز لكنه لم يفعل شيئاً. بينما انطلق د. حسونه ورفاقه ليغطوا جدران الاسكندرية بشعارات تهنئ الطبقة العاملة بعيدها وليوزعوا عدداً من المنشورات. تدعو العمال للاحتفال بعيدهم. وكان رد فعل الأمن عنيفاً قبض على هذا المشاغب الذي لا يهدأ د. حسونه. وقبض معه على شعبان حافظ وعدد آخر من الرفاق اليونانيين.

وحكم على د. حسونه بالحبس ستة أشهر.

وفي هذه الأشهر تكشف المعدن الحقيقي للزوجة التي بدأت في بيع ميراثها لتنفق على البيت والاولاد وعلى الزوج السجين.

ويخرج الزوج من السجن ليواصل النضال وتواصل زوجته الصمود إلى جواره في رحلة صعبة أضطر فيها إلى الاختفاء، وتغلق عيادته ليواصل نضاله السري. وعندما تم تهريب عبد الرحمن فضل إلى الاسكندرية بعد أن ألقى بنفسه إلى الماء من السفينة التي كان يقبع على ظهرها لفترة طويلة، انتقل وهو شبه مجمد واسرع به الرفاق إلى بيت د. حسونه اشعلت الزوجة كل ما لديها من فحم ليبث الدفء في جسده ولما نفد الفحم كسرت أرجل الدولاب واحرقت سجاد البيت بحماس مدرك يتمثل في أن واجب الزوجة هو مساندة زوجها في كل الظروف.

* التقاء الامواج

.. وفيما يواصل الرفاق القدامى معركة البقاء الصامد رغم كل التحديات، وحتى رغم تجاهل «الكومنترن» لهم. كان الموج الماركسي الجديد يتصاعد. وكانت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» تتشكل لتبدأ رحلة نضال جديد.

وبلا تردد.. أو حساسيات مد القدامى ايديهم للموج الجديد. وعملوا في صفوفه دون أن يطالبوا بأي مراكز تنظيمية يؤهلهم لها تاريخهم النضالي ومعرفتهم النظرية وخبراتهم النضالية. وبعد فترة يصبح د. حسونه عضواً في اللجنة المركزية للحركة المصرية للتحرر الوطني. وفي هذه الأثناء اكتشف الرفاق الحاجة الملحة إلى امتلاك المعرفة النظرية وتمليكها لهذه الأجيال الجديدة من المناضلين. ومن هنا كانت فكرة « المكتبة الخضراء » التي ترجمت في إطارها كتب ماركسية أساسية عديدة واسهم في عملية الترجمة عديد من الرفاق ومن المتعاطفين مع الحركة (**د. محمود القاضي - فوزي جرجس - د. محمود الشنيطي - شكري عياد**) اما الجانب التنظيمي وتأمين طباعة وتوزيع هذه الكتب سراً فقد تولاه د. **حسونه** فأسهم بذلك اسهاماً مباشراً في خلق جيل كامل من المثقفين الماركسيين المصريين. ويؤكد الذين تحمسوا لهذا العمل انهم كانوا يتوقون إلى خلق قيادات ماركسية مصرية كبديل عن القيادات الاجنبية التي اسهمت بكثرة في تولي مواقع القيادة في هذه الفترة.

وتكون الحملة البوليسية للطاغية صدقي (يوليو ١٩٤٦) ويقبض عليه مرة أخرى. ويفرج عنه ليختفي ليواصل النضال سراً وينتقل مع اسرته إلى الخطاطبة ليعمل مقاولا .. وليواصل معركته. ولم يظهر الثائر المختفي الا بعد ثورة يوليو. لكن الثورة تنقلب على مؤيديها بل والمشاركين في صنعها من الشيوعيين، ويكون د. حسونه من بين المعتقلين في سجن الحدرة وهناك تعرض هو وزملاؤه لتعذيب وحشي. كان السبب في دفعهم إلى الاضراب العام عن الطعام. وفي خروج المظاهرة النسائية الشهيرة في أبريل ١٩٥٤ والتي هزت شوارع الاسكندرية .. وازعجت السلطة الناصرية الخارجة لتوها من أزمة مارس ١٩٥٤ .. وكان القبض على الزوجة .. والابنه.


د. شكري عياد

ويظل الرجل في المعتقل.. يعاني من اساليب وحشية. ويعاني من شيخوخة لا ترحم. لكن قلبه الفتي ظل قادراً على أن يمنح كل من حوله سبيكة الصمود الثوري والشجاعة الملهمة للآخرين.

ويفرج عنه عام ١٩٥٦ .. منهكا. مدمر الصحة.

لكنه وبقدر ما استطاع، وبقدر ما تبقى من صحة وما تبقى من أنفاس .. ظل يواصل المعركة.. حتى رحل في ١٩٦٦ - تاركا ذخيرة لا تنفد من عمل بطولي لا تستطيع صفحات معدودة كهذه أن تحكي عنه. لا هي ولا حتى عدة مجلدات.

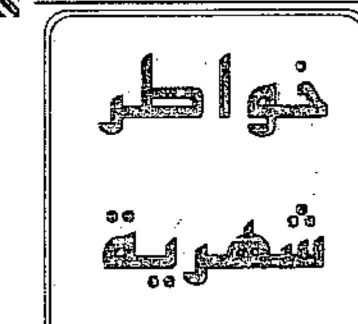
ويبقى اسم د. **حسونه** متألقا دوما في سماء النضال الشيوعي المصري كواحد من صناع هذا التاريخ الطويل.. والمجيد.

وسيبقى اسمه .. متجدد العطاء، نكم من دروس نحتاج ان نتعلمها من هذا الجيل الذي لن يتكرر من المناضلين.

***

* ظلت هذه الصفحات مؤجلة بناء على رغبة الابن .. الزميل «حسين» الذي يرى خطأ النظر الفردي لتاريخ حركة جماعية النضال. والذي يعتقد ان الكتابة عن اشخاص بذاتهم قد تكون ظلما لمناضلين طواهم النسيان، خاصة وانه يرى ان اية كلمات تتضاءل بالضرورة أمام لحظة نضال صعب. لكننا نستميحه عذرا .. ونعتذر اذ ننشر هذه الصفحات عن مناضل شامخ من مناضلي الحركة الشيوعية المصرية. صحيح ان الكلمات مهما تراكمت لا تكفي وصحيح انه «الابن»، لكن حق الرجل أولى. وحق جموع اليسار في التعرف على رموزها أولى، وحق الاجيال اليسارية القادمة في الاقتداء بهذا الرمز أجدر بالمراعاة. فليتقبل عذري.

* اعتمدت هذه الصفحات على المراجع الآتية:
* رسالة خطية من ١٨ فولسكاب وجهها ابنه حسين (عادل) حسونه .. لي.
* رسالة خطية كتبها بناء على طلبي الزميل **جابر محمود المعايرجي** (زوج الابنه زهيرة) عضو



رحيق السنين

فى الدهاليز الكفكاوية

للكاتب الألمانى المولد فرانز كافكا (١٨٨٣- ١٩٢٤) رواية تعتبر من الكلاسيكيات العالمية تدعى «المحاكمة» يتصور الكاتب فيها أن البطل قد أصبح أسيرا لدهاليز فكرية وسراديب مظلمة رانعبة نعلبة لمحاكمة لا يعرف لها سببا ولا بداية ولا نهاية.

مررت حديثا بمثل هذه التجربة.

***

اليوم الأول :

دخلت مكان عملى بالجامعة روجدت عند السكرتارية مجموعة خطابات مرجهة إلى . سررت ببعضها: شبكات حكومية . ثلاثة جنيهات وستون قرشا لمناقشة بحث . ستة جنيهات للاشراف على رسالة إلى آخر هذه الشيكات المثيرة للتسلية والنكات الظريفة . كان آخر هذه الخطابات ظرف صغير شعرت بانقباض فى قلبى قبل أن أفتحه : دعوة للذهاب إلى قسم .. لاستلام ورقة دعوى من الدكتور .. مرفوعة على «رفض الموظفين فى عبادتك استلامها» (لم يحدث).

ولأنى شخص ملتزم محافظ على القانون . ولأنى قد كبرت كثيرا عن السن الذى يجد فيه الانسان لذة فى المغامرة بمخالفة القانون ، فقد تركت كل ما لدى من مسئوليات

د. سمير حنا صادق

وتوجهت إلى قسم .. المذكور وسألت عن المكتب المسئول عن تسليم الدعاوى وصعدت إليه روجدته خاليا: اليوم هو الدورة الثانية من الانتخابات . خرجت من القسم بخفى حنين.

عدت إلى المنزل مهموما . لقد سمعنا كثيرا عن دعاوى يلجأ فيها المتقاضون إلى مثل هذه اللعبة فترفع القضية، ويصدر الحكم فى غياب المدعى عليه، فيطرد من شقته . أو يجرد من حق من حقوقه . بل لقد سجن بالفعل زميل لى وهو فى درجة استاذ مساعد لمدة شهور قبل أن يستطيع أن يثبت براءته . امضيت ليلة قلقة تعيسة.

اليوم الثانى

خرجت فى اليوم التالى مبكرا ، وذهبت للقسم، ودخلت إلى مكان تسليم الدعاوى .

ووجدت المكان مليئا بمكاتب تتكدس فوقها الاوراق . يجلس خلف اغلبها سيدات محجبات . ويظهر أن اختيارى للوقت لم يكن موفقا . فقد كن جميعهن يتناولن الافطار وبين ايديهن ما تيسر من طعام ومن اطفال «يا واد يا .. (وهذه .. ليست اسم انما صفة) خد خالتى سندوتش بطاطس بعيش فينو . وهات لحمادة كيس شيبسى».

سألت عمن اتوجه إليه . وتوجهت إليها وقلت «صباح الخير» .. لم ترد التحية . وسكتت برهة .ثم قالت دون أن تنظر إلى «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» الحق اقول لكم ولقد وضعنا نحن اقباط مصر فى وضع غريب فى هذه القضية . فاذا استعملنا التحيات المصرية الجميلة مثل «صباح الخير» أو «مساء الخير» أو «صباح القشطة» قيل لنا . واحيانا باصوات غليظة جافة. أن تحية الاسلام هى «السلام عليكم» . فاذا مثلا اختصارا للوقت وتوفيرا للجدل لما هو أهم «السلام عليكم» اكتشفنا أن الشيخ عمر وهو شخصية محبوبة جدا خصوصا من سيدات الطبقة الراقية . قد نبه إلى أن المسلم لا يرد على القبطى اذا حياه تحية الاسلام الا بالسخرية من عينة «يا عكروت .. الخ».

عموما سكت . وتقدمت بورقتى فأخذتها السيدة دون أن تنظر إليها واعطتها لجارتها- «شوفى سمير حنا عندك» اخذت جارتها الورقة نظرت إليها.

- «فين الظرف» ؟ سألتها أى ظرف فنفهمت منها انها لا تستطيع أن تنظر فى طلبى الا اذا قدمت لها الظرف الذى ارسلت فيه الورقة.

بالمهول (رحمك الله يا يوسف بك) . على قبل أن أفق مما أنا فيه أن أفحص كل سلات المهملات التى اتعامل معها حتى أجد هذا الظرف . وخرجت . كما خرجت من قبل . وكما سأخرج كثيرا فيما بعد مهموماً جداً.

امضيت اليوم ومساء » اضرب اخماسا فى اسداس . فانا لا اعرف دكتور .. هذا . ولا اعرف سببا لرفع قضية على وتذكرت قضية سابقة لى رفعها طبيب لأنى هاجمت زعمه باكتشاف دواء لمرض الايدز.

واخذت احاسب نفسى حسابا عسيرا على عدم احترامى لسنى ولصحتى. وقالت زوجتى وهى سيدة فاضلة تتحمل نواقصى فى أغلب الأوقات.

«مالك انت ومال قضية **نصر حامد ابو زيد** ؟ مالك ومال مكتشفى ادوية الايدز والروماتويد والمطالبين بجوائز نوبل فى الطب؟ ما يعالج المركز القومى للبحث فيروس سى بالاعشاب والحشائش أو حتى بالاحجبة وانت مالك هو انت حتصلح الكون»؟.

لحسن حظى وجدت الظرف فى احدى سلال المهملات.

***

اليوم الثالث

ذهبت مبكرا فى اليوم التالى ومعى الظرف والخطاب . واكتشفت أن الظرف مطلوب لأن عليه تاريخ الارسال وأن تاريخ الارسال غير موجود على الورقة نفسها وأنه (فى عصر الكمبيوتر والمعلومات وقواعد المعلومات) لا توجد طريقة لاكتشاف الدعوى المطلوبة . ولا حتى برقم ارشيفى . الا بالرجوع إلى سركى ارسال الدعاوى ومراجعة الاسماء الموجودة لمدة شهر قبل الارسال . وراجعت السيدة الاسماء وقالت لى:

«**اسمك مش موجود**» . وسقط قلبى بين ضلوعى وسألتها.

- **وما العمل؟**

- قالت «تحضر بعد يومين وتسأل المحضر الذى يسلم لنا هذه الاوراق عن دعواك» . رجوتها متوسلا- «ممكن بكرة»؟.

قالت بحزم فلنا بعد يومين؟.

اليوم الرابع

ومر يومان آخران من القلق والعذاب . وعدت إليها.

- «المحضر اتغير ولم يعد يحضر لنا» ..
- والعمل؟
- تروح قلم المحضرين وتبحث عنه وتتسلم منه الدعوى.
- هنا عندكم فى القسم؟
- «لا» واتضح أن قلم المحضرين هذا فى آخر الدنيا.

***

اليوم الخامس

ليلة أخرى من العذاب والتعاسة وضرب اخماس فى اسداس.

ذهبت إلى قلم المحضرين فى اليوم التالى . قال لى الشخص المختص.

- فين «الورقة الموجهة اليك»؟ اعطيتها له . فنظر لى بنظرة لوم لأنى أمى لا استطيع القراءة والكتابة واشار باصبعه.

- دى بتقولك ايه؟ بتقوللك اذهب إلى قسم .. هو احنا هنا قسم .. ؟ ولما افهمته أن القسم لا يجد ورقة الدعوى قال لى:

- خليهم يكتبوا كدة؟

***

اليوم السادس:

ليلة أخرى من العذاب .. مشوار آخر للقسم رفض القسم:

- كنا زمان بنكتب ولكن صدرت لنا تعليمات..

صفوت الشريف



صدقنى ايها القارئ العزيز إن هذا ما حدث بالفعل . ايها القارئ العزيز أن هذا ما قد حدث لاستاذ جامعى خدم مهنته لما يقرب من نصف قرن . كيف يعامل اذن ابناء الشعب العامل؟ أما ما اتضح بعد ذلك فيدخل فى باب الكوميديا الفارس.

ابتها العدالة .. كم من الجرائم ترتكب باسمك؟.

***

إلى السيد وزير الاعلام الجديد

اعذائى كل افراد الاثرة فى كل مكان وزمان . هل تريد أيها المشاهد أن تعرف ماذا فعل **مارك بديبورا**؟ اذا كنت المشاهد من هواة الحلقات الاجنبية فيمكنك أن تلتف مع اطفالنا الحلوين حول القناة.

لتتعرف على الاجابة على هذا السؤال المهم والحصول على هذه المعلومة يمكنك أن تتمتع بحل هذا اللغز من خلال مشاهدتك لبرنامج «نهرة مع...»..

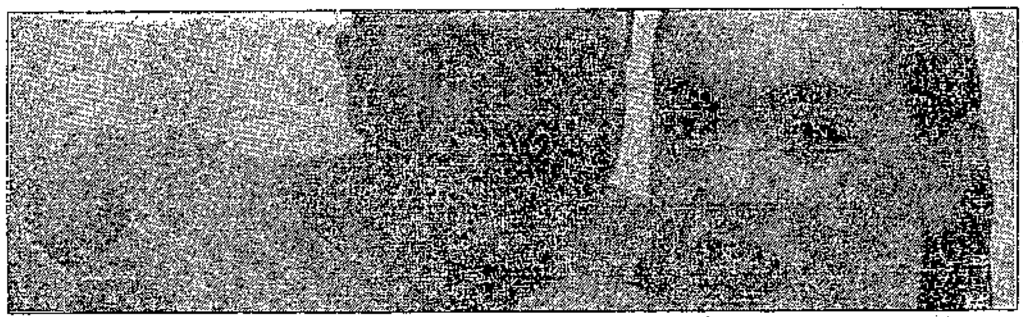
لا يوجد فى أغلب قنوات العالم **ما يعنى** - أسف ما يسمى عندنا «**مذيعات ربط**» . **فاذا وجدن فانهن يكن لى العادة قمة فى الثقافة والعلم والمعرفة وليس فى الشعر الصناعى واللبس المبالغ فى لمعانه والفكر الساذج البسيط . وتصور معى ايها القارئ العزيز برامج التلفزيون بدون مذيعات الربط بل وتصور معى برامج المنوعات والأفلام العلمية الاجنبية وقد توقفت التعليقات السطحية السخيفة للمقدمات والمقدمين واستبدل بها عند اللزوم الترجمة المكتوبة على الشاشة.**

يقول السيد وزير الإعلام فى حديث للاهرام انه يعتبر تعيينه فى الوزارة الجديدة تعيينا جديدا.

ونحن ايضا نرجو هذا جدا . ونرجو ان يكون المستقبل مختلفا عن الماضى . بقرار من سطر واحد من الوزير يلغى مذيعات الربط والمقدمات والمقدمين ويرفع هذا الكابوس المظلم من الجهل والعبث عن كاهل الشعب المصرى استطيع ان اضمن للوزير فى عهده الجديد ارتفاع المستوى الفكرى العقلانى للشعب المصرى بما يزيد عن ١٠٠٪.

نرجو للوزير الجديد التوفيق ونأجل مؤقتا محاسبة الوزير السابق.





يوم حار جداً «لمحمد خان

تنويعات سينمائية قائمة، على هموم الوطن

أحمد يوسف

يبدو فيلم« **يوم حار جداً» لمحمد خان** على السطح فيلما بوليسياً عاديا ربما تشعر وأنت تشاهده أنك قد رأيت قصته على الشاشة عشرات المرات من قبل في العديد من الأفلام الأجنبية ، ولعل ذلك يكون سبباً في الفتور الجماهيري والنقدي الذي قوبل به الفيلم بالإضافة إلى أسباب أخرى كانت كفيلة باصدر حكم الاعدام على أكثر الأفلام اقترابا من الكمال . من بينها انتظار الفيلم وهو يرقد في العلب شهوراً طويلة ، حتى يجد فرصة ضئيلة للعرض في وسط زحام مهرجان القاهرة السينمائي ، وقد أصبحت دور العرض الرئيسية - بل والسينما المصرية كلها -تكاد أن تكون حكراً طوال العام على أفلام **عادل إمام ونادية الجندي،، حتى أن نجوما آخرين مثل** نور الشريف قد باتوا يعانون اليوم من المأزق نفسه، وأصبحت **والأزمة»** كأنها قدر لا فكاك منه، يلوك المسئولون عن صناعة السينما الأحاديث المكررة عنها في لجانهم التي يتصدرونها كأنهم يمثلون فيلماً من نوع «**التراجيكوميدى**» ، دون ان يبدو بادرة أمل واحدة في التفكير الجاد واتخاذ القرارات للخروج من هذه الأزمة الخانقة.

إنك لو نظرت إلى«**يوم حار جداً**» على أنه فيلم بوليسى لانتابك احساس بالدهشة من اقدام **محمد خان** على مغامرة انتاجه وهو الذي يحاول المرة بعد المرة أن يكسر الطوق الذي يحاصر السينما المصرية ويخنقها ويدفعها دفعاً إلى حافة الافلاس الاقتصادي والفكري والجمالي معاً . فأنت لن تفهم لماذا يلجأ **محمد خان** إلي تجربة الاقتراض من البنوك لتمويل فيلمه ، في مخاطرة قد تقوده - وقد قادته بالفعل -إلى صدام غير عادل مع غيلان صناعة السينما المصرية من المنتجين والموزعين ، وربما أيضا مع بعض الموظفين «**المتعاطفين**» مع أسطوات الصناعة وتجارها الذين لا يرغبون في أن تتكرر تجربة تمرد« محمد خان» على قوانين السوق . لن تفهم ذلك كله اذا انظرت إلى الفيلم علي أنه فيلم بوليسى عادى ، بينما هو في حقيقته مغامرة جمالية وسياسية لفنان يتمتع بوعي فائق . حتى لو انتهت تلك المغامرة لأسباب عديدة إلى أن تبدو مثل قفزة دون كيشوتية نحو المجهول.

إنك اذا تأملت فيلم «يوم حار جداً» تأملا متأنيا ، لا كتشف أنه يشكل نقطة تحول حرجة في المسيرة الفنية لصانعه ، تكاد تذكرنا على نحو ما بالانعطافة التي سار فيها **خيرى بشارة** منذ فيلمه «كابوريا» (١٩٩٠) ، وأياما ما كان حكمك النقدى - الجمالي والفكرى عن اختيار الفنان لتعديل مساره الفني، فإن عليك أيضا أن تفهم وتتفهم أنه يسجل بهذا الاختيار - واعياً أو غير واع- شهادة من نوع ما على عصره ، فاذا كان فنان جاد مثل **خيري بشارة قد أصبح اليوم أكثر ميلاً إلى ما** يسمى التوليفة الدرامية والغنائية بديلا عن أسلوبه الفني الصارم فيما قبل «**كابوريا**». فلأن السياق السياسى والاقتصادي والثقافي قد فرض عليه التخلى عن أحلامه القديمة . وعندما أعلن **خيري بشارة** على المستوى السياسى في«**آيس كريم في جليم**» **(١٩٩٢)** عن قناعته الخاصة بموت الأيديولوجيات ، فانه كان في الوقت ذاته- على المستوى الفني -يرفع الراية البيضاء، **أمام طوفان كاسح وضعه في موقف اختيار صعب : إما أن يظل مبقياً على الأحلام المجهضة** بصنع سينما تحظى باحترام النقاد وتجاهل الجماهير ، أو أن يتواءم مع السياق ويحاول أن يقدم ما يتصوره **حلاً للمعادلة الصعبة بين طموحاته**

والعوائل الجماهيرية التقليدية.

نادراً ما يخرج الفنان السينمائي الجاد من هذه المعركة دون أن تلحق بروحه الكثير من الجراح والندوب . وإذا كان خيري بشارة -على سبيل المثال- قد حقق نوعا من الانتشار الجماهيري في الآونة الأخيرة . بأفلامه التي يخيل إليك للوهلة الأولى أنها تلجأ لاثارة البهجة ومحاولة امتاع الجمهور ،فإنك أيضا لا تخطئ أبداً في هذه الأفلام شعوراً عميقاً بالحزن والمرارة من هذا المصير الذي انتهى إليه الفنان في رحلته الفنية . إن مثل هذه الأفلام ينبغي النظر إليها -في جانب منها - على أنها «أفلام ذاتية» . في شخصياتها المتصارعة شذرات من صراع الفنان . مع ذاته وواقعه في آن واحد . وموقفه الحائر في الاختيار المأساوي وقد انتهى به المطاف إلى الوقوف حائراً في مفترق الطرق.

حلم وكابوس

البداية من جديد

يمكنك أن تتعقب هذه الرحلة الذاتية في وعي -أو لا وعي- الفنان **محمد خان** ، اذا ما قارنت بين فيلميه «**فارس المدينة**» (١٩٩٢) و «**يوم حار جداً**» . اللذين لا يفصل بين انتاجهما إلا أقل من سنوات ثلاث . ويكاد البطل في كل منهما أن يعيش نفس المأزق وهو يقف على حافة الإفلاس . بعد أن نجح في الصعود من بين الطبقات الفقيرة وأصبح من «رجال الأعمال» وأصحاب الملايين . في مناخ اقتصادي يعيش ازدهاراً زائفاً في حركة الأموال على الأوراق . ثمناً لبضاعة لا يراها المتاجرون فيها أبداً . إنه مناخ «البيزنس» كما عرفته مصر في العقدين الأخيرين. حيث يضع كل تاجر يده في جيب الآخر ، وحيث يبدو محتوماً أن يصعد البعض على جثث الآخرين. دون رحمة أو شفقة.

تشابه يثير الدهشة بين رجال الأعمال : «فارس في المدينة» ، وضياء - في «يوم حار جداً» ، (يلعب الدورين محمود حميده بنفس الماكياج وطريقة الأداء) . فكل منهما يواجه خصومه الذين يطلبون منه تسديد قروضه الباهظة خلال أيام معدودة كأنما كانوا ينتظرون دوماً تلك الفرصة للانقضاض عليه وهزيمته ، بينما لا يملك هو من قيمة هذه القروض شيئاً . لكن التناقض الأكثر إثارة للدهشة بين الشخصين يكمن في أن «فارس» ما يزال يتمتع بفروسية حقيقية. تجعله يفي بالتزاماته حتى لو كان الثمن هو أن يبدأ من الصفر من جديد . وقد عاد وادعاً إلى حياته البسيطة التي يتمتع فيها بالدفء الانساني الحقيقي.

وإذا كنا قد افتقدنا بعض الصدق في **فارس المدينة** ، الذي جعله **محمد خان** فارسا في عصر بلا فروسية ، واختار له أن يحيا ايقاعا لاهثا يقترب من أسلوب فيلم جودار «**على آخر نفس**» ، **فان ضياء** في «**يوم حار جداً**» يبدو الوجه الآخر الأكثر صدقاً - أو قل الأكثر واقعية -في زمن يقول عنه أن «**الواحد ممكن يقتل عشان ٥٠٠ جنيه**» ، لذلك فهو يفكر بالفعل في قتل زوجته الثرية، عن طريق قاتل مأجور، لعله يستطيع البداية مرة أخرى . بعد أن تؤول إليه قيمة «بوليصة» التأمين على حياة الزوجة.

البداية من جديد . أو «**الولادة الثانية**» . هي الحلم المستحوذ -الذي يكاد أن يصبح عارضاً مرضياً في سياق مريض - للخروج من طريق مسدود . وهو الحلم الذي يسيطر على معظم أبطال أفلام «**محمد خان**» . وتدور بهم الأيام في دورة مغلقة . تحكم حلقاتها حولهم وتخنق بها أرواحهم . فلا يبقى لهم الحلم الغامض الغائم. الذي نكتشف أنه ليس في حقيقته إلا كابوسا خانقاً . وهذا هو المصير الذي انتهى إليه أبطال أفلام «**عودة مواطن**» و «**أحلام هند وكاميليا**» و «**زوجة رجل مهم**» و «**سوبر ماركت**» و «**الغرقانة**» ، وحتى إن بدت في نهايات بعض هذه الأفلام مسحة من التفاؤل فإنها لا تخلو أبداً من ظل التشاؤم الأسيان حول مصير الانسان.

وفي الحقيقة إن هذا المزيج من التفاؤل والتشاؤم ، والجدل بين الاحساس الذاتي الوجودي من جانب ، والحساسية تجاه السياق الواقعي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جانب آخر ، هو ما يميز أفلام «**محمد خان**» ، الذي تجده يعشق الحياة والبشر بقدر عشقه للشوارع والبيوت، لكنه أيضا العشق الذي يعكس الأسى لأن الواقع الذي يحبه ويقوم بتسجيله - كما كان يفعل بلزاك في رواياته الواقعية -يفلت هاربا من أمام عينيه دون رجعة . ودون أن يملك رؤية واضحة لواقع جديد . أو لعله يرى أن الواقع الذي يكمن في رحم المستقبل ليس إلا جنيناً مشوهاً ، يذكر مرة أخرى بأحلامه -وأحلامنا- المجهضة.

وبقدر كبير من الوعي الجمالي والثقافة السينمائية - ربما كان قدراً أكبر مما ينبغي كما سوف نشير لاحقاً ! حاول **محمد خان** أن يبحث عن شكل ملائم لهذه الرؤية القاتمة التي نزعت عن بطل يشبه «**فارس**» أي مسحة من الفروسية . وحولته إلى تدبير جريمة قتل زوجته ، فوجد **محمد خان** ضالته في نمط «**الفيلم نوار**» ، أو السينما السوداء ، الذي يكاد أن يكون النمط الوحيد من بين الأنماط التقليدية الذي لم يجد له معادلاً أو شبيهاً في السينما المصرية . وهو ما جعل «يوم حار جداً» يبدو غريبا على المتفرج العربي ، الذي لم يجد فيه إلا فيلماً بوليسيا تقليدياً ، يفترض فيه المشاهد أن يكون متمتعا بقدر كبير من الغموض والتشويق والتوتر ، فإذا بالفيلم يخلو أو كاد من هذه العناصر جميعاً!.

فيلم أسود

عن الأيام السوداء

يصدر الغموض السينمائي **الوحيد في فيلم «يوم حار جداً»** هو أن بطله غريب(**محمد فؤاد**) يجد نفسه متورطاً في«الحدوتة» أو كما يقول هو نفسه : «زي ما أكون دخلت فيلم بعد ما بدأ بنص ساعة» . إذ يتصور ضياء أنه القاتل المأجور ، ويتفق معه على تفاصيل خطة القتل . ويعطيه مبلغا من المال ومفتاح الشقة لينفذ الجريمة ، وهنا يكون على غريب - الانسان الشهم النبيل -أن يضع على عاتقه مهمة انقاذ الزوجة الضحية هدى(**شريهان**) من براثن زوجها . ويفاجئها بالحقيقة المريرة . بأن الأمان الذي كانت تشعر به مع الزوج ليس إلا سراباً خادعاً . لأن «الفلوس» - كما في كل أفلام نمط «الفيلم نوار» - قد أصبحت المحرك الوحيد للدوافع والمشاعر والأحداث في حياة أغلب الناس.

ولأنك تعرف كل الأسرار منذ بداية «**يوم حار جداً**»، **فإنه** ينبغي عليك أن تترك جانباً ذلك الأمل الذي قد تكون قد تعلقت به في أن تشاهد فيلماً بوليسياً. يخفي عنك الحقيقة حتى تأتي لحظة النهاية . ويغرقك في التفاصيل الصغيرة التي يختلط عليك في البداية ما يربط بينها حتى يقوم الفيلم بتجميعها شيئا فشيئا لتصنع لك الصورة الكاملة . على العكس ، فإن كل التفاصيل التي تراها في«يوم حار جدا» ليست إلا نوعا من التراكم ، الهدف الوحيد منه لدى صانع الفيلم هو أن يقدم بطريقته الخاصة شهادة على عصره، وهو باختياره نمط «السينما السوداء» يطمح إلى أن يصور هذا



العالم الكابى الذى يعيش فيه، وأيامنا السوداء التى نحياها.

جوهر التناقض الجمالى والفكرى فى«يوم حار جدا» ينبع إذن من المفارقة بين الشكل البوليسى الذى اختاره ، والمضمون الواقعى الذى يرمى إليه، أو قل بالأحرى المفارقة بين تقاليد النمط السينمائى الذي استعاره محمد خان، والتنويع الخاص الذى قدمه له. ومصدر هذه المفارقة لا يكمن فقط فى عدم الاحتفاظ بالسر النهائى الخطير حتى النهاية كما يفعل عادة صانعو« الفيلم نوار» ، وإنما فى الرؤية المتفائلة المحبة للحياة التى لم يستطع **محمد خان** أن يتخلى عنها

فى قلب «الفيلم نوار» بمعناه التقليدى ، هناك بطل وحيد يمكنك أن تتذكر كيف كان **همفرى بوجارت** يؤدى هذه الشخصية ، وربما أيضا **جاك نيكلسون** فيما بعد. هذا البطل قد اختار الوحدة بإرادته لأنه يشعر أنه لا ينتمى إلى العالم الذى يعيش فيه ، لكنه أيضا ليس انساناً رومانسياً حالماً. وإنما يعيش حياته بقلب بارد، بل إنه يتسم فى الأغلب بالقسوة والخشونة والفظاظة ، وكأنه يمثل الرد المتاح أو الإجابة الممكنة على فساد هذا العالم . وإنه أيضا يحتفظ بقدر من النبل عن طريق عزل نفسه عن العالم الفاسد، لأنه يرى أنه يؤمن بنظام أخلاقى عفى عليه الزمن ، وهو إذ يجد نفسه متورطاً فى الاحداث المعقدة المتشابكة ، يصبح هو ذاته ضحية لاستغلال الأشرار - ، من الرجال السفاحين القتلة ، والنساء الجميلات الماكرات فى آن واحد ، وقد ينجح هو ذاته فى أن يخرج من الورطة وقد نجا بجلده ، لكنه لا يفكر- ولا يريد -أن يغير العالم من حوله.

فرق هائل يفصل بين بطل« الفيلم نوار » - المخبر السرى المحترف- وغريب بطل« يوم حار جدا» ، فإذا كان يعيش الورطة ذاتها ، ونسمع بالطريقة نفسها تعليقه على الاحداث من خارج الكادر لأن الفيلم يريدنا أن نتوحد معه ، إلا أن غريب -على عكس اسمه- لا يفضل أن ... يبا لا منتحيا عن الحياة والبشر ، بل إنك تراه خلال الأحداث- التى تستغرق نهاراً واحداً-يعود إلى القاهرة بعد سفر طويل من بلاد شديدة البرودة ، يبحث عن الدفء الإنسانى مع أصدقاء قدامى ليكتشف أن السبل قد تفرقت بهم بين الموت أو الغرق فى زحام الحياة ، ولتصدمه الحقيقة بأن الدفء الذى يبحث عنه قد استحال جوا حاراً خانقا- بما لذلك من دلالة رمزية- يدفع الناس إلى تبادل مشاعر عدوانية تصل إلى درجة التفكير فى القتل ، بل إنه يبدو أيضا متورطاً فى الأحداث بإرادته ، فالفضول يدفعه لاستكمال اللعبة: طول عمرك بتحب اللعب ، ما تلعب شوية»! ، وقلبه الذى يهفو لعشق النساء الجميلات هو الذى يقوده إلى انقاذ الزوجة هدى من المصير المأساوى الذى ينتظرها.

الوطن لن يكون «الحى الصينى»

لم ينفصل غريب إذن لحظة واحدة عن عالم **أولاد البلد** بحسهم التلقائى الفطرى لإبداء الشهامة و«الجدعنة» فى مواقف الأزمة . كما أن هدى ليست أبداً من تلك المرأة اللعوب فى«الفيلم نوار» التى تبدو كالعنكبوت السامة تنصب فخها للبطل رغم أنه يبحث عن انقاذها (فهى ليست إلا جزءا لا ينفصل من عالم فاسد كامل) . بل إن ضياء ليس شريراً خالصا كأشرار «الفيلم نوار» حتى انك تراه فى لحظة يفكر فى الانتحار لأنه لا يستطيع الاقدام بقلب بارد على قتل زوجته . وهو حين يمضى فى خطة القتل نراه وكأنه يقطع كل الخيوط الرقيقة التى ما تزال تصل بينه وبين عالمه القديم الجميل . فهو يقرر أن ينهى علاقته دون رحمة بزوجته السرية **عايدة (منحة البطراوى)** رغم انها تمثل له الراحة التى يأوى إليها من هجير الحياة، ويزور للمرة الأخيرة خالته العجوز فى الحى الفقير الذى نشأ فيه . بل أنه يقرر فى النهاية أن يلغى خطة القتل كلها حين تتجسد له بشاعة الجريمة.

وعلى الرغم من أن فيلم **«يوم حار جدا»** يلتقى مع نمط «الفيلم نوار» فى دخول البطل إلى العالم الخانق وتورطه فيه من خلال تعاطفه مع البطلة . أو من خلال مصادفات قدرية أحياناً(إن ضياء يتصور بالصدفة أن غريب هو القاتل المأجور) ، وغريب لا يجد أصدقاءه القدامى ليقضى اليوم معهم . فلا يجد أمامه إلا أن يمضى فى«اللعبة» . بل أن هناك قارئة للكف تخبره بكل متطلبات أسلوب «الفيلم نوار» .الذى يدور دائماً فى أجواء الشوارع الخلفية المظلمة . وكأنها تعبير عن الجانب المظلم من النفس البشرية والمجتمع معاً. أو فى الغرف الضيقة المزدحمة بالأشياء التى تقمع الوجود الانسانى وتبتلعه وتحاصره . فكما لم تستطع شخصيات «يوم حار جداً» أن تكتسب سوداوية شخصيات «الفيلم نوار» ، فإن **محمد خان** يدوره- من خلال كاميرا **كمال عبد العزيز** - قد ظل عاشقاً لتصوير شوارع القاهرة السابحة فى ضوء الشمس. متأملا للشوارع والبيوت فى حب حقيقى . وهو مثل بطله غريب لا يستطيع أن يكره مدينته، وكما يقول غريب نفسه عن القاهرة . التى يعود اليها بعد غيابه الطويل «الغريب إن أكثر حاجة كنت باتضايق منها هى أكثر حاجة واحشانى».

لماذا يختار **محمد خان** إذن بوعى كامل نمط الفيلم نوار - وقد يكون هناك أيضا جانب من اللاوعى أو العقل الباطن فى الاختيار - ليستعير حبكة «يوم حار جدا» على الرغم من تعمده الابتعاد عن أسلوب ومضمون هذا النمط ولعل فى هذا الابتعاد والاقتراب مصدر القوة والضعف فى فيلم**«يوم حار جدا»**، لأنه لا ينبغى لنا أن ننتظر أن يكون فيلم محمد خان تقليداً متقناً لأفلام أمريكية . خاليا من أصالة الرؤية الفنية . لكن يجب علينا أيضا ألا نتجاهل أن الجماليات الخاصة بمحمد خان- مثل المونتاج المتلاحق لتأكيد لحظة تأمل ذاتى وليس من أجل اثارة توتر المشاهد - ورؤيته للعالم، قد تناقضتا إلى درجة مربكة مع تقاليد النمط السينمائى، (ناهيك عن عدم قدرة سيناريو **زينب عزيز** على دفع الأحداث أو وقوعه فى ثرثرة الحوار أحيانا كثيرة) . إن أردت اجابة عن السؤال الذى دفع بمحمدخان إلى«الفيلم نوار» **فلعلها تكمن** أكثر فى الجانب غير الواعى من عين الفنان وقلبه وعقله.

هناك إشارات رمزية على جو الاختناق والقمع والخوف الذى يعيش فيه الناس خلال «يوم حار جدا» . (وان لم ينجح الفيلم فى أن يجعلنا نشعر بهذا الجو العام طوال زمن الفيلم) . فحرارة الجو القائظ تجسيد ذكى لواقع يزداد على الناس حصاراً، وصوت الانفجار الغامض وصرخات سيارات الاسعاف الآتية من بعيد توحى بجو يسرى فيه **الارهاب** والعدوانية من كل الاطراف، والزلزال الذى يهز البيوت القديمة يبدو كأنه يعلن عن اقتراب نهاية اخلاقيات العالم الذى نحيه . لكن **الأهم** من ذلك كله هو أنه فى قلب الفيلم يعيش ضياء أزمة وجودية . وهو الكهل الذى تجاوز الخمسين تسمعه يقول لحبيبته القديمة فى أسى : «عارفة يعنى إيه احساس الخمسين؟» . وهو حين يغسل شعره الأسود . تزول عنه الصبغة فيتأمل الشعر الرمادى الشاحب فى حزن . كما أنه يشعر بأن الموت قد أصبح قريباً إلى الدرجة التى ينبغى عليه فيها الا يفكر أبداً فى انجاب طفل.

إن هذه الأزمة الوجودية للبطل- الذى قد نشعر فى قرارة أنفسنا بأن فينا جانبا من كهولة مشاعره وجسده أو كهولة أفكاره وآلامه إن شئت الدقة- تلتقى مع سياق واقعى كامل. ولننظر إلى السياق الذى ازدهر فيه «الفيلم نوار» فى التاريخ الأمريكى» . سوف تكتشف انه كان دائما يعبر عن أيام سوداء . خلال سنوات الكساد فى الثلاثينات . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بين نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينات، وخلال مآسى حرب فيتنام فى السبعينات . إن القلق الذاتى الوجودى يلتقى مع القلق الواقعى شديد الالتصاق بالحياة اليومية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولم يكن غريبا أن يقود مناخ الكارثية والحصار والقوائم السوداء بعض السينمائيين ليعبروا عن تشاؤمهم فى نمط «الفيلم نوار» . فى أفلام **مثل «النوم الكبير»** و **«ساعى البريد يدق دائما مرتين»** و **«السيدة فى البحيرة»** . بل أن أفلاما تبدو أكثر رقة فى معالجتها تستعير لنفسها عناوين ساخرة لتعكس حسها التشاؤمى تجاه الواقع . مثل فيلم **«انها لحياة رائعة»** **لفرانك كابرا** . و«أفضل سنوات حياتنا» . **لويليام وايلر** . وفى هذا الفيلم الأخير يعود البطل من الحرب ليجد نفسه عاجزاً عن التكيف مع الواقع الجديد. لذلك فإنه يشكو لأحد أصدقائه فى مرارة : **فى العام الماضى كان شعارنا اقتل اليابانيين الملاعين . أما هذا العام فإن شعارنا: اجمع أقصى ما تستطيع من المال!»**.

إنه نفس السياق من فقدان المغزى والمعنى والاتجاه . على المستوى الفردى والقومى .والشعور بأن الفوضى تضرب بجذورها فى حياتنا وعلاقتنا وأحلامنا . لعل هذا هو السبب الحقيقى فى اختيار محمد خان لنمط «الفيلم نوار» .الذى عجز لأسباب عديدة عن أن يكون وفياً لتقاليد النمط ، لأنه لم يستطع أن يتخلى عن رؤيته المتفائلة المحبة للحياة . إنه على العكس تماماً من رؤية **رومان بولانسكى** المتشائمة فى**«الحى الصينى»** -أفضل أفلام «الفيلم نوار» - خلال السبعينات -فهذا الحى من مدينة لوس انجلس يبدو كأنه التجسيد لفساد وازدواجية المدينة المعاصرة . وحيث يعجز البطل- المخبر السرى عن حماية البطلة التى تلقى مصرعها فى النهاية . لكى يظل سر الفساد الرهيب مدفوناً معها .وليبقى الشرير طليقا يمارس شروره بلا نهاية : إن البطل يرحل بعيدا عن جثة البطلة المقتولة . ليواسيه صديقه : «فلتنس كل شئ يا صديقى .. **إنه الحى** الصينى!». إن **محمد خان** لا يدعونا إلى أن ننسى أى شئ ، أو أن نمتثل للواقع المرير . فإذا كان ضياء الكهل يمثل الجانب المتداعى من عالمنا . فإن غريب الشاب يظل قريباً لابن البلد الكائن فى أعماقنا . والوطن **الذى** يسرى **عشقه فى دمائنا لا يمكن-** ولا ينبغى له- أن يتحول أبداً إلى **«الحى الصينى»**!.

عام جديد من القوة الاعلامية

حتى لا تربح وزارة الاعلام ويخسر المواطنون

ماجدة موريس

المؤشرات الأولية لموقع الاعلام المصرى فى حياة المصريين عام ١٩٩٦ تشير إلي أنه سوف يستحوذ على مزيد من مصادر القوة والنفوذ. والمقصود هنا- هو **الاعلام التلفزيونى والاذاعى** تحديداً والذى يتبع وزارة الاعلام المصرية ، وهناك أيضا «إعلام» هيئة الاستعلامات التابعة للوزارة- . ففى الايام العشرة الأولى من عام ١٩٩٦ بدا واضحاً أن هذا العام ربما يصبح عام وزارة الاعلام فى مصر وحيث بدأت المؤشرات على النحو التالي:

فى أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد برئاسة د. **كمال الجنزورى** شكل المجلس ٢٠ مجموعة عمل لتنفذ برامج الحكومة كان من بينها المجموعة الثانية عشرة التى تخص- كما نشرت الاخبار فى صفحتها الثالثة يوم ٧/ ١/ ٩٦- **الثقافة والدعوة لبحث السياسات الثقافية وتوعية المجتمع ومواجهة التحديات التى تواجه فكر وثقافة المواطنين** وبالطبع فإن قراءة هذه الكلمات لعمل المجموعة رقم ١٢ تجعلنا نعتقد أن المقصود منها وضع سياسة ثقافية عامة. لكن استكمال الفقرة يجعل لها ابعادا أخرى ، وحيث يتضح أن مجموعة الثقافة تضم وزراء الاعلام والثقافة والداخلية ومجلس الشعب والشورى وممثلا لوزارة الدفاع وممثلا للازهر ، وعندما يتقدم أسم وزير الاعلام فى صياغة الخبر ولا تكون هناك أى مجموعة أخرى **مخصصة للاعلام فمعنى هذا أن وزارة الاعلام** هى المنفذ أو الراعى الرئيسى لهذه السياسة الثقافية للحكومة الجديدة.



وسائل الاعلام وعلاقتها بالحكومة

بعد يومين ، اعلن **صفوت الشريف** فى خبر منشور بالاهرام (٩٦/١/٩) أن مجلس الوزراء سيناقش فى اجتماعه بعد القادم ورقة العمل المقدمة من هيئة الاستعلامات لتنظيم العلاقة بين الاجهزة الحكومية ووسائل الاعلام المختلفة بما يهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة للصحفيين . وقال انه سيصدر قرار وزاريا بانشاء مجالس للاعلام الاقليمية تضم مراكز الاعلام والاذاعات الاقليمية وكان سبب هذا التصريح لقاؤه بالقيادات الجديدة للهيئة.

لن نتأثر.. ولدينا قمرنا

بعد يوم واحد، أى يوم ١٠ يناير ، اعلن الوزير (كما نشرت الاهرام) بأن القمر الصناعى الاسرائيلى الذى اطلق مؤخراً وكذلك الاقمار الاخرى فى المنطقة لن تؤثر على الأرض المصرية، ولن تدخل بتردداتها فى السماء المصرية بعد حسم موقع المدارات الخاصة بالقمر المصرى بالتحكيم الدولى (عن طريق المؤسسات الدولية المسئولة عن حجز الترددات الفضائية بما لا يحدث التداخل على الأرض المصرية) وأشار الوزير إلى أن القمر المصرى يمثل ضرورة قصوى باعتباره أحد الأسس المهمة فى بناء الدولة المصرية العصرية التى أخذت بضرورة الانفتاح على الثقافات دون خوف باعتباره أكبر مواجهة للفكر المتطرف والمنغلق وقال الوزير أيضا أن القمر مشروع رابح ووصف عام ٩٦ بأنه عام «**تأهيل المواطن المصرى لاستخدام القنوات المشفرة مقابل اشتراكات زهيدة**».

١٥٠ ساعة يوميا والبقية تأتى

بعد يوم ، أى صباح ١١ يناير ، صرح الوزير بأن مصر موضوعة على خريطة أكثر الدول تقدماً فى مجال التليفزيون وكان هذا

فى اجتماعه مع قيادات القناتين الأولى والثانية .(وبعد إصداره قراراً بتعيينات جديدة لاربع من رؤساء القنوات التلفزيونية المحلية منها القناة الأولى) . وقال الوزير أيضا أن عدد ساعات ارسال التلفزيون المصرى حاليا ١٠٠ ساعة يوميا على كافة القنوات وقريبا سوف يستمر الارسال ٢٤ ساعة يوميا على القناتين الأولى والثانية . وفى الاجتماع أيضا طالب الوزير بتطوير برامج الاطفال والمرأة وتقديم علماء مصر فى مجالات الفنون والآداب وكذلك التغيير الكامل فى مضمون وشكل برامج رمضان والابتعاد عن التكرار وكذلك تطوير الديكورات والتنسيق بين البرامج واعلن انه وافق علي انتاج ٥٠ أغنية بأحدث طرق الانتاج التلفزيونى لتشجيع الموسيقى والغناء المصرى.. لكنه **لم يشر إلى البرامج الاخبارية والسياسية والتحقيقات الجماهيرية.**

مدينة المليار دولار

بعد ثلاثة أيام ، صباح ١٥ يناير اعلن الوزير عقب اجتماع لجنة السياسات الاعلامية للموافقة على خريطة شهر رمضان أنها خريطة متوازنة روعى فيها تحقيق توازن كامل بين البرامج الدينية والاجتماعية والتاريخية والثقافية وبرامج الاطفال والشباب والكبار . وتحدث الوزير عن توزيع الاعلانات بالنسبة للبرامج الاعلانية أو فترات الاعلانات بين المسلسلات الخ.. وقبل هذا بيوم كان هناك تصريح للوزير **صفوت الشريف** فى افتتاحه لمؤتمر تلفزيونات واعلام البحر المتوسط قال فيه «ان القمر الصناعى المصرى يمثل قاعدة للتعاون بين القنوات الفضائية لدول المنطقة وطرح الوزير امكانيات الاعلام المصرى ومشروعاته مصداقا لتلك الامكانيات وأهمها - غير القمر الصناعى -مدينة الانتاج الاعلامي الضخمة التى تقع على مساحة ٥ ألاف فدان- (٢ مليون متر مربع) تبلغ تكلفة انشائها ما يقرب من مليار دولار وقد انتهت المرحلة الأولى منها بالفعل.

وفى نفس اليوم- ١٤ يناير- الماضى كان هناك تصريح فى الصفحة الأولى من الاهرام على لسان الوزير بأن وزارة الاعلام لديها طلبات لحجز وتأجير ٣٠ قناة فضائية أجنبية وعربية للبث عبر القمر الصناعى المصرى مشيرا إلى أنه سيتم ارسال القنوات المصرية عبر هذا القمر بما يخدم المجتمع المصرى.

من المؤكد هنا أن تصريحات وزير الاعلام تعبر عن «حجم **العمل** . **وأيضا الاموال التى ستجرى فى الانفاق على المشروعات الكبرى للوزارة عام ١٩٩٦** .وهى **مشروع مدينة الانتاج الاعلامى (هوليود الشرق). ذى المليار دولار ، ومشروع القمر الصناعى (نايل سات) ذو الـ ١٦٠ مليونا من الدولارات ثم المقر الجديد لهيئة الاستعلامات والمراكز الاقليمية (وهذه لم تعلن ميزانيات الانفاق عليها)** .وكذلك ميزانية وزارة الاعلام نفسها، بما فيها قطاع التلفزيون وقطاع الانتاج وشركة صوت القاهرة المنفذون (١٧٢) ساعة من الانتاج اليومى الجديد على شاشات عشر قنوات مصرية فى شهر رمضان فقط.

ومن المؤكد أيضا أن هناك أرباح كبيرة سوف تدخل لوزارة الاعلام وبالتالي الخزانة المصرية من هذه المشروعات .منها أن القمر الصناعى سيحقق دخلا سنويا قدره ٣٠ مليون دولار بالاضافة لدخل الاعلانات ودخل تسويق المسلسلات والبرامج والدخل المنتظر من ادخال تجربة البث المشفر المدفوع باشتراك والتى سوف تبدأ هذا العام...

لكن الكلام عن الارباح ليس كل شئ فى موضوع الاعلام ، وكذلك الكلام عن (مواجهة التحديات التى تواجه فكر وثقافة المواطنين) أو ارسال القنوات المتخصصة (بما يخدم المجتمع المصرى) فتلك كلها كلمات لا تحقق ما يصبو إليه السيد الوزير من امتلاك السيادة الاعلامية الحقيقية على الهواء المصرى والعربى والاوسطى .وامتلاك عقول المواطنين ، لأن هناك أموراً أخرى أصبحت أكثر إلحاحا وأهمية من المسلسلات والمنوعات بالنسبة للتلفزيون وعلاقته بالمواطنين مثل اسلوبه فى التوجه للمواطن ، ونظريته **فى التعامل مع الحقائق بلا تجميل، وتعامله مع المصريين جميعا وليس بعضهم ، واتاحة الفرصة لاصحاب الاراء السياسية المختلفة مع الحكومة والتى تنضم فى احزاب شرعية والممنوعة من الاقتراب من التلفزيون. ولن نصل إلي حد مطالبة الوزير صفوت الشريف باتاحة الفرصة للتنافس فى الانتخابات العامة للدخول فى مناظرة حقيقية أمام كاميرات التلفزيون لتدرك الجماهير الفارق بين برامج هذا او ذاك ، ولن نصل إلى حد تخصيص برامج مستمرة للرأى المعارض ولكن فقط نطالبه ببرامج قوية ومستمرة وجيدة للحوار مع فئات الشعب ولطرح القضايا الحقيقية الساخنة أولا بأول** ، وبأن يتخلى مقدمو ومقدمات البرامج فى التلفزيون عن نغمة التعالي والشعور بالاهمية وامتلاك القوة فى تعاملهم مع ضيوف برامجهم.

ومن الغريب أن ينحدر تقديم البرامج واعدادها على هذا النحو فى الوقت الذى تتسع فيه مساحات الإرسال التلفزيونية ، وتنتشر القنوات الاقليمية ويدخل «الخدمة» جيش من العاملين بالشاشة الصغيرة يبدو أقلهم على مستوى لائق عند الاحتكاك مع الخارجى مع الجمهور -بعيدا عن جدران الاستديو بينما تتكشف ضحالة الاغلبية ومستواها الثقافى المتدنى.

هناك أيضا- طالما نحن نستقبل العام الجديد بكل هذا التجهيز له- مسألة كمية المعلومات والفائدة التى يحصل عليها المواطن المصرى بالقياس لغيره من المواطنين فى الدول المتقدمة تلفزيونيا واعلاميا ، وبث قيمة احترام العلم والعقل واحترام تميز الوسيلة نفسها، أى التلفزيون فمن المدهش أنه بعد مرور ٧٠ عاما على اختراعه وتميزه عن الراديو بالصورة وبعد مرور ٣٥ عاما على دخوله مصر، لا زال اغلب العاملين فيه يقطعون حوارات الضيوف ، مهما كانت أهميتها ، ليقدموا رقصة أو أغنية أو مشهداً من فيلم ليست له علاقة بالبرنامج أو الضيف ، كما لاحظ الكاتب **أحمد بهجت** فى ركنه (صندوق الدنيا) بالاهرام يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥ ووصفه لهذا بأنه مسخ لدور التلفزيون وجهل بتقاليده وليست هذه ملاحظات هينة لأن امتلاك السيادة الاعلامية يعنى امتلاك احترام المشاهد وحقه فى المعرفة واحترام عقله ووقته.

واذا كان وزير الاعلام يصف عام ١٩٩٦ بأنه عام تأهيل المواطن المصرى لاستخدام القنوات المشفرة باشتراكات زهيدة ، فإن اغراء ذلك الاشتراك الزهيد وحده لن يكفى المواطن ولن يغريه طالما أحس أن هناك الكثير مما ينقصه ولا يجده على شاشات بلاده . ولعل هناك حقيقة غائبة فى تصريحات الوزير، وهى تواجد اطباق استقبال القنوات الفضائية الاخرى فى مصر وزيادة انتشارها مع كل مساحات الارسال المصرى وقد يقتنى بعض المصريين الدش من أجل أفلام أحدث أو مسلسلات أكثر جرأة ، لكن الأغلبية تدفع فيه بأكثر من ذلك الاشتراك المشفر من أجل **برامج اكثر صدقاً** ، **وحوارات أكثر حرية ونشرات أخبار أكثر أهمية مما** يقدمه التلفزيون المصرى الذى نود **أن يكون الأول ، بهذه المقاييس ، كيفا وليس كما فقط.**

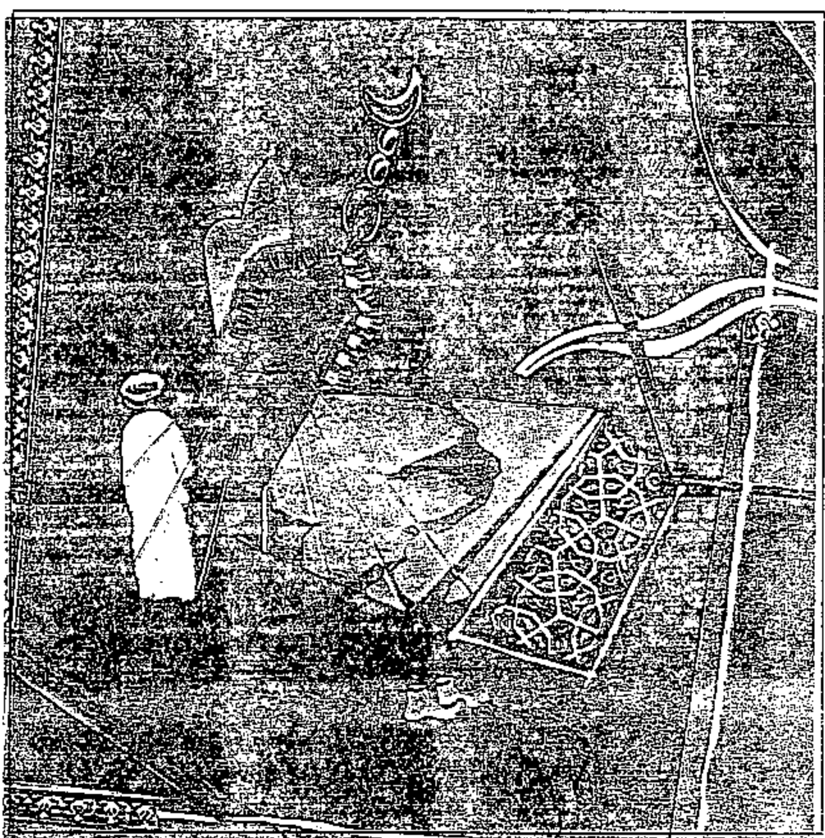


فن الكولاج بين مصر وايطاليا

فاطمة اسماعيل

حين أسند إلي الإشراف على باب " الفنون التشكيلية " التى تكرمت اليسار وخصصته للفنانين التشكيليين وضعت تصوراً أن تكون هذه المساحة نافذة للفنانين المصريين تختص بالتحليل النقدى البسيط ، مع الوضع فى الحسبان القيمة الثقافية الرفيعة التى يتمتع بها قارئ هذه المجلة.

كولاج من الخشب والخامات المختلفة مع الزيت على أبلاكاج للفنان منير كنعان عام ١٩٥٧



ثم طرأ على هذا التصور اعتبار سهم لفنانين عالميين من ذوى الأهمية الخاصة والتى تستضيف مصر أعمالهم من وقت لآخر ، وفى نفس الوقت لهم تأثير ما على الحركة التشكيلية المصرية بشكل أو بآخر . مثل الفنان "**سلفادور دالى**"الذى عرضت أعماله بمجمع الفنون بالزمالك " ربيع ١٩٩٥ " والذى تأثر به فنانو المدرسة السوريالية المصرية . ومن ثم نجد ضرورة تناول هؤلاء الفنانين فى مناسبات عروضهم بالقاهرة للتأكيد على الخط الواصل والممتد بين هؤلاء الفنانين وحركة الفن المصرى المعاصر.

من بين هؤلاء الفنانين الذين نجد ضرورة فى تناول أعمالهم وحياتهم هو الفنان الإيطالى **ألبرتو بورى** (١٩١٥ - ١٩٩٥) والذى تعرض أعماله حاليا بمجمع الفنون بالزمالك.

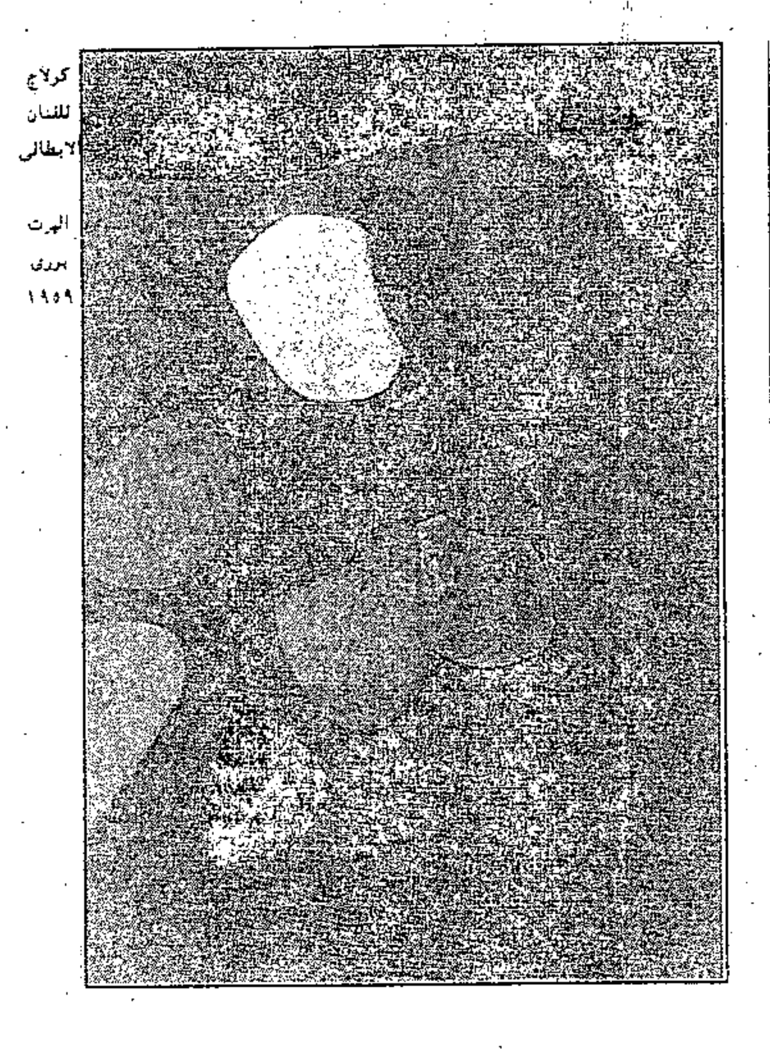
ولد**بورى** فى ١٢ مارس عام ١٩١٥ بمدينة "**بيروجيا**" بإيطاليا ، درس الطب وتخرج طبيبا عام ١٩٤٠ ، جند فى الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتم اعتقاله بأحد معسكرات الاعتقال بولاية تكساس " **كامب هارفورد**" بعد الحرب عاد " بورى" إلى إيطاليا عام ١٩٤٦ - واستقر بروما

بورى والخامة

ينتمى فن بورى إلى فن فترة مابعد الحرب "Past - warart" ويعنى هذا المصطلح سمات فنية خاصة اتصف بها فن تلك الفترة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى **انتقال مركز الابداع من الغرب إلى أمريكا** بظهور البوب وتأثير ذلك على فنانى أوروبا حيث أصبحت بعض أعمالهم انعكاسا لفنانى أمريكا.

فى تلك الفترة ظهر فنانون بأوروبا حاولوا التأكيد على تقاليد الفن الأوروبى الرفيع فى مواجهة الغزو الابداعى الأمريكى جنبا إلى جنب مع الفنان الأسبانى أنطونيو تابيس (١٩٢٣) ومن بين هؤلاء الفنانين كان " بورى".

يعد"بورى" أحد فنانى "الطليعة "Arant - guarda"الأوروبية الذين عرفوا فى الستينيات بالتجريب "مع آخرين مثل تابيس كما ذكرنا . والألمانى رايف كلاين (١٩٢٨ - ١٩٦٢) والفنان الإيطالى فونتانا(١٨٩٩ - ١٩٦٨) ، وجماعة الكوبرا وغيرهم. ورغم اختلاف التوجه عند



كولاج للفنان الايطالى البرت بورى ١٩٥٩

فنانى الطليعة إلا أنهم جميعا جمعتهم فكرة واحدة ، وهى تجاوز " الفضاء الواقعى" باعتبار أن هذا " الفضاء الواقعى" ماهو إلا حالة " مقلقة" تعبر عن مسافة منفصلة عن تجارب الحياة الواقعية للمجتمع . ومن هنا رفض الطليعيون فكرة" الفن للفن" أى اعتبار " قيمة" الفن فى إخلاص العمل لفكرة الجمال الفنى فى ذاته.

وتميز "بورى"عن جماعة "**الطليعيين**" بوضع الاعـتـبـار الكامل "**للوجودية البصرية**"ورأى بورى أن التجريب من خلال اسـتـخـدام" **الخامات**"materiaals" "،اكتشاف الطاقات التعبيرية الكامنة فى تلك الخامات مثل " البلاستيك ، الخشب ، الحديد ، القماش " .. هو غاية التجديد عند فنانى الحداثة فهو الخروج عن المصادر التقليدية المألوفة للمصور أو النحات .

أثارت " الخامات " بورى فالتنوع واختلاف طبيعتها يحوى فى ثلاثاته مضمونا ثقافيا وأحيانات نفسيا غنيا.

الخصائص الأرضية " للخامات الطبيعية" واتصالها بعمق الواقع المادى أثار فى مخيلته الحس الإنسانى لتلك الخامات . فالحزن ، والأسى ، والبؤس ، مشاعر انسانية تعكسها الخامات ، بل وتطرح من خلال تلك الانعكاسات " فضاء" آخر مخالفاً للفضاء الواقعى المعاش بالفعل . فالخامة اذا عند بورى " لغة" و" معنى" .

" اللغة" هى النوع والبلاستيك ، الحديد ، الأخشاب ، المحترقة ، الخرق الممزقة والبالية ، الأقمشة القذرة المحترقة ، ألواح الصفيح - هذه الخامات هى" لغة" تمثل غطاء انسانياً بسيطاً.

أما " **المعنى**"فيتجسد فيما تفصحه تلك اللغة من سجال التداعيات ، والذى كثيرا مايشبه " المسرح الطقسى " الذى يقدم فيه الفنان مراد الحياة الطبيعية والصناعية -" قربانا" لحقيقة الوجود.

ورغم التنفل الفلسفى الذى يعتنيه استخدام الخامات ، إلا أن مايعنينا ونحن لانشاهد اللوحة؟!

الكولاج والفن المصرى المعاصر

أهم مايثيره "**بورى**"كنعان صاحب اتجاه فنى بالنسبة لنا فى مصر هو " المسافة الزمنية " بين الكولاج فى العالم وماحدث فى مصر . فعلى الرغم من وجود الكولاج مع التكعيبية التأليفية فى ١٩٦٠ والدادائية إلا أن بورى تفرد فى اكتشاف " القيمة" الجمالية للكولاج فى علاقة التناقض الحاد بين المواد التى انتجتها أنظمة الحرب العالمية الثانية على ماتحويه من درجات القبح والخشونة وبين اللون التقليدى الناعم والأملس الصريح المتخلى عن النسيج ، وأيضا التناقض بين الخامة والقيمة الضوئية للون.

وفى نفس الفترة الزمنية ذاتها أنتج الفنان المصرى (**منير كنعان** ١٩١٩)لوحاته من" المواد" materials فقدم فى معرضه الذى أقيم " بقاعة الأخبار بمبنى أخبار اليوم " عام ١٩٦٠ أول لوحة " خامات" حيث قدم لوحته الشهيرة من الخشب المحروق ، وهو نفس العام الذى قدم فيه"**بورى**"لوحته من الخشب المحترق ، ثم قدم معرضا آخر أيضا بأخبار اليوم عام ٦١ قدم فيه لوحته الثانية من الخشب المحترق مقاس ١٠٠×١٥٠ سم.

وعلى الرغم من تزامن الابداع فى هذا المجال بين "بورى" و"كنعان" إلا أن ال"concept" أى الفكر اختلف لكلا الفنانين . قد اعتمد "**منير كنعان**"على إثارة الدهشة للمتلقى المصرى باحداث صدام جمالى - من خلال استخدام خامات مخالفة للمتعارف عليه.

بورى والحفر

إن مايعرضه "بورى" بمجمع الفنون ستين لوحة حفر بتقنيات متعددة مثل "**الأكوافورتى**"حفر بالحامض ،**والأكواتينا** ، **والحفر على الحجر** ، **وطباعة الحروف** **وكولاج بلاستيكات** ،وتقنيات خاصة فى الحفر والطباعة على الشاشة الحريرية "**سيلك سكرين**"وحتى لانتعرض بتفاصيل لتقنيات قد لاتهم المتلقى غير المتخصص نكتفى فقط بالتنويه عن أن أعمال الحفر لبورى لا تستقى التركيبات التصويرية وإنما قد تعكسها.

مشاغبات

مجلس نقابتنا الذى لم يعطس فى قفا اللجنة الموقرة!

تذكرني حالة مجلس نقابة الصحفيين بقصة «تشيكوف» الشهيرة «موت موظف» وهى تروى قصة بيروقراطى صغير أسعده زمانه، فساقته المصادفة للجلوس خلف رئيسه فى إحدى الحفلات، وشاء سوء حظه أن تدهمه رغبة عنيفة فى العطس، لم يستطع أن يقاومها، أو يتحكم فى اتجاه العطسة فاستقر رذاذها فى قفا الرئيس، الذى التفت خلفه، وتعرف عليه.. ومع أنه قبل اعتذاره، الا أنّ حالة من الرعب تلبست الموظف الصغير الذى خشى أن يظن الرئيس بأنه عطس فى قفاه متعمدا، فتفرغ لملاحقته فى الأماكن العامة، ليكرر أمامه- على مشهد من الناس- اعتذاره، وهو ما كان يضيق به الرئيس، لأنه يذكره بما حدث، ويذيع قصة العطسة التى تلقاها فى قفاه بين الناس!.

وبسبب الرعب، لم يفهم الموظف الذى عطس دلالة ضيق الرئيس باعتذاره، وظنه غضبا على العطسة لا على الاعتذار، فازداد رعبه وواصل الحاحه على الاعتذار، الذى جلب عليه مزيدا من الضيق، قاده إلى مزيد من الرعب، انتهى به إلى الموت فجأة!.

ومنذ البداية، كان مجلس نقابة الصحفيين، يرفض أن يتقدم ممثلوه فى اللجنة المختلطة التى شكلها المجلس الأعلى للصحافة ويريد الاكتفاء بمبادئ عامة لا تأخذ شكل النصوص القانونية مبرراً بأنه لا يريد أن يحرج أعضاء اللجنة، من غير الصحفيين، بأن يبدو فى صورة من يفرض عليهم رأيه، ويملى عليهم نصوصا قانونية بعينها. وتطلب الأمر وقتا إلى أن اقتنع المجلس بالمنطق الذى ساقه المؤتمر العام الثالث للصحفيين، وأيدته فيه الجمعية العمومية، بأن توصل الصحفيون - وهم أصحاب المشكلة الرئيسيين - إلي مشروع قانون يعبر عن وجهه نظرهم، هو مساعدة للجنة المختلطة فى مهمتها الشاقة، وليس احراجاً لها فضلا عن أنه تقليد تعترف به وتمارسه وتحترمه الأطراف المتفاوضة حول أى موضوع!.

وبعد مجهود أستغرق ستة شهور، وساهم فيه مئات من الصحفيين و رجال القانون والقضاء واساتذة الاعلام، انتهت النقابة من اعداد مشروع قانونها، واعتمدته الجمعية العمومية وقدمه المجلس إلى اللجنة المختلطة.. ومع أن غير الصحفيين من أعضائها، تقبلوه بلا حرج، ووافقوا على اتخاذه اساساً للمناقشة داخلها، فإن مجلس النقابة قد تعامل مع مشروع القانون باعتباره عطسة فى قفا اللجنة، ينبغى عليه الاعتذار عنها، فاخفاه، ولم يقم بأى مجهود لكى يقدمه للرأى العام، ويجمع حوله الأنصار، ويشكل قوى ضغط تسانده وتؤيده.. وتدعم صدوره!.

وما عاد مجلس النقابة يسمع بأن الصحفى.. أيمن نور - عضو مجلس الشعب - قدم إلى المجلس مشروع قانون للصحافة يتفق فى خطوطه العامة ومعظم نصوصه، مع مشروع القانون الذى وضعته النقابة، حتى أصدر بيانا يستنكر فيه ما فعله، مؤكدا بأنه لم يعطس فى قفا اللجنة الموقرة، وأن مسئولية العطس تقع على أنف «أيمن نور»!.

وتبنى النائب «خالد محي الدين» - رئيس حزب التجمع - مشروع القانون الذى وضعته النقابة، وتقدم به - كما هو وبنصه الذى اعتمدته جمعيتها العمومية - إلى مجلس الشعب، وحصل على تأييد ١٤ نائبا آخرا للمشروع، ومع أنه حرص على أن يكتب إلى مجلس نقابة الصحفيين خطابا يخطره فيه بأنه بصفته عضواً فى النقابة، ونائبا فى مجلس الشعب، قد تقدم بالمشروع، لكى تكون وجهة نظر الصحفيين مطروحة على مجلس الشعب، عندما يبدأ مناقشة مشروع القانون الذى سوف تنتهى إليه اللجنة المختلطة، فقد اسرع متحدث رسمي باسم مجلس النقابة وهو فى حالة شديدة من الرعب، يصرح بأن مجلس النقابة لا صلة له بالأحزاب، ولا علاقة له بالمشروع الذى قدمه خالد محيي الدين وزملاؤه، ويحلف- فى ختام تصريحه- بالطلاق ثلاثة، بأن المجلس لم يعطس منذ صدور القانون ٩٣..

فهل يشفى مجلس نقابة الصحفيين من عقدة العطسة، ويلملم أوصاله المرتعشة رعبا، ويشرع - ككل مفاوض ذكى - فى تكوين رأى عام يساند مشروع النقابة، ويمده بقوة تفاوضية تساعده على تمرير أساسيات المشروع، أم يواصل الاعتذار عن جريمة العطس فى قفا اللجنة الموقرة، إلى أن يموت الثلاثة: المشروع واللجنة والمجلس.

ويا مجلس نقابتنا الذى لم يعطس: يرحمكم الله!.

صلاح عيسى